شروح الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال. في الماضي والحال والاستقبال. والصلوة والسلام الأتمان الأكملان على من ارسله رحمة للعالمين. وجعله خاتم الأنبياء والمرسلين فهو الذي رفع لواء الحمد ونصب أعلام السلام وقمع بنيان الكفر والأصنام. وعلى آله واصحابه الذين صاروا بهديهم نجوم الاقتداء. في كل كلمة وكلام

أما بعد فشروح الكافية لا تعد ولا تحصى وهو أجلها الأرشى من ابن آجرومية سنى. بدأ المصنف فيه بنفسه ولم تتم السلسلة حتى الآن. كلهم رضي الله تعالى عنهم اتوا بما يليق بشأنهم من الفضل والكمال ولم يألوا جهدهم في تفصيل المسائل وتنقيح الدلائل مع بيان المذاهب واختلاف الأقوال. فعالهم من بحر تلاطم امواج علومه موجا بعد موج وخير يتعاقب افواج فنونه فوجا بعد فوج.

لكني رأيت الحاجة باقية والضرورة داعية الى شرح لطيف سهل الفهم سلس العبارة واضح البيان فشرعت فيه حين قراءة الولد السعيد محمد سعيد اصلح الله تعالى حاله وماله على التقاطا من الشروح والحواشي ما يناسب حالنا ويوافق آمالنا طاويا كشح المقال عن كثرة الأقوال لئلا يشوش ذهن الطالبين ولا يخل خاطر الراغبين وسميته بالصافية في توضيح الكافية بذلت جهدي في توضيح عباراتها وتشريح اشاراتها وكشف معضلاتها وحل مغلقاتها بتوفيق الله تعالى وبكرمه

واعلم ان الغرض الأصلي والمقصود الأهم من الكافية حفظها وفهم مسائلها وضبط قواعدها وبما ان المصنف فيها بالاختصار والايجاز حتى جعل التعمية والالغاز لاشتمالها بالايجاز من الدرجة والتعمق في الايجاز يقال فلان يعمي حفظ المسائل لا يجدي نفعا وفي المثل ثبت العرش ثم انقش فالاهم عليك ان تحفظها اولا بالجنان ثم بالسان مع فهم معانيها بالضبط والاتقان ثم تنظر في عبارات الكتب المبسوطة وكيفية نظمها وسبكها سبكا سديدا وتطابقها بالقواعد المقررة ثم تؤلف انت بنفسك كلاما من الكلمات السهلة المناسبة للمقام وتتفنن فيه ما قرأت من القواعد والاحكام ثم اعرضها على الاستاذ حتى يبين لك

الخطأ من الصواب ويميز القشر من اللباب - فان اجتهدت في كتاب احد على
هذا المنوال ترقيت مدارج الفضل والكمال وبلغت مبلغ الرجال في عدة من الايام والليال

واعلم ان النحو علم باصول تعرف بها احوال اواخر الكلم
من حيث البناء والاعراب [illegible] الكلمة والكلام -
وموضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كالانسان من حيث
الصحة والسقم موضوع علم الطب واحوال العباد من حيث الصحة والفساد موضوع علم الفقه
وواضعه ابو الاسود الدؤلي - كان من كبار التابعين واصحاب سيدنا علي رضي الله تعالى
عنه وكرم الله تعالى وجهه تلقى علم النحو ولقنه بعض اصوله فحمد وجهه وقال تم
على هذا النحو فسمي لذلك نحوا - وذلك حين رأى مخالطة العرب بالعجم
واختلاف الناس في الاحوال والاوضاع فتحوا على لسانهم الضياع وخوفا بالقواعد والعلاج -
وغايته صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي في كلام العرب لما من من الخطأ في المعنى لان
صحة المعاني موقوفة على صحة المباني ولا يحكن الاضطلاع على المقاصد الا بتصحيح الالفاظ والقواعد
ولا تختص فائدته بلسان العرب بل تعم جميع الالسنة واللغات لاشتغالها امة من الامم
واللغة من اللغات عن هذه القواعد والكليات وان اختلفت عنها في بعض الجزئيات -
وعلينا معاشر المسلمين تحصيله من ضروريات الدين لان القرآن كلام الله تعالى نزل علينا
بالعربية ونبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم رحمة للعالمين بعث الينا بلسان عربي مبين
وهم ما قال الله تعالى ورسوله عليه الصلوة والسلام لمصالح العباد في المعاش والمعاد موقوف
على القواعد الادبية لا يحصل ذوق بالتراجم الفارسية والهندية - فعليكم ايها المعشر
من ساق الجد في تحصيله ولا تقصروا في الكد عن تكميله

بقدر الكد تكتسب المعالي ومن طلب العلى سهر الليالي ثم لا يخفى ان

[illegible] سمت شهور وهو ان المصنف رحمه الله تعالى ترك الاقتداء بالسلف الصالحين
حيث لم يشرع كتابه بالحمد والصلوة كعامر والمصنفين - فقيل في الاعتذار عنه
اكتفاء بالتسمية وقيل بما نفسه وقيل الاولوية للقراءة الكتابة وقيل [illegible]
[illegible] والحق ان الاحمد التحملات لا تنفع الاعتراض الا الاخير وكان [illegible]

وهذا الشيخ الفاضل جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر المالكي مذهبا
والكردي نسبا كان ابوه حاجبا للامير عز الدين الصلاحي فاشتهر في المشارق
والمغارب بالشيخ ابن الحاجب كان اماما مبجلا فقيها اصوليا قاريا نحويا اديبا كاملا
صاحب التصانيف المشهورة النافعة المقبولة بين الانام -
ولد في اثناء من مضافات مصر سنة سبعين وخمسمائة وتوفي سنة ست واربعين وستمائة
بالاسكندرية ودفن خارج باب البحر -

بسم الله الرحمن الرحيم

اَلْكَلِمَةُ لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ - وَهِيَ اِسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ

لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا أَوْلَا اَلثَّانِي الْحَرْفُ -

نقال بسم الله الرحمن الرحيم اقتداءً بالقرآن العظيم واتباعًا لما جاء في حديث النبي الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر

وبعد اشتغال الكلمة والكلام لما جاء منهما علم النحو فلا بد ان يتقدم معرفتهما ليكون الطالب على بصيرة فيما طلبه وزاوله

الكلمة يطلق في العرف على كل قليل وكثير من الكلام فتقول لا اله الا الله محمد رسول الله كلمة

وفي الاصطلاح لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت النواة ولفظت الدواة وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان مفردًا كان او مركبًا مهملًا كان كلفظ ديز او موضوعًا كزيد

وضع الوضع تخصيص شيئ بشيئ بحيث متى أطلق او احس الاول فهم منه الثاني

لمعنى مفرد المعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو زيد رجل فان لا يدل جزء لفظها على جزء معناها فلا يقال الزاء تدل على رأسه والياء على صدره والدال على رجليه بخلاف نحو زيد وغلام رجل فان الجزء الاول منه يدل على معنى والثاني على معنى آخر

فخرج المركب الذي يدل كل من جزئيه على جزء معناه والدال على معنى مفيد فتقول زيد قائم فان زيدًا يدل على ذات مسماه بلفظه وعلى القيام بالتضمن وكذا قائم

فقوله لفظ احترز به عن الخط والعقود والاشارات والنصب فانها لا تسمى كلمة مع دلالتها على المعنى لانها ليست بلفظ

وقوله وضع احترز عن المهملات الغير الموضوعة لشئ كديز وجحش

وقوله لمعنى مفرد احترز عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر وغلام زيد وزيد العالم في الدار فخرج عن حد الكلمة لانها كلمتان لدل جزء لفظها على جزء معناها وتعرب اعراب الكلمتين

وقيل في الحد والدال على المعنى الكلام نحو الرجل والرجلان والرجال ويضرب يضربان ويضربون بكاف الخطاب

نحو قائمة فانها كلمة تعرب اعراب واحد من اخواتها فان قيل كيف يكون قائمة كلمة واحدة مع ان تاءها يدل على ذات ما له القيام والتاء تدل على التانيث فدل جزء لفظه على جزء معناه فلا يكون كلمة قلنا لا نسلم ان قائمًا في قائمة يدل على معنى فضلًا عن ان يدل على جزء معنى قائمة بل هو مع التاء كلمة واحدة والا لزم اجتماع التذكير والتانيث في كلمة واحدة وهو محال والتحقيق في الجواب ان نحو قائمة والرجل والرجلان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب باعراب الكلمة الواحدة ونزل عدم استقلال الحرف المتصل في الكلمات المذكورة بمنزلة بعضها

وهي اي الكلمة على ثلثة اقسام اسم كزيد ورجل وفعل كضرب ويضرب وحرف كمن والى ثم بين المصنف حد انحصار الكلمة في هذه الاقسام الثلثة بقوله لانها اي الكلمة اما ان تدل على معنى حاصل في نفسها من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى كلفظ زيد يدل على شخص معين بنفسه من غير احتياج الى كلمة اخرى او لا اي لا تدل على معنى في نفسها بغير ضم كلمة اخرى معها كما في الرجل والسين في سيفعل فان معنى التعريف في ال والتقريب في السين لا يفهم الا بانضمام كلمة اخرى اليها - الثاني الحرف اي

وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا الْأَوَّلُ الِاسْمُ وَالثَّانِي الْفِعْلُ وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْكَلَامُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلَّا

والاول اى القسم الاول وهو الذى يدل على معنى فى نفسه من غير احتياج الكلمة اخرى على نوعين -
اما ان يقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والاستقبال او لا
يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة الثانى الاسم اى ما لا يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة
هو الاسم كرجل وعلم فانها يدلان على المعنى الموضوع لها من غير ان يكون فيه دلالة على زمان من الازمنة
والاسم فى اللغة سماه الرفعة والعلو سمّا يسمو سموا اذا علا يقال علا قدره اذا رفعه
واصله سمو قذفت الواو من آخره وعوضت الهمزة عنها فى اوله كما فى ابن وابنة وسمى به الاسم
وعلو منزلته لشرفه الفعل الحرف لانه يكون مسندا ومسندا اليه فالكلام تم به بدون احتياجه الى الحرف
بخلافهما فانهما يحتاجان اليه فى كل كلام والمحتاج اليه ارفع منزلة من المحتاج
والاول الفعل اى ما يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة هو الفعل كضرب يدل على الحدث
الموضوع له فى الزمان الماضى ويضرب فى الزمان المستقبل واضرب على الزمان الحاضر
وانما سمى الفعل فعلا لاشتمال الفعل الاصطلاحى لمعنى الفعل اللغوى وهو مطلق المصدر سمى الفعل به لانه
فان قيل لفظ الماضى والحال والاستقبال معانيها مقترنة باحد الازمنة الثلثة فيجب ان يكون اقسام كل منها
اسماء الماضى مثلا اسم الفاعل والحال والاستقبال مصدران - قلنا الفعل دال على المعنى المصدرى المقترن
بزمان من الازمنة الثلثة وهذه الالفاظ تدل على الزمان فقط لا على شئ آخر فيقترن بذلك الزمان او تقول
الفعل دال بادته على الحدث وبصيغته على الزمان وهذه الالفاظ وامثالها تدل على الزمان بادتها
لا بصيغتها

وقد علم بذلك حد كل واحد منهما

هذه جملة معترضة للاعتذار عن عدم ذكر الحدود اولا كما هو دأب المصنفين وتنبيه للطالب على حفظها حيث
يقتضى حد كل واحد من اقسام الكلمة - قيل ان المصنف راعى فى هذا اطباع الناس حيث ان بعضهم ذكى يفهم بمجرد
الاشارة وبعضهم غبى لا يفهم الا بالتصريح وبعضهم متوسط يحتاج الى تنبيه فذكر الحدود والقرائن والاشارة فى ضمن
الامثلة ذكيا ثم به المتوسطين بهذه الجملة عليها ثم صرح للغبى بعد ذلك بقوله الاسم كذا والفعل
كذا والحرف كذا

الكلام مصدر كسلام ويطلق على الحاصل من المصدر كالصلوة والزكوة - وفى الاصطلاح
ما اى مركب تضمن اى اشتمل على كلمتين او اكثر بالاسناد والاسناد نسبة احد الكلمتين
الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها نحو قام زيد وزيد قائم ويسمى جملة
ايضا - والجملة ان كان الجزء الاول منها فعلا تسمى جملة فعلية نحو قام زيد وان كان اسما تسمى جملة

فِي اسْمَيْنِ أَوِ اسْمٍ وَفِعْلٍ **الِاسْمُ** مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ اللَّامِ وَالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ

في مركب من اسمين نحو زيد قائم أو اسم وفعل نحو قام زيد وإن كان التركيب يقتضي أن يكون الكلام على ستة أنواع التركيب حرفين والتركيب اسم وحرف والتركيب فعل وحرف والتركيب من فعلين والتركيب من اسمين والتركيب اسم وفعل لكن الشرط في الكلام أن يكون أحد جزأيه مسندا والآخر مسندا إليه والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا إليه سقطت الأقسام الثلاثة الأول والفعل يكون مسندا لا مسندا إليه فسقط القسم الرابع أيضا وبقي القسمان الأخيران المركب من اسمين بحيث يكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه والمركب من اسم وفعل ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه

واعلم أن المصنف وضع كتابه على ستة أقسام الأول بحث الاسم ثم الأفعال ثم الحروف ثم حصل الاسم ومعربا ومبنيا فقدم وذكر العلامات وذكر فيه الموجبات والمضرات والمعربات وتوابعها وأحكامها ثم ذكر المبنيات ومن ههنا شرع في بحث الاسم بجميع أنواعه إلى نصف الكتاب تقريبا فقال

الاسم ما دل على معنى بالدلالة الوضعية الأصلية على معنى كائن في نفسه من غير احتياج إلى ضم بنية غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومن الماضي والحال والاستقبال فقوله ما دل على معنى شامل للاسم والفعل والحرف فقوله في نفسه خرج الحرف وقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة خرج الفعل وبقي فيه ما ليس بدال على الزمان نحو الرجل وما دل على الزمان فقط نحو اليوم وأمس وما دل على معنى مقترن بزمان غير الأزمنة الثلاثة نحو اصطبح وانطلق فتم الحد ثامنا ثانيا وإنما قلنا بالدلالة الوضعية لأن الصيغة لا تدل بصيغة اسم الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا الآن أو غدا أو مضروب غلامه أمس لأن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع بل بحسب القرائن والتقدير والنقض أيضا بصيغ المشترك بين الحال والاستقبال لأن أصل وضعها لأحد الزمانين مبهما وإنما حصل الاشتراك عند الاستعمال

ولما عرف الاسم بالتعريف المعنوي عرفه بالعلامات وذكر بعض علاماته للتنبيه على زيادة المعرفة والتخصيص فقال ومن خواصه خاصة الشيء ما يوجد فيه لا يوجد في غيره والمراد ههنا العلامة وأشار بالتبعيضية في قوله ومن خواصه أن علاماته كثيرة كالتثنية والجمع والتصغير وحرف النداء لكن ذكر المصنف منها ما هو الأشهر منها دخول اللام كالرجل وإنما خص الاسم بها لأنها تفيد التعريف والفعل لا يحتاج إلى التعريف بل هو موضوع للاتصاف به وفي الجر أن يكون نكرة والجر أي كونه مجرورا نحو مررت بزيد وإنما خص الجر بالاسم لأنه أثر حرف الجر وحرف الجر لا يدخل على الاسم فوجب أن يكون أثره أيضا مختصا بالاسم والإسناد يختص الأثر بالمؤثر والتنوين أي ومن خواصه التنوين نحو زيد قائم وإنما خص التنوين بالاسم لأنها تأتي آخر الكلمة وتدل على تمامها والفعل لا يتم بدون الفاعل وسيجيء أقسام التنوين في آخر الكتاب وكلها مختصة بالاسم الآتي ذكرها

وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ فَالْمُعْرَبُ الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ

الْأَصْلِ - وَحُكْمُهُ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا

أَوْ تَقْدِيرًا الْإِعْرَابُ مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي

وهو اى الاسم قسمان معرب المعرب المتصرف عكان من الاعراب بمعنى الابانة فى اللغة وسمى به هذا النوع من الاسم لانه محل لظهور المعانى المختلفة - ومبنى المبنى بفتح الميم وتشديد الياء الاصل من البناء بمعنى القرار لكنه سمى به هذا النوع من الاسم لقراره على حالة واحدة وعدم تغير آخره باختلاف العوامل - ثم شرع المصنف فى بيان الاسم المعرب وقدمه على المبنى لان المعرب هو الاصل اذ المقصود من الالفاظ ابانة المعانى المختلفة فى الغير وهذا المقصود يحصل بالمعرب حصرا اولا فقال المعرب هو الاسم المركب مع غيره اخرج به عن الاسم المفرد نحو زيد وعمرو والفعل المركب مع غيره كقولنا الف باتا الى آخره وقولنا زيد عمرو بكر خالد والاعداد شيئا واحد اثنين مثلا فان هذه الاسماء وان كانت مركبة مع العوامل كانت مبنيات على السكون آخرا اذا الاعراب اثر العامل وانما لم يكن لم يكن والاصل عدم وجود المؤثر - الذى لم يشبه من الاشباه بمعنى جزئى يجزئ ما تندرج تحته شابه شبها مبنى الاصل يعنى شبه الاسم مبنيا لا يكون شبها بينا بين الاصل والشبيه الذى تحته الفعل الماضى وامر المخاطب والحرف كما فان شبه الاسم بتلك الشبيه الاصلية صار هو سببا لمساواة الاسم لتلك الشبيه فى البناء وهى اصل ان فى اعراب الاسم شبه بالفعل المضارع مع عامل ونقص وهو عدم شابهته بمبنى الاصل فاذا وجد هذا الشبه كان الاسم معربا والا فلا - والمراد بالشابهة المشابهة التامة التى تستلزم البناء لا مطلق المشابهة حتى يرد النقض بغير المنصرف واسم الفاعل وغيرهما من المشابهة الناقصة - وحكمه الحكم الذى ثبت للشئ ان يختلف آخره اى هيئة آخره اذا المراد بالآخر من المعرب لا تغيير الذى اصابه الستة واخرج به عن اختلف وسط الكلمة كما فى قولك هذا امرؤ ورايت امرءا ومررت بامرئ باختلاف العوامل جمع العامل وهو ما اوجب العمل والعامل اما لفظ كالفعل او معنى كالابتداء فى زيد قائم او هما كحروف الجر فى نحو ظننت زيدا قائما - واخرج به ما يكون اختلاف آخره لا لاختلاف العوامل كما فى قولك من ابيك ومن اخيك ومن زيد لفظا تمييز نحو قولك طاب زيد نفسا اى اختلف آخره اما ان يكون من حيث اللفظ صريحا نحو جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا اى يكون ذلك الاختلاف من حيث التقدير لا فى اللفظ نحو جاءنى موسى ورايت موسى ومررت بموسى - واما جعل الاعراب فى آخر الكلمة لانها محل الاعراب والبناء وعلما لان الاعراب كما وصف المعرب فكذا يذكر الوصف بعد الفراغ من ذات الشئ كذا ذكر الاعراب بعد الفراغ من المعرب -

ولما فرغ من تعريف المعرب شرع فى بيان حكمه فقال الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف آخره اى آخر الاسم المعرب به اى بسببه وهى الضمة والفتحة والكسرة فى الواو والالف والياء فى الاسماء الستة وكسرة وياء السالم - ليدل اللام متعلق بقوله اختلف والضمير منصوب على المفعولية

الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ - وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ فَالرَّفْعُ

عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ وَالنَّصْبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْجَرُّ عَلَمُ

الْإِضَافَةِ وَالْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ

المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة فيتميز بعض المعاني المختلفة بانواع الاعراب المختلفة والا لالتبس بعض المعاني ببعض ولم يعلم مراد المتكلم منه مثلاً قولك ما احسن زيداً اذا نصبت زيداً كان المراد منه التعجب وان رفعته كان المراد منه النفي وان جررته مع رفع احسن كان المراد منه الاستفهام والعلم بالاعراب لم يفهم المعنى - والمعتورة اسم الفاعل من الاعتوار بمعنى التداول والتناوب بالفارسية از يكديگر فرا گرفتن چيزى -

ولما فرغ من تعريف الاعراب شرع في بيان اقسامه فقال وانواعه اي انواع الاعراب ثلثة رفع ونصب وجر لان المعاني ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فجعل الدال عليها ثلثة ليدل على ما هو الاصل و[illegible] ان يكون الدال اكثر او التزادف كان الدال اكثر وكلا هما خلاف الاصل -

وانما سمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به والنصب نصباً لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به والجر جراً لان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم فسمي باثر عامله

ثم اعلم ان الرفع والنصب والجر في اصطلاح البصريين اي متاخريهم تطلق على حركات آخر الاسم المعرب خاصة والضم والفتح والكسر يطلقون على حركات المبنيات خاصة والضمة والفتحة والكسرة باتباعه على كليهما - واما المتقدمون منهم والكوفيون فلا يفرقون بينهما ويطلقون بعضها على بعض -

فالرفع علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلاً المقصودة والعلم بمعنى العلامة اي الرفع علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة كما في قام زيد او حكماً كما في المبتدأ او الخبر وغيرهما -

والنصب علم المفعولية اي علامة كونه مفعولاً حقيقة كما في ضربت زيداً او حكماً كما في اسم ان وخبر كان وغيرهما من ملحقات المفعول - والجر علم الاضافة اي علامة كون الاسم مضافاً اليه نحو غلام زيد ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة مصدر بمعنى لا يحتاج الى المصدرية ولان [illegible] ~~[illegible]~~ لما كان الفاعل واحداً والرفع ثقيل ~~[illegible]~~

ولما فرغ من بيان المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضي فقال

والعامل اي عامل الاسم ما به اي شيء بسببه يتقوم اي يحصل ويستقيم المعنى المقتضي للاعراب يعني ان العامل هو السبب المقتضي للاعراب كضرب في قولنا ضرب زيد فانه حصل بسببه المعنى المقتضي للاعراب وهو الفاعلية وضرب في ضربت زيداً جو [illegible] حصل به المعنى المقتضي للاعراب وهو المفعولية والباء في مررت بزيد هو شيء بسببه حصل المعنى المقتضي للاعراب وهو الاضافة - مثال العامل نحو قام زيد فقام عامل وزيد معرب

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعاً
والفتحة نصباً والكسرة جراً - جمع المؤنث السالم بالضمة
والكسرة - غير المنصرف بالضمة والفتحة - أبوك وأخوك

والفارغ عن تعريف العلم العرب واعرابه شروع في اقسام الاعراب باعتبار الحروف والحركات وبيان محالها وهذا الباب من امهات مسائل النحو فالواجب على الطالب ضبطه بالضبط والاتقان واعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات دون الحروف لانها اقصر من الحروف وادل على الغرض والمقصود وهو الفتحة وجره بالكسرة اذا كان بالحروف فالاصل فيه ان يكون حالة الرفع الواو والنصب الالف والجر بالياء الا لامر شرعي اقتضى العدول عن الاصل كما في سبعة اقسام آتية فالقسم الاول الذي يجري على الاصل الاصيل وهذا قدمه على سائر اقسامه بهذا القال فالمفرد المنصرف المفرد يطلق في النحو على ما يقابل المركب كزيد في قولك غلام زيد وعلى ما يقابل التثنية والجمع وهو المراد ههنا اي الاسم المفرد الذي لا يكون تثنية ولا جمعا ويكون منصرفا كزيد والجمع المكسر كرجال جمع رجل واخوته يعني جمع السلامة فان حكمه سيجيء المنصرف اخوته مع جمع المكسر غير المنصرف كمساجد جمع مسجد فالمراد بالمفرد ههنا ان القسمان من الاسم المعرب يعربان بالفتحة اي بالاعراب بالحركات رفعا اي حال كونه مرفوعا بالفاعلية او المبتدئية واخبرية وبالفتحة نصبا اي حال كونه منصوبا بالمفعولية مثلا والكسرة جرا اي حال كونه مجرورا بحرف الجر او الاضافة فتقول جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واناقيد المفرد بالمنصرف واجمع المكسر المنصرف لان حكم غير المنصرف سيجيء وسيجيء ههنا الفرع من الاسم لتمكنها لتمكن الحركات الثلث مع التنوين فيه والقسم الثاني جمع المؤنث السالم وهو الذي يكون بالالف والتاء سواء كان مفرده مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كحمامات جمع حمام اعرابه بالضمة حالة الرفع والكسرة في حالة النصب والجر مثل ابقر منصوبا حالة النصب بل يقر المسور او يجعل نصبه تابعا للجر فتقول جاءني مسلمات بالرفع اتفاقا ورايت مسلمات ومررت بمسلمات بكسر التاء وتنوينها في كل الاحوال - وانما تركت الاصل ههنا وجعل النصب تابعا للجر لان جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم وقد جعل فيه النصب تابعا للجر كما سيجيء فلو فرع اولى ان يجعل النصب تابعا للجر الا لزم مزية الفرع على الاصل - والقسم الثالث غير المنصرف سيجيء تفسيره اعرابه بالضمة حالة الرفع بدون التنوين والفتحة بدون التنوين في حالتي النصب والجر فلا يدخل عليه الكسرة ولا التنوين الا ما شذ ولا ما نون بل يجعل نصبه تابعا للجر فتقول جاءني احد يرفع الدال بغير تنوين ورايت احدا ومررت باحد بنصب الدال بغير التنوين في الحالات كلها - وانما تركت الاصل ههنا اعني جر غير المنصرف بالفعل كما سيجيء والفعل لا يدخل عليه الكسرة والتنوين - والفارغ من اقسام الاعراب بالحركات شروع في الاعراب بالحروف ولما كان اعراب الاسماء الستة موافقا لاصل الذكور بوجه واحد وهو مطابقة الحروف في الاحوال الثلث قدمه على التثنية والجمع وغيرهما فقال ابوك واخوك

موافقا للعامل
موافقة للعامل
الاعراب
مكسور
والقسم الرابع الاسماء الستة المكبرة

وحموك وهنوك وفوك وذو ومال مضافة الى غير ياء
المتكلم بالواو والالف والياء - المثنى وجمعا مضافا
الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء + جمع المذكر السالم

وحموك بكسر الحاء لغة فيه وانما لان الحم ابو الزوج فلا يضاف الا الى امرأة وهنوك الهن الشيء الصبيح الذي لا يذكر اسمه صريحا كالعورة الغليظة فيكنى عنها بالهن ويقال هنوك وفوك اي فمك و اصله فوه بالهاء فحذفت شذوذا وادغمت الواو ميما واذا لم تكن مضافا قيل فم بالميم لا بالواو و وذو مال المراد منه لفظ ذو بمعنى صاحب اصله ذوه فحذفت الهاء وعوض عنها الالف ولا يضاف الى المضمر لا يقال ذوك ولا ذوه بل يضاف الى اسم جنس ظاهرا فلذلك عدل المصنف عن خطاب تحال ذو مال - بشرط ان تكون هذه الاسماء مضافة اولا فان كانت مضافة بل كانت مقطوعة كانت معربة بالحركات الثلاث فتقول هذا ابان اب ورأيت ابا ومررت اب - والاضافة سواء كانت الى اسم ظاهر نحو ابو بكر وابو حنيفة او الى ضمير المخاطب نحو ابوك واخوك او الى ضمير الغائب نحو ابوه واخوه او الى ضمير المتكلم نحو ابي واخي فانها تعرب اعرابا ناقصا كما سيجيء بيانه جرا لكن بشرط ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم كما في الامثلة المذكورة فان كانت مضافة الى ياء المتكلم كان اعرابها تقديريا في الاحوال الثلث فتقول هذا ابي وابي ومررت بابي - بقي ههنا شرط آخر لم يذكره المصنف وهو ان يكون هذه الاسماء مفردة فلا يجوز اعرابها بالحركات اذا كانت مصغرة كما اعربها بالحركات فتقول هذا اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك واذا وجد من الشروط فيها فاعربها بالواو حالة الرفع والالف حالة النصب والياء حالة الجر فتقول هذا ابوك واخوك ورأيت ابوك واخاك ومررت بابيك واخيك

واما اعرابها على سنن واحد بالحروف لانهم جعلوا اعراب التثنية والجمع بالحروف فسألوا ان يجعلوا اعراب بعض المفردات ايضا بالحروف ليكون بين المفردات وبين التثنية والجمع مناسبة فجعلوا اعراب هذه الاسماء الستة مشابها لاعراب التثنية والجمع وسمي هذه الاسماء الستة لمشابهتها بالتثنية والجمع في كون اعرابها بالحروف نيابة عن الحركات واختاروا من بين المفردات هذه الاسماء الستة لمشابهتها التثنية والجمع في كون اعرابها نيابة عن الحركات فان الاب يتذكر الابن والاخ الاخ وقس على هذا - واما ان في آخر كل حرف من حروف العلة عند العرب وهو حرف العلة قائم مقام حركة اجنبية تجانس حركة الاعراب نحو الضمة الاعجاز كعيدوم فانها حذفت نسيا منسيا لم يعبأ به العرب لعادة حرف العلة فيها حالة الاضافة نحو عبدك وعبدي ولا تقال عبدوك وعبدوي

والقسم الخامس المثنى وهو اسم لحق آخره الف او ياء ونون ليدل بحالتيه على معنى شيئين او اشياء متفقين في اللفظ والمعنى وكذلك كل ما لحقته الزوائد مضافا بالعارضة يجر مضافا الى مضمر خاص متعلق بكلا وكلتا لا بالمثنى ان شرطان يكون كلا وكلتا مضافين الى المضمر نحو جاءني الرجلان كلاهما او رأيتهما كلاهما او مررت بهما كليهما فيكون اعرابها تقديريا واذا كانا مضافين الى اسم ظاهر نحو كلا الرجلين فانه يثنيه اعرابها

وألحقوا وعشرون وأخواتها بالواو والياء ـ التقدير فيما تقدم
كعصا وعلاوة مطلقا ـ أو استثقل كقاض رفعا وجرا ـ

ولفظ أولو جمع ذو بمعنى صاحب من غير لفظه ـ وكتبت فيه الواو من الجرة واللام عالق النصب لا فقط
ولا يستعمل بال الا بارة ظاهرة لعدم الالتباس ـ ولفظ عشرون وأخواتها
الى تسعون وأربعون الى تسعون ـ وليس عشرون جمع العشرة لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلان جمع العشرة
يقتضي ان يكون عشرون بفتح الاول والثاني واما معنى فلان الجمع لا يدل على عدد مبين فحذف عشرون وأخواتها
فانها تدل على عدد مبين ولان ادنى مراتب الجمع ثلثة فكان الواجب ان يسمى ثلثين وعشرين لانه عشرة
ثلث مرات لا العشرين به ـ فاعراب هذه الاسماء بالواو حالة الرفع وتنقلب جاذبة الزيدون و
الرجال وعشرون رجلا والياء المكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر تنقلب رأيت الزيدين ومررت
وعشرين رجلا ومررت بالزيدين ومررت بعشرين رجلا ـ

والعامل الاصلي في اعراب المثنى والمجموع وخولف فيهما القياس بوجهين بجعل اعرابها بالحروف
دون الحركات وجعل اعرابهما مشتركا في حالتي النصب والجر متحدا اما الاول فلان التثنية والجمع فرعان
للمفرد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطينا الفرع الفرع ليتناسب اللفظ والمعنى ـ
واما الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة الواو والالف والياء وجاءت المثنى والمجموع ستة
ثلاث للمثنى وثلاث للمجموع فلو اعطينا حروف الاعراب كلها للمثنى والمجموع بالاعراب ولو اعطينا كلها
الجمع بقي المثنى بلا اعراب ـ ولو جعلنا اعراب كل واحد منهما مختلفا بان نجعل المثنى والمجموع
كلهما مرفوعا بالواو ومنصوبا بالالف ومجرورا بالياء لالتبس التثنية بالجمع سيما اذا كان التثنية والجمع
مضافا وحذفت النون نحو رأيت زيداك فلا يعلم ان زيدا ك تثنية او جمع فاضطررنا الى التوزيع
واعطينا كلا منهما ما يناسبه فاعطينا الالف للتثنية حالة الرفع لان الالف هو الضمير المرفوع المتصل
بالفعل كما في ضربا ويضربان واضربا واعطينا الواو للجمع حالة الرفع لان الواو هو الضمير المرفوع المتصل
بالفعل للجمع كما في ضربوا ويضربون واضربوا وبقيت الياء واحدة فجعلناها مشتركة بينهما واعربنا بها
بالياء حالة الجر كما هو مقتضى الاصل ودفعنا الالتباس بينهما بان جعلنا قبل الياء مفتوحا في التثنية و
مكسورا في الجمع لان التثنية خفيفة في نفسها فاعطيناها الفتحة والجمع ثقيل في نفسه فاعطيناه الكسرة
لتناسب الحركة صاحبها ـ بقي حالة النصب فيهما بالاعراب فجعلناها تابعة للجر لا للرفع لان كل واحد منهما
يدخله في الكلام فيتناسبان بخلاف الرفع فانه لم يتناسب الواو في التثنية والفتح في الجمع جبرا لنقصان الكلمة في التثنية
ولثقل الجمع بعدا فتيعادلا ـ

ولما فرغ عن بيان الاعراب المتعلق بالحركات والحروف الذي هو الاصل في الاعراب شرع في بيان الاعراب
التقديري المخالف للاصل ضرورة فقال والتقدير اي الاعراب التقديري الذي لا يظهر اثره في اللفظ يكون فيما تعذر دخول
الاعراب اللفظي على الاسم لاجل كونه مقصورا ومنقوصا وجبلي لان الالف ساكنة ابدا لا تقبل حركة ولا تنوينا والكسرة ثقيلة على الواو والضمة
كذلك فتقول هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا سواء كانت الالف موجودة فيه بالفعل كما في العصا بالالف واللام
او فرضا ومقدرا في موضعين احدهما الاسم المقصور هو

وَنحو مُسْلِمِيْنَ رفعاً - وَاللَّفظي فيما عداه - غير المنصرف ما فيه

علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وهي شعر

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتأنيثٌ ومَعْرِفَةٌ ∴
وعُجْمَةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ ∴
والنون زائدة من قبلها الف ∴

والموضع الثاني مما يستثقل فيه الاعراب على الاسم المعرب جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمي اصله مسلمون في حالة الرفع سقطت النون للاجل الاضافة واجتمعت الواو والياء وهي كلمة اولها ساكن فقلبت الواو ياءً وادغمت الياء في الياء لاقتضائها الكسرة كما علل في مرقي فصار مسلمي ولم يبق فيه شيء من علامة الرفع فيكون اعرابه تقديرياً رفعاً فقط بخلاف حالتي النصب والجر فان اعرابهما بالياء المكسور ما قبلها وهي باقية على حالها ولم يتغير بحذف النون وادغام الياء على اعرابه الاصلي نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي اصله مسلمين صار بعد الادغام مسلمي واعرابه بعد الاعلال باقية لفظاً كما كان -

واللفظي اي الاعراب اللفظي فيما عداه اي فيما سوى ما ذكر من مواضع الاعراب التقديري كلها -

قاعدة ولما ذكر المصنف حكم غير المنصرف فيما سبق تعرض غير المنصرف بالضم والفتح اجمالاً اراد ان يبين تعريفه واسبابه واحكامه مفصلاً في فصل على حدة لكثرة مباحثه فقال

غير المنصرف ما اي اسم معرب يوجد فيه علتان اي سببان من علل تسع من اسباب الصرف المذكورة في البيتين او يكون فيه علة واحدة منها ان من التسع لكن تقوم تلك العلة الواحدة مقامهما اي مقام العلتين فتكفي وحدها في منع الصرف كصيغة منتهى الجموع وهي ان العلل التسع ما جمعت في بيتين اولهما -

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ∴ ثنتان منها فما للصرف تصويب

وهذه الابيات لغير المصنف ولم يصرح بكونها من كلام الغير لشهرته ففي قوله شعر وهي عدل ووصف الى آخره صنعة الاقتباس حيث جعل البيتين من كلامه من غير اشارة الى قائله

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب ثم انهاها المطلق الجمع للالتزامي - والنون زائدة قوله زائدة حال من النون اي حال كونها زائدة من قبلها الف اي كذلك تكون زائدة يعني الالف والنون الزائدتان في آخر الاسم

ووزن فعل وهذا القول تقريب

مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب

وعمران واحمد — وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين — ويجوز صرفه للضرورة

ووزن فعل سيبين بيان كل واحد منها مفصلا فانتظره وهذا القول اى كونه اصلا تسعا تقريب التقريب مصدر بمعنى العمول اى تقريب الى الصواب من الاقوال الاخر حيث قال بعضهم انها عشرة بزيادة شبه الف التانيث كما في ارطى الا فان الالف فيه للالحاق لا للتانيث وقال بعضهم احدى عشرة وقال بعضهم غير ذلك — او معناه ان هذا القول المنظوم وجعلها في الشعر تقريب للضبط وتسهيل للحفظ ولذا اختار المصنف تحرير غيرها على علامة المنثور

ثم ذكره المصنف مثال كل واحد منها على الترتيب فقال

مثل عمر مثال العدل مع العلمية واحمر مثال الوصف مع وزن الفعل وطلحة مثال التانيث اللفظي مع العلمية وزينب مثال التانيث للمعنوي مع العلمية وابراهيم مثال العجمة مع العلمية ومساجد مثال الجمع القائم مقام العلمين ومعديكرب مثال التركيب مع العلمية وعمران مثال الالف والنون الزائدتين مع العلمية واحمد مثال وزن الفعل مع العلمية — واما مثال المؤنث المراد منها العلمية فقد جاء مرارا في هذه الاشتة فلم يذكر

وحكمه اى حكم غير المنصرف ان لا يدخله الكسرة في آخره بل يكون مفتوحا حال الكسرة ولا يدخله تنوين اى تنوين التمكن اما غيره من التنوينات كتنوين الترنم في اواخر الابيات وسائر التنوينات فلا يمتنع عنه كما لا يمتنع عن الفعل

وفي قوله ان لا كسرة ولا تنوين خمسة ادخلهم الاعراب كما في لا حول ولا قوة كما يجيء وانما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين لان الاسم اذا وجد فيه عنوان من العلل الاتية شابه الفعل شابه تام فلا يدخل فيه الكسرة والتنوين كما لا يدخلان على الفعل — ووجه شابهه ان الفعل فيه فرعيتان احدهما اشتقاقه من المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه وثانيهما احتياجه في الافادة الى الاسم اى الفاعل والاسم لا يحتاج الى الفعل لان الكلام يتم به دون الفعل والاحتياج الى المحتاج اليه فرع المحتاج اليه فكذلك غير المنصرف يحصل فيه فرعيتان لان كل علة فرع لشئ آخر فالعدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فرع العربية لان كل لغة اصل عند ناسها والجمع فرع المفرد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه فحصل في الفعل فرع لوزن الاسم كما ان الفعل فرع الاسم كذلك ههنا فلما حصل لهذا الاسم مشابهة بالفعل من وجهين متزايدين عومل به معاملة الفعل لان من تشبه بقوم فهو منهم — ويجوز صرفه اى ادخال الكسرة والتنوين على غير المنصرف للضرورة اى اضطرار الشاعر لاستقامة الشعر فلو لم يتنون فسد وزن الشعر كما في قوله

ه صبت على مصائب لو انها — صبت على الايام صرن لياليا — او وقع انزحاف يخرجه عن السلامة

اوللتناسب مثل سلاسلاً واغلالاً ۔ وما
يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث فالعدل
خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقاً كثلث ومثلث

او للتناسب اى يجوز صرف غير المنصرف اذا دخل التنوين عليه لتناسب اى لتناسب الالفاظ المجاورة له وتناسق الكلام على سنن واحد فى النثر فانه ضرورى يجب من الكلام كما فى النظم لمحافظة الوزن مثل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا فان سلاسل غير منصرف لصيغة منتهى الجموع الفاكه مقام السببين لكن لمناسبة اغلالا وسعيرا قرئ بالتنوين وجاء فى قراءة اخرى بغير التنوين ۔ ولذا قال المصنف يجوز صرفه ولم يقل يحسن صرفه والمراد بالمنصرف ما ليس فيه علتان او ما اقيم مقامها مما تقدم مفاعيلها اى ان بين العلة التى تقوم مقام اثنتين فقال وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقامهما اى العلتين فتمنع الصرف وهى اثنتان صيغة منتهى الجموع اى صيغة منتهى الجمع فهى وحدها كافية لمنع الصرف لان صيغة منتهى الجمع بمنزلة الجمع المتكسر وفاعلت العلة فيها متكررة وقامت مقام الوزنين وبيان حال صيغة منتهى الجموع وثانيهما الفا التانيث اى المقصورة والممدودة فالعلة فى المقصورة والممدودة كونها على وزن خصائص الافعال وكونها الفا التانيث اصله الفان تثنية الالف فحذف احد الالفين الساكنين عند الدرج ثم سقط الالف عند الوصل فبقى الف التانيث فالف التانيث فى المقصورة والممدودة مقام العلتين لان الالف المذكور يسد مسد الفين لانه كالف حبلى فانها انثت فيها عند التاء وفى حبلى كانت عند تاء التانيث فصل العنوان للدرجان

ثم شرع فى تفصيل كل واحد من اسباب منع الصرف على الترتيب المذكور فى النظم وقال

العدل اى سبب الاول من اسباب منع الصرف العدل وهو فى اصله الميل والانصراف يقال للعادل عدل من الطريق عدولا اذا تنحى وفى الاصطلاح خروجه اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية اى هيئته الاصلية التى كان عليها وفرق فيها معدولا الى صيغة اخرى وهى عامرز افر فيها غير منصرف لان العدل والصفة وجوه على ما بين اما ان يكون تحقيقا بان يكون دليل على العدل ظاهر وعلى ان هذا الاسم معدول من هذا مع قطع النظر عن كونه غير منصرف كثلث ومثلث لان ثلث مثل ثلث ثلثة ثلثة ومعنى مثلث اثنين اثنين ثلثة ثلثة فاذا رايناها على صيغتها علمنا انها معدولة عن ثلثة ثلثة فيها غير منصرفان للعدل التحقيقى والوصفية فان قولنا اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع وكذلك رباع ومرباع بمعنى اربعة اربعة وما بعده جاء من الاعداد كخماس وعشار من اسماء الاعداد فصيغة فعال بضم الفاء غير منصرف كثلث ورباع وقال بعضهم غير منصرف لقيام ذلك مقام العدل والوصف وقال بعضهم لا يقال ذلك لعدم السماع من العرب فيما فوق الاربعة والوصفية فى احدها اى فى مثنى مثلا واحاد اى وان كانت عارضة لا تعتبر فى منع الصرف كما سيذكره المصنف عند قوله لكن صارت فى المعدولات اصلية لانها وضعت لهذا المعنى فتعتبر فيها ۔

وَأُخَرُ وَجُمَعُ أَوْ تَقْدِيرًا كَعُمَرَ وَبَابِ قَطَامِ فِي تَمِيمٍ

الوصف شرطه أن يكون في الأصل فلا تضره الغلبة

فلذلك صرف أربعٌ في مررت بنسوةٍ أربعٍ وامتنع

وأخر أي وكذلك العدل التحقيقي في لفظ أخر بضم الهمزة وفتح الخاء صيغة اسم التفضيل جمع أخرى تأنيث آخر لأنا لو نظرنا في أخر علمنا أنه معدول عن آخر من وذلك لأن اسم التفضيل يجب أن يستعمل مع اللام أو الإضافة أو من فإذا لم يستعمل مع اللام ولا الإضافة كما تقول جاءني نسوة أخر علمنا أنه معدول عن آخر من فهو غير منصرف للعدل التحقيقي والوصفية فإن قيل [illegible] فكيف يكون [illegible] قلنا اسم التفضيل إذا استعمل بمن كان المفرد والتثنية والجمع [illegible]

وجمع بضم الجيم وفتح الميم جمع جمعاء أي وكذلك العدل التحقيقي في لفظ جمع لأنا لو نظرنا [illegible] القاعدة علمنا أنه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم وذلك لأن جمع فعلاء إذا كانت الصفة [illegible] بسكون العين كما تقول في جمع حمراء حمر وصفراء صفر فإذا جاء بفتح العين علمنا أنه معدول عن جمع بسكون الميم فهو غير منصرف للعدل التحقيقي والوصفية

أو يكون العدل تقديريا بأن لا يوجد فيه دليل خارج على أن هذا الاسم معدول [illegible] الاسم [illegible] غير منصرف في كلامهم [illegible] العدل [illegible] غير منصرف إلا [illegible] كعمر [illegible] العدل [illegible] غير منصرف للعدل التقديري والعلمية

وباب قطام في تميم أي العدل تقديرا في لفظ قطام عند بني تميم [illegible] والمراد بباب قطام كل اسم على وزن فعال من الأعلام [illegible] [illegible] فإنهم [illegible] غير منصرف [illegible] وأما أهل الحجاز فيبنونه على الكسر [illegible] وقطام [illegible] ثم [illegible] العدل التقديري في باب قطام عند تميم لمنع الصرف [illegible] [illegible]

الوصف [illegible] على المعنى [illegible] لأن الاسم قد يكون موضوعا لذات الشيء من غير اعتبار المعنى [illegible] كأسود وأحمر [illegible] وهذا المعنى [illegible] قد يكون في أصل الوضع كأسود وأحمر وقد يكون [illegible] كأربع في مررت بنسوة أربع فإنه موضوع [illegible] [illegible] المعنى [illegible] [illegible]

ولما كان الوصف [illegible] على [illegible] وكان [illegible] من المصنف [illegible] فقال شرطه أي شرط الوصف لاعتباره في باب منع الصرف أن يكون في الأصل [illegible]

فلا تضره الغلبة أي [illegible] فلذلك أي [illegible] في الوصف [illegible] صرف أربع في قولنا [illegible] مررت بنسوة أربع [illegible]

اسود وابرق للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى
للحية وأجدل للصقر واخيل للطائر التأنيث بالتاء
شروطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم ما يثيره الزيادة على الثلثة او

اسود وابرق الارقم الشجاع الذي يكون فيه السواد والبياض والاسود الشجاع الذي يكون فيه السواد فهما في الاصل وصفتان موصوفتان لكن صارتا في الاستعمال اسما للحية من غير التفات الى المعنى الوصفية
وكذلك ادهم الفرس الذي فيه السواد في الاصل موضوع لموصوفية لكن صار في استعمال اسما للقيد
اي السلسلة التي يقيد بها المحبوس من غير نظر الى معنى الوصفية فيه لان هذه الاسماء في الاصل موضوعة للمعنى الوصفي فلا تصرف عند الاكثر فهي غير منصرفة لوزن الفعل والوصف الاصلي وما اذا استعملت هذه الاسماء في معناها الاصلي فقد تحكم في عدم الصرف فيها لوزن الفعل والوصف المتحقق فيها

وضعف منع افعى اي جعل لفظ افعى غير منصرف اسما للحية وجعل لفظ اجدل من الجدل
بمعنى القوة اسما للصقر غير منصرف وهو طائر ذو قوة بصيد الطير وجعل لفظ اخيل بمعنى ذي خيال
اسما للطائر وهو مستقرق للان على جناحه نقوش تخاطيط كالخيلان جمع خال ففي هذه الالفاظ قولان
قال بعضهم انها غير منصرفة لان هذه الاسماء في الاصل وضعت للمعنى الوصفي فسميت بها بعد ذلك الوجود
المعنى الوصفي فيها فيعتبر الوصف الاصلي ولا تصرف عند الاكثر كما في اسود وارقم وقال بعضهم هي
منصرفة لان هذه اسماء صرفة وضعت بحسب فهم الواضع لهذه الاشياء من غير ملاحظة الصفات فيها
والمصنف اختار المذهب الثاني وقال جعل هذه الاسماء غير منصرفة ضعيف لان الاصل في الاسماء
هذه الاسماء وجعلها غير منصرفة بناء على اعتبار هذه المعاني فيها وان وضعت بهذه المعاني فيها بحسب الاصل
ولا يكفي مجرد الوهم في هذا الباب من غير التفات الواضع الاصلي ولذا قلنا ان كون الوصف في الاصل مقتضيا
لازما وتحتما مع ان الاصل في الاسماء ان تكون غير منصرفة فانقاد لما على اصلها اولى

والسبب الثالث من اسباب منع الصرف **التأنيث** اي كون اللفظ مؤنثا وذلك على نوعين التأنيث بالتاء
الموجودة في اللفظ سواء كان اسم رجل كطلحة او اسم امرأة كفاطمة والتأنيث بغير التاء بان يكون اسم المرأة
كزينب او يكون مؤنثا معنويا كلفظ العين واللام من قائم فانه تأنيث بغير التاء لكون العين
بالتاء اللفظية شرطه لتأثيره في باب منع الصرف العلمية بان يكون علما لشخص او شيء معين سواء كان
علما لرجل كطلحة او امرأة كفاطمة وانما اشترط في تأثير التأنيث العلمية لانها من غير العلمية في معرض الزوال فقد تكون
قد لا تكون فلا تعتبر ولذلك صرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث فيها لان
قائمة في معرض الزوال بحذف الموصوف اذا كان علما كما في قولنا مررت بفاطمة قائمة امس صار قائمة
في منع الصرف واما التأنيث بالالف المقصورة والممدودة كسكرى وحمراء فلا تشترط فيه العلمية لعدم الالف فيها
من غير العلمية على تقدير جعل حمراء غير منصرفة كما سيجيء وأما التأنيث المعنوي الذي لا يكون الا في
لفظ عين او اثنين كذلك اي بشرط العلمية فان لم يكن علما كان منصرفا كما ذكرت فانه منصرف
مع تحقق وزن الفعل والتأنيث المعنوي فيه لانه ليس بعلم واما اذا كان علما فهو في حكم المصروف

وشرط تحتم اي وجوب تأثيره في منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي كون اللفظ
زائدا على ثلثة احرف كزينب فان الاصل في منع الصرف ان لا يكون

أو تحرك الاوسط اما والعجمة فهند تجوز هند زينب وسقر
وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على
الثلثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع المعرفة شرطها

او تحرك الاوسط اى سواء كانت ان لم يكن زائدا على ثلثة احرف كسقر بفتح القاف او العجمة بان يكون اللفظ في الاصل عجميا كماه وجور فاذا وجد واحد من هذه الصفات الثلثة مع التانيث المعنوي والعلمية وجب ان يكون اللفظ غير منصرف وان لم يوجد واحد من هذه الصفات جاز صرفه نظرا الى عدم وجود الشرط الاول وجاز عدم صرفه نظرا الى وجود الثلثين فهند علما لامرأة يجوز صرفه لانه لم يوجد فيه شرط الوجوب فليس فيه زائدا على ثلثة احرف ولا هو متحرك الاوسط ولا هو عجمي فلا يجب منع صرفه لكن شرط الجواز وهو العلمية فانه التانيث المعنوي قد وجد فيه فيجوز ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي

وزينب علما لامرأة وسقر علما لطبقة من طبقات جهنم عياذا بالله تعالى منها وهو مؤنث سماعي لكن التانيث المعنوي وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفه وجوبا لوجود شرط الوجوب فيهما اما زينب فلزيادته على ثلثة احرف واما سقر فلتحرك اوسطه واما ماه وجور فلانهما لفظان اعجميان فوجب منع هذه الاسماء واشباهها من الصرف حتما

بقي ههنا مسئلة وهي ان المؤنث المعنوي كمقدم وعقرب اذا سميتا به رجلا فهل يمتنع صرفه نظرا الى التانيث المعنوي الاصلي او لزوال التانيث المعنوي حينئذ قال فاذا سمي به اى بالمؤنث المعنوي مذكر وزال التانيث المعنوي فشرطه اى شرط ذلك المذكر في الصرف الزيادة على الثلثة ليقوم الحرف الرابع مقام التانيث فقدم اذا سميتا به رجلا منصرف لعدم وجود الشرط وهو الزيادة على الثلثة وعقرب اذا سميتا به رجلا ممتنع صرفه لوجود الشرط وهو الزيادة على الثلثة وقيام حرف الرابع مقام التانيث

والسبب الرابع من اسباب منع الصرف المعرفة اى كون الاسم معرفة غير نكرة والمعارف انواع كثيرة - المضمرات واسم الاشارات والمعرف باللام والاضافة والاعلام وغير ذلك لكن المعتبر ههنا في باب منع الصرف المعرف العلمية فقط فلذا قال شرطها اى شرط المعرفة التي تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية لا غير من المعارف لان المضمرات واسم الاشارات وغيرها من قبيل المبنيات غير المنصرف من قبيل المعربات واما اللام والاضافة فيجعل غير المنصرف منصرفا فليس يكون سببا لمنع الصرف

أن تكون علمية العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمة وتحرك الاوسط أو الزيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم يمتنع الجمع

السبب الخامس من اسباب منع الصرف العجمة اى كون اللفظ عجميا غير عربى منقولا من اللغة العجمية الى العربية ففيه شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى علما لشئ معين فى لغة العجم فلا تصرف فيه العرب بادخال اللام والتنوين المختصين بفهمهم وان لم يبن على ما تصرفوا فيه باشاؤا ولهذا لو سمينا رجلا بجام لم يمنع الصرف لانه ليس بعلم فى لغتهم لشئ معين بل هو معرب من لفظ جام بمعنى الاناء مطلقا وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الاوسط لانه ان كان ساكن الاوسط كان فى غاية الخفة ولم يصلح سببا لمنع الصرف أو الزيادة على الثلاثة اى ثلثة احرف لانه لو كان ساكن الاوسط ولم يكن زائدا على ثلثة احرف كان خفيفا جدا فلا يمنع الصرف اذا تقرر ذلك فنوح منصرف لعدم وجدان الشرط الاول وهو تحرك الاوسط وشتر بفتح الشين والتاء ساكن الوسط وهو نوح وعلى اسم نبى فى دار بكر وابراهيم اسم نبى من الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنع صرفه لتحركها عجمة وعلما تم وجود الشرطين فيهما لان شتر علم فى لسانهم وهو متحرك الاوسط وابراهيم علم فى لسانهم وهو زائد على ثلاثة احرف

فائدة اعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام كلها غير منصرفة للعجمة والعلمية الا ستة منها نظمها الشاعر بالفارسية فقال ؎

گر هيجوا من كه دانى نام هر پيغمبرى ∴ تا كدام شش اى برادر زود خوان منصرف
صالح وهود ومحمد با شعيب ونوح ولوط ∴ منصرف دانى دگر باقى همه لا ينصرف

على نبينا وعليهم الصلوة والسلام

الجمع السبب السادس من اسباب منع الصرف اى كون اللفظ على وزن جمع من الجموع واوزان الجموع كثيرة لكن المعتبر منها فى باب منع الصرف اثنان منها فقط فقال فى كلام العرب

شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح -

وأما فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف

لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل

شرط التاثير في منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهي التي يكون فيها بعد الالف حرفان ثانيهما ساكن او حرف واحد مشدد كدواب او ثلثة احرف اوسطها ساكن - وانما سميت منتهى الجموع لانها لا تجمع بعد هذا جمع التكسير وان كانت تجمع جمع السلامة فيقال في جمع الصاحب صواحبات .

بغير هاء اي شرط صيغة منتهى الجموع ان تكون بغير هاء اي التاء الزائدة المنقلبة حالة الوقف هاء لانها ان كانت بهاء شابهت المفرد لفظا ومعنى كالكراهية والطلاقة اما لفظا فظاهر واما معنى فلان هذه صيغ المصادر والمصدر يطلق على واحد وعلى اكثر منه فانتفت فيه الجمعية ولم تصلح ان تكون سببا لمنع الصرف وانما قلنا المراد التاء الزائدة المنقلبة حالة الوقف بالهاء لان الهاء اذا كانت اصلية في اللفظ نحو اكمه وفوارة فهي غير منصرف كما حده مصابيح مثالان لصيغة منتهى الجموع لهما غير منصرفان لوجود صيغة منتهى الجموع مع عدم تعويضها عن التاء وانما فرازنة جمع فرزان اسم للآلة التي يلعب بها الشطرنج فمنصرف لتعويضها عن التاء - ولا يرد على المصنف ان حضاجر علما للضبع غير منصرف مع عدم وجود معنى الجمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا لان وجود معنى الجمعية شرط في هذه الصيغة والاعلام افراد منصرفة كما تقدم في عدم تعويضها عن التاء - فقال في جوابه وحضاجر علما للضبع هي التي بالفارسية كفتار ماده غير منصرف لانه منقول عن الجمع فهو واحد صار علما لجنس الضبع وهو معنى الجمعية لكون في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها - (يطلق على الواحدة والكثير)

والمعتبر في الجمع هي الجمعية الاصلية كما ان المعتبر في الوصف الوصفية الاصلية وان زالت في الاستعمال

ثم ورد هنا اشكال آخر على لفظ سراويل فانه غير منصرف عند الاكثر مع انه اسم لشئ واحد من اللباس معناه بالفارسية شلوار وليس فيه معنى الجمع اصلا فقال

وسراويل فيه قولان الصرف وعدمه واذا لم يصرف وهو الاكثر اي جعلوه غير منصرف لكونه صيغة منتهى الجموع قول اكثر العلماء - فقد قيل في دفع هذا الاشكال الوارد عليهم وجهان احدهما انه هذا اللفظ ص

اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سرو والتقدير واذا صرف فلا اشكال نحو جوار رفعا وجرا كقاضٍ التركيب

شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل

اعجمي ليس بعربي حقيقي يعتبر فيه معنى العجمية معرب من لفظ شلوار لكن لا يستعمل العرب في كلامهم

حمل على موازنة من الالفاظ العربية الغير المنصرفة فجعلوه غير منصرف لمناسب الفاصلة

وان لم يوجد فيه معنى العجمة وقيل في جوابه بوجه آخر سلمنا انه عربي لكنه لا يسلم انه لا يوجد

فيه معنى العجمة بل هو جمع سرو والتقدير تقطيعه منها فهم على سراويل حاذفا اقطعاتها

تقديرا اي قدرنا فيه مضافا اليه معنى العجمية فرضا وتقديرا فظهر انتفاء وجه ان هذه الصيغة

لا تمنع الصرف الا اذا وجد فيها معنى العجمية فاذا لم يوجد في اسم قدرنا فيه العجمية كما قدرنا العدل

التقديري في عمر فظهر القاعدة وبهذه الوجوه على قول من يقول بعدم صرف سراويل

واذا صرف سراويل كما هو قول الاكثر فلا اشكال

قول من يقول بمنع صرفه مع عدم وجود العجمية فاضطروا الى التمحلات المذكورة والاولى ان يصرفه نظرا

الى عدم معنى العجمية فليتدبر وعليكم اعتراض ولا اشكال كما يتبادر الى الذهن

ثم صيغة منتهى الجموع اذا كان اللفظ بعدها حرفان او الف فتانيان في اللفظ فقط

واما اذا كان اللفظ منقوصا وحذف آخره فيقدر بدله الحرف المحذوف نحو جوار جمع جارية وورد في جمع

محمد بانيه للصنف تجوز ونحو جوار الاولى نحو جوار كل اسم منقوص على زنة فواعل وأفاعل

حذف آخره حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء نحذف فاتحة

حذف الياء لالتقاء الساكنين وعوض عنها التنوين فصار رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر

كقاضٍ اي اعربه تقديرا كاعراب قاضٍ رفعا وجرا لاستثقال فتقول هؤلاء جوار ومررت بجوار

بالجر والتنوين كما تقول هؤلاء قاضٍ ومررت بقاضٍ بالجر والتنوين واما في حالة النصب فلا تحذف الياء

بالاعلال الذكور بل تبقى على حالها فتقول رأيت جواريا بفتح الياء بلا تنوين لانه غير منصرف كما تقول رأيت

قاضيا بالفتح مع التنوين لانه منصرف الا ان جواري في حالتي الرفع والجر ايضا غير منصرف عند الجمهور لصيغة

منتهى الجموع باعتبار الياء المحذوفة تقديرا فالتنوين في جواري عوض عن الياء لا الفتحة عندهم

السبب السابع من اسباب منع الصرف التركيب اي كون الاسم مركبا تركيبا مزجيا وهو على اقسام

اضافي كغلام زيد وتوصيفي كزيد العالم واسنادي كتأبط شرا وغير ذلك كما سيجيء مفصلا

التغاير في منع الصرف العلمية بان يكون ذلك المركب علما للشيء معين فيلزم التركيب ولا يكون في معرض

الزوال والا فلا يكون سببا لمنع الصرف وشرط الثاني اذا لا يكون ذلك التركيب باضافة

لان الاضافة تحول المنصرف منصرفا كغلام زيد ولا باسناد اي ولا يكون ذلك المركب

من قبيل التركيب الاسنادي كتأبط شرا علما لرجل وشاب قرناها علما لامرأة لان الجزء

الاسنادي اذا جعل علما صار من قبيل المبنيات لا تغير ولا تبدل جزء منه سكن اخره او كان منبنيا وحكي

بعلبك الالف والنون ان كانتا فى اسم فشرطه العلمية كعمران او
صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف فى
رحمن دون سكران وندمان وزن الفعل شرطه ان يختص به

مثل بعلبك هذا اسم مركب من بعل وبك والمركب عندنا ما فيه اضافى ولا اسناد فهو غير منصرف للتركيب والعلمية وهو اسم بلدة بنواحى بعلبك اسمه بك وبعل اسم صنم فسمى البلدة باسمه وسمى صنمها باسمها وهو اسناد وهذا السبب الثامن من اسباب منع الصرف الالف والنون الزائدتان فى آخر الكلمة نحو قد تكونان فى الاسم كعثمان وعمران وقد تكونان فى الصفة كسكران وندمان فقال اذا كانتا فى اسم علم غير صفة كعثمان وسلمان - واعلم ان الاسم قد يطلق بمقابلة الفعل والحرف وقد يطلق بمقابلة اللقب والكنية وقد يطلق بمقابل الصفة وهو المراد ههنا فشرط تاثيرهما فى باب منع الصرف العلمية اى كونهما علما كعمران علم لابى موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام وابى سيدنا مريم وهو اسم لابى طالب عم النبى عليه الصلوة والسلام او كانتا فى صفة فشرطه عند بعضهم انتفاء فعلانة الى الاصل مؤنثة على وزن فعلانة بانتفاء وقيل شرطه وجود فعلى اى كون مؤنثه على وزن فعلى

ومن ثم اى من اجل انهم اختلفوا فى شرط الالف والنون الصفتى فقال بعضهم بانتفاء فعلانة وقال بعضهم اختلف فى رحمن هل هو منصرف او غير منصرف فمن قال شرط الالف والنون انتفاء فعلانة وجود فعلى قال انه غير منصرف لوجود الشرط وهو انتفاء فعلانة فلا يقال رحمانة ومن قال شرطه وجود فعلى قال انه منصرف لعدم وجود الشرط وهو وجود فعلى فلا يقال رحمى دون سكران اى لم يختلفوا فى سكران بل اتفقوا على ان سكران غير منصرف لوجود الشرط على كلا القولين فمن قال شرطه انتفاء فعلانة فلان مؤنث سكرانة لم يجئ على سكرانى ومن قال شرطه وجود فعلى فلان مؤنث سكران جاء على سكرى لا على سكرانة وندمان اى وكذا لم يختلفوا فى لفظ ندمان انه منصرف بل اتفقوا انه غير منصرف لعدم وجود الشرط على كلا القولين لان مؤنثه جاء على ندمانة لا ندمى فمن قال شرطه انتفاء فعلانة قال منصرف لوجود بغيته ومن قال وجود فعلى قال منصرف عندهم ايضا لعدم وجود فعلى -

وندمان معناه النديم المنادم على الشرب وهو ندماء او معناه المنادم المشتق من المنادمة

الالف والنون ان لم تكونا زائدتين كعثمان احد اعلام الاشخاص من الانسان على زنة فعال واما ان كان مشتقا من الحسن على زنة فعال فانه يكون غير منصرف

السبب التاسع من اسباب منع الصرف وزن الفعل ان يكون الاسم على وزن من اوزان الفعل المختصة به فان لم يكن مختصا به بل كان فى وزن الفعل وغيره كاكرم واحمد وسابر افعال فعل بالتشديد فانه يمنع الاسم كضرب وجعل ويجب الفعل ايضا كضرب فى كل اسم من ذلك من اسباب منع الصرف فلذلك قال شرطه احد الامرين اما ان يختص وزن بالفعل اى بالفعل

كشمر وضوء. اويكون في اوله زيادة لن زيادته غير قابل للتاء
ومن ثم امتنع رأحمر وانصرف يعمل وما فيه علميه مؤثرة
اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل

كشمر بفتح الاول وتشديد الثاني وضمّ ب بضم الاول وكسر الثاني فان هذين الوزنين مختصان بالفعل ولم يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل فاذا صار علمين كانا غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل كوزنات اوزان الفعل وتفعل وانفعل وما اشبهها مختصة بالفعل او ان لم يكن ذلك الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون في اول اسم او اول ذلك الاسم زيادة ان حرف اكثر زيادته ان مثل الزيادة في اول الفعل وهي زيادة حرف من حروف الاتين في الفعل المضارعة نحو يزيد وتغلب واحمر ونحو جعفر فهذه الاوزان غير مختصة بالفعل لكن في اول حروف احمد كما هو في الفعل وشرطه ان يكون ذلك اللفظ غير قابل للتاء اذ التاء تثبت لتبيان تدخل بها بالفعل الا ترى ان الفعل لا يقبل هاء التأنيث فلو تجردنا اسما اخر من الشابهة ولم يكن غير منصرف فاذا سميتا رجلا بشمر جاز ان يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية ومن هم ان من اجل اشتراط كونه غير قابل لتاء امتنع من صرف احمر لان مؤنثه لا يجيء بالتاء وفي اوله زيادة كزيادة الفعل ومن الجملة فهو غير منصرف فما لوزن الفعل مع شرطه وهو كونه غير قابل للتاء والوصفية وانصرف لفظ يعمل مع وجود وزن الفعل والوصفية لان شرط وزن الفعل وهو كونه غير قابل للتاء لم يوجد فيه فيقال العمل اقوى من العمل فما عمل عملك وفاقته القوية المطردة في العمل بذلك فاقته فيه فلم تمنع وزن الفعل لعدم وجود شرطه نعم اذا سميتا رجلا بيعمل او بتيعمل كان غير منصرف لوجود قيود التاء حينئذ فيكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وزالت الصفة بالعلمية

قاعدة وما فيه اي في كل اسم غير منصرف وجد فيه علمية مؤنثة اخر جوا لمؤنثة من نحو جعل وجرادا وساجد اذا سميت بها فانها بعد التنكير تبقى غير منصرفة لان العلمية لم تجعلها مؤنثة في نفسها اذ انكر ان علقمة مثلا قلت جاءني احد قد علقمة صرف لان صار وقد ابدلت منه فالاحمر اذن في هذا المثال غير منصرف لعلمية ووزن الفعل والالف والنون الزائدتان في نحو سكران لان العلمية زالت عنه بالتنكير وتنكير العرب قد تكون بان تقع النكرة في اسمائهم كما قالوا ان من الشعر لحكمة وقد يتنكر اسم من احد نقيضه او ضد سماه بضده علقمة غائظ توهما انه ضد علقمة في المعنى كما قالوا جاءني احد واحد آخر او بان لا يكون العلم مرادا من اللام مسماه الذي يكون الوصف الذي انتهر بها صاحبها كما قالوا كل فرعون ذي فالم مراد من فرعون ومن يمن شخصا سيما بل المراد الصفة التي انتهر به صاحبها اي كل جبار يستبد متحكم عادل فيكون ممنوعا من في هذا المثال

تنبيه قيل ان ساجدا اعل باب نحوي وذق لباب فقال النحوي من باب؟ فقال احمد فقال النحوي انصرف فقال الرجل احمد لا ينصرف فقال النحوي اذا تكلم صرف فرجع قائلا

واعلم ان العلمية لما خط كثيرا في باب منع الصرف قلما يسلم عن دخول بعض الاسباب عليه شرطوني بعضهم سبب يستقل بنفسه كالف التأنيث ووزن الفعل فبين المصنف وجه صيرورة الاسماء منصرفة اذا نكرت بقوله

ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة

وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في اسم فلا يكون معهما اي مع العلمية الا احدهما اي وزن الفعل مع العلمية او العدل مع العلمية وذلك لان اوزان العدل محصورة معلومة بالاستقراء ولم يجئ وزن الفعل على واحد من اوزانه ومن الحجة متعرفة لدفعه على ان كل موضع وتفعل لم يجز ان يجتمع في اسم علة اسباب منع الصرف العدل ووزن الفعل والعلمية فيبقى به صرفه وذلك تعوير وهما متضادان اي لا يجتمع العدل ووزن الفعل في كلمة واحدة حتى يبقى بعد التنكير غير منصرف للعلمية والباقيتين فاذا نكر الاسم الذي فيه العلمية سواء كان شرطا فيه او غير شرط بقي بلا سبب فيما كان العلمية شرطا فيه لانه اذا زال الشرط زال المشروط ولا يكون الاسم غير منصرف بلا سبب او بقي ذلك الاسم على سبب واحد فيما لم تكن العلمية شرطا فيه بل اجتمع معه مؤثر آخر بسبب الاتفاق كما في احمر فاذا نكر بقي على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف

بقي ههنا مسئلة وهي ان لفظ احمر مثلا غير منصرف لصفة ووزن الفعل فاذا اعتبرنا علما زالت الوصفية وكان فعلا كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ثم اذا نكر هذا الاسم هل يبقى غير منصرف نظرا الى الوصفية او لا فبين المصنف حكم هذه المسئلة وذكر اختلاف العلماء فيه فقال وخالف سيبويه مرفوع محلا فاعل خالف الاخفش بالنصب مفعول خالف - اعلم ان الاخفش تلميذ سيبويه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد من الاخفش ههنا تلميذه كما مر في المفصل في مثل احمر علما اذا نكر فقال الاخفش انه يصير منصرفا كسائر اسماء النكرة لان الصفة بقيت زائلة بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعود فيبقى الاسم على سبب واحد وقال سيبويه انه غير منصرف حينئذ ايضا اعتبارا للصفة الاصلية

الاصلية بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم ما يلزم
من اعتبار المتضادين في حكم واحد وجمع الباب باللام او الاضافة
ينجبر بالكسر المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية

بعد التسليم لان الصفة زالت عنه بعروض العلمية المضادة لها فاذا زال الزائل عاد المعنى الاصلي
والمصنف انتقل من سبيه هذا كراوكذ توجيه قوله ثم دفع عنه الاشكال الوارد عليه بقوله والجواب
وتقريره يشكل ان الاخفش يقول انما الاستاذ ان كنت تعتبر الصفة الاصلية بعد زوالها
في مثل احمر فالواجب عليك ان تعتبر ذلك في مثل حاتم على ايضا ويكون غير منصرف للصفة الاصلية
والعلمية الحالية مع انه منصرف بالاتفاق بيننا وبينك فقال المصنف جميعا عن جانبه
ولا يلزمه اي لا يرد على سيبويه الاشكال في باب حاتم لانه ذهب حاتم كل فاعل صفتي اذا سمي
به رجلا وحاتم مشتق من الحتم بمعنى اللزوم واحكام الامر بل جميع الاعلام المضافة
كغلام زيد ودار سعيد وغير ذلك مثل حاتم في هذا الباب اي لا يكون غير منصرف للصفة الاصلية
لما يلزم من اعتبار المتضادين وهما العلمية والوصفية في حكم واحد وهو منع
في مثل حاتم كصرف مثل احمر اذا نكر وحاصل الجواب انه فرق بين احمر علما وبين احمر
اذا نكر لان في مثل حاتم يلزم اجتماع المتضادين العلمية والوصفية معا في حالة واحدة علما وهو
محال بخلاف احمر لانه اذا نكر زالت العلمية وعادت الصفة الاصلية فلم يجتمع فيه المتضادان
في وقت واحد فلا يقاس احمر على مثل حاتم

قاعدة وجمع الباب ان غير المنصرفات كلها باللام او مدخول اللام تعرف في اولها كما
اذا قلنا حررت المساجد او بالاضافة ان يصير اولها مضافا الى اسم آخر كما في قولنا مررت
بمساجدكم ينجر تصير مجرورا بالكسر فيكون كالاسم المنصرف مجرورا لفظا
لان جر المنصرف كان بجر من الكسرة والتنوين للاجل مشابهة الفعل فاذا دخل عليه اللام او اضافا
زالت تلك المشابهة اما اضافة لان اللام والاضافة من خواص الاسم فاذا زال المشابهة يعمل عمل الاسم
الذي اصله بين الاصرف وصار مجرورا بالكسرة لفظا ولهذا زاد قوله بالكسر ولم يكتف بقوله وينجر
ليكون تصريحا على المقصود والا فيجر بالجار والاضافة تعتبرا بغير اللام والاضافة ايضا
وان لم نقل وينون بالتنوين لان التنوين لا يجتمع مع اللام والاضافة ابدا سواء كان
الاسم منصرفا او غير منصرف فلا فائدة في هذا القول

ولما فرغ المصنف عن تفسير المعرب واقسامه باعتبار الاعراب شرع في بيان احوال المبنيات باعتبار اقسامه
المرفوعات اي هذا باب المرفوعات فهو مرفوع على انه خبر المبتدأ محذوف واقامة المضاف اليه
مقامه للقرينة ويحتمل ان يكون مبتدأ على السكون لعدم تركيبه مع العامل وهو جائز في المرفوعات
لا فتحا لان جمع غير العلم يجيء في صيغة الموت فيبنى مقدرا كالصافات للمؤنث ويجيء في صيغة
وقدم المرفوعات لانها اقوى في العمل لان العامل يسمى الرفع ثم النصب ثم الجر وهو
هو الضمير اي هو المرفوع الذي في ضمن المرفوعات لانه اي المرفوعات لا تعرف انها مرفوعات

فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم
عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه
والاصل ان يلي الفعل - فلذلك جاز ضرب غلامه

فمنه الفاعل الخ التفصيل ومنه خبر مقدم والفاعل مبتدأ مؤخر اى من المرفوعات الفاعل
وانما قدم على سائر المرفوعات لانه الاصل في المرفوعات وما سواه تبع له متحقق به وهو اى الفاعل
ما الكلم اسند اليه الفعل انما قال اسند اليه ولم يقل اخبر عنه لتشمل فاعل ادخل وهو احد قسمي من الانشائيات
وبفعل ما تصرف ان ضرب زيدا في قولنا اعجبني ان ضرب زيدا فانه فاعل اعجبني وهو ليس بفعل
ليس بكلم لان المراد الكلم حقيقة او في تاويل الكلم والمبتدأ في تاويل الكلم اي اعجبني ضرب زيدا او
اسند اليه شبهه اى شبه الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر والفعل المضارع
وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على اسم الذي وهذه الحالة تفيد معنى الشرط اى بشرط ان يلي
الفعل او شبهه متقدما عليه ذكر الاسم في اللفظ كما في ضرب زيد وانما قال ذلك احترازا عن نحو
زيد ضرب فان زيدا اسند اليه الفعل بواسطة الضمير العائد اليه لكنه متاخر عنه
في اللفظ وشرطها ان يكون الفعل متقدما عليه في اللفظ على جهة قيامه به اى بذلك الاسم
اخبارا بالمجرد متعلق بقوله اسند اى يكون الاسند اليه على وجه قيام الفعل به لا على وجه الوقوع عليه
وانما قال ذلك احترازا عن مفعول ما لم يسم فاعله في قولنا ضرب زيد بصيغة المجهول فان الفعل
اى ضرب اسند الى الاسم وهو مقدم عليه لكن اسناده الى الاسم ليس على جهة قيامه به بل على جهة
وقوعه عليه فلا يكون فاعلا بل مفعولا والحاصل ان الفاعل له شروط ثلثة احدها ان يكون الفعل
او شبهه مسندا اليه وثانيها ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه في اللفظ لا متاخرا عنه وثالثها ان
يكون الاسناد على جهة القيام به لا الوقوع عليه مثل قام زيد هذا مثال لفاعل اسند
اليه الفعل نفسه وقدم عليه في اللفظ على جهة قيامه به وزيد قائم ابوه هذا مثال لفاعل اسند
اليه شبه الفعل وهو قائم اسم الفاعل وابوه فاعله

فعل فعل لابد له من فاعل قاعدة والاصل ان اقتضاء الجنس لفاعل وحقه ان يلي الفعل
اى يذكر بعده بلا فصل ويقدم على سائر معمولاته الفعل لان الفاعل مع فعله كجزء كلمة بحذف سائر العمولات والفاعل
الفعل لافادة حدوثه وتجدده بعد ان لم يكن وسائر المعمولات لافادة تعلقه بما يقع عليه فكان الفاعل
فلذلك اى لاجل ان اصل الفاعل ورتبته التقديم جاز هذا التركيب ضرب غلامه
نصب الغلام مفعول الفعل وزيد بالرفع فاعله الفعل تقدم عليه المفعول والضمير في غلامه يعود الى زيد
المتاخر عنه فجاز لنا الاضمار قبل الذكر لان زيدا وان كان متاخرا لفظا لكنه متقدم رتبة

زيدٌ - وامتنع ضرب علامه زيداً - واذا انتفى

الاعراب فيهما لفظاً والقرينة او كان مضمراً

متصلاً او وقع مفعوله بعد الا او معناها

وامتنع بهذا الشرط ضرب علامه زيداً برفع العلامه موكونه فاعلاً ونصب زيداً وكونه مفعولاً لان في هذه الصورة يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وذلك غير جائز -

وهذا اي وجوب الفاعل الفصل امر جوازي ليس بواجب فيجوز ان تترك هذا الاصل ويقع الفصل فيها الضرورة او نكتة تقتضيها المقام لكن مراعاة هذا الاصل يصير شذاذاً في بعض الصور كما سيجيء في المضمر منها

فلنشرع فقال قاعده واذا انتفى الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظاً ان في اللفظ مان يكون في آخرهما ما يقتضي الاعراب بحسب العامل فلا يكون لفظ الاعراب بحسبه كما في ضرب موسى عيسى والقرينة عطف على قوله الاعراب اي وكذلك انتفى القرينة المعنوية او اللفظية الدالة على ان احدهما الفاعل والآخر مفعولاً ففي هذه الصورة يجب تقديم الفاعل على المفعول تحرزاً عن الالتباس المخل بالمقصود كما اذا قلنا ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على الرحبة فلا يعلم من فاعل ومن المفعول لانتفاء الاعراب فيهما لفظاً والقرينة الدالة على تعيينهما فوجب ان يكون المتقدم فاعلاً والمتأخر مفعولاً بخلاف ما لو وجدت قرينة معنوية على تعيين الفاعل والمفعول كما في قولنا اكل الكمثرى يحيى فانه يعلم قطعاً ان يحيى الفاعل وان الكمثرى لا يصير الا مفعولاً به او وجدت قرينة لفظية على تعيينهما كما في قولنا ضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع العاقل الثاني فانه يعلم ان الاول مفعول والثاني فاعل او كما في ضربت موسى معدي فان تاء ضربت قرينة لفظية على ان فاعله معدي وعلم قطعاً ان موسى مفعول فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس

او اي الصورة الثانية التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول اذا كان الفاعل مضمراً اي ضميراً متصلاً بالفعل نحو ضربت زيداً فانه حينئذ يجب تقديمه على المفعول والاتصال بالفعل لان الضمير المتصل لا يكون منفصلاً عن الفعل فلا تحتمل المفعول بين الفعل والفاعل سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كما في المثال المذكور او ضميراً منفصلاً نحو ما ضربت الا اياك او ضميراً متصلاً نحو ما ضربتك وانما قال ضميراً لانه لو كان ظاهراً لم يجب تقديمه كما في ضرب زيداً لان زيداً فاعل ظاهر فجاز تقديم المفعول عليه وانما قال متصلاً لانه لو كان منفصلاً لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب الا انت - او الصورة الثالثة التي يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيداً الا عمراً او وقع مفعول الفاعل بعد معناها اي معنى الا وهو لفظ انما نحو انما ضرب زيد عمراً ففي هذين الموضعين ايضاً

وجب تقديمه - واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد

الا او معناها او اتصل به مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيدا لمن قال من قام

وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول وذلك لان الاصل في معنى التصدر

وتعيينه الذكر بالقصد وقد قصد بالفاعل ان ماضرب زيدا الا عمرو ان زيدا ليس بضارب

الا احدا الا عمرا فما عمرو فيجوز ان يكون مضروبا بغيره وان قدم المفعول وقال ماضرب عمرا الا زيد

انقلب المعنى وافاد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد وزيد يجوز ان يكون ضاربا لغيره فلو جاز

تقديم المفعول على الفاعل لاختل المعنى فلم يجز لذلك بل وجب تقديم الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس قولنا

انا ضرب زيد عمرا لانه في تقدير ماضرب زيد الا عمرا

ثم شرع المصنف في بيان المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل بحذف الاصل المذكور

وهي ثلاثة فقال قاعدة واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى

واذ ابتلى ابراهيم ربه فهذا يجب تقديم المفعول على الفاعل والا لزم ان يعود الضمير قبل ذكر لفظا ورتبة وذلك

غير جائز او اى الموضع الثاني الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ما اذا وقع الفاعل بعد الا

او معناها وهي انما نحو ماضرب عمرا الا زيد فهذا ايضا يجب تقديم

المفعول على الفاعل لان معنى ماضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد وزيد يجوز ان يكون ضاربا لغيره

ولو قدم الفاعل على المفعول لافاد ان زيدا ليس مضروبا لاحد الا عمرا فلم يجز لذلك بل وجب تقديم المفعول

وكذلك قولك انا ضرب عمرا زيد لانه في معنى ماضرب عمرا الا زيد فحكمه حكمه

او اى الموضع الثالث الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ما اذا اتصل به اى بالفعل

مفعوله اى مفعول الفعل بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل نحو ضربني زيد او ماضربني

الا انت فهذا ايضا يجب تقديم المفعول على الفاعل والا لزم انفصال الضمير عن الفعل مع ان

الضمير المتصل لا يجوز انفصاله عن الفعل لكن هذا اذا كان الفاعل اسما ظاهرا كما في ضربني زيد او ضميرا

منفصلا عن الفعل نحو ماضربني الا انت واما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل فهذا يجب تقديم الفاعل

كما في ضربتك فلهذا قال وهو اى حال كون الفاعل غير متصل بالفعل فلو كان الفاعل

ضميرا متصلا بالفعل فهو اولى بالاتصال بالفعل من المفعول وجب تأخيره اى تأخير الفاعل

في هذه المواضع لما ذكرنا -

قاعدة وقد يحذف الفعل قد تستقبل والام بعد اى قد يحذف الفعل الرافع للفاعل على خلاف الاصل

لقيام قرينة اللام الموقت اى دالة على وقت حصول ما قبلها عليه وتسمى اللام الموقتة وذلك الحذف

قد يكون في نصب المواضع جائزا وفي بعضها واجبا فعين ذلك بقوله جوازا اى يحذف الفعل حذفا

جائزا في مثل قولك زيدا بالنصب لمن قال اى في جواب من قال مستفهما عنك

شعر وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل داود احمد من المشركين استجارك

وقد يجيء فاء معاني في مثل نعم لمن قال اقام زيد

وليبك الواو في قوله وليبك من قول المصنف بعلف الفعل على الفعل وليست بداخلة في السبب وقوله ليبك امر الغائب بصيغة المجهول يزيد مرفوع مفعول عالم يسم فاعله لقوله يبك فلما قال وليبك يزيد وامر الناس بالبكاء على موته حرك الناس ان يسأل منه ويقول من يبكيه فقال في جوابه يبكيه ضارع اي كل من كان عاجزا وضعيفا لخصومته اي وقت خصومته اضعاف فانه كان ناصر الضعفاء والمساكين - فقوله ضارع فاعل لفعل محذوف بقرينة السؤال المقدر وهو قوله من يبكيه فقال في جوابه ضارع لخصومته اي يبكيه ضارع لخصومته فحمل السؤال المقدر كالمتحقق وحذف الفعل في الجواب كما حذف في السؤال

وعز البيت ومختبط مما تطيح الطوائح وهذا المصراع داخل في البيت في بعض النسخ وفي بعضها لا - ومختبط عطف على قوله ضارع وهو سائل اعطايا من غير وسيلة واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليتساقط ورقها فما سمي من قولهم ما سبيته وما للمصدر تقديره مضارع سلم من الافاضة بمعنى الاهلاك والطوائح جمع مطيحة بمعنى المهلكات وحوادث الزمان - والبيت لضرار النهشلي في مرثية يزيد بن هبيرة ويقول ينبغي ان يبكي على موته كل من كان عاجزا عند خصومته اضعاف لانه كان ناصر الضعفاء والعاجزين - ويبكي ايضا على موته من كان يسأل الناس بغير وسيلة بسبب هلاك ماله من حوادث الزمان فاضطر الى السؤال لان يزيد كان معطي السائلين من غير وسيلة - فقوله ومختبط ايضا فاعل لفعل محذوف بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه اي يبكيه ضعفاء من الناس العاجز عند خصومته والسائل بغير وسيلة

ووجوبا عطف بحسب جوازا اي وقد يحذف الفعل وجوبا مع نيابة الفاعل عن حاله في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فان احد مرفوع على انه فاعل لفعل محذوف - وهو استجارك المفسر باستجارك الثاني والمراد من المثل كل موضع فسر فيه المحذوف بالظاهر لفظا فيجب فيه حذف المفسر لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر وذلك غير جائز لان الغرض من حذف المفسر بالظاهر تفسير المحذوف ورفع الابهام فلو اظهر المحذوف حصل بتمامه الاخير واتيان ذلك الغرض المقصود من حذف المفسر والابهام وهذا التعليل مدرك الشيخ مرتضى وتبعه جماعة ممن تأخر عنه ولكن يمكن ان يقال ان المفسر قد يتم الغرض المقصود من حذفه بالظاهر ولكن يتم الغرض المقصود من حذف المفسر بالظاهر فان قيل قد يجتمع المفسر والمفسر كثيرا كما في قولك زيد ضربته فانه يفسر الضمير المحذوف بالظاهر قلنا الفرق بينهما ان هذا تفسير المعنى وذلك تفسير لفظ المفسر فانه تفسير المحذوف بالظاهر وهو ضربته فقد ظهر ان حرف الشرط وحرف التفسير يجب ان يدخلا على الفعل لفظا او تقديرا

قاعدة وقد يجيء فاء اي الفصيحة والفاعل مضمر قرينة دالة عليها جوازا في مثل قولك نعم لمن قال اي في جواب من قال مستفهما عنك اقام زيد فتقول في جوابه نعم مستغنيا به عن الجملة الفعلية لدلالة نعم عليها ويجوز ان تقول في جواب نعم قام زيد لاتيان الجملة الخبرية

وان بعدهما فقد يكون في
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت و
اكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين فيختار

ولا فرق بين بيان ما يكون الفاعل كل فعل على حدته كما مر او بيان ما يكون الفعل متعددا والفاعل واحدا فافهم
واذا تنازع الفعلان بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون اسم هو له وما يكون به التنازع بين الفعلين
على اكثر منهما ظاهر في الاول ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين كما يقال نازعته الثوب
والتنازع يتعدى الى الفضل واحدا اي تنازعا في اسم ظاهر واضمر بعدهما اي بعد الفعلين او اكثر منهما
كما في ضربني واكرمت زيدا فان ضربني يقتضي ان يكون اسم يعني زيدا فاعلا واكرمني يقتضي
ان يكون ذلك فاعلا له - واما قيد بالظاهر لان الضمير لا يقع فيه التنازع بل يكون معمولا لما يصلح
اسبقه لان الضمير المتصل بمنزلة جزء من عامله وقد يتصل عامل آخر فلا يمكن ان يجري في المتصل ما يجري في المنفصل فلا يجاب
عما نازع في ضمير الفصل في قولنا زيد ضرب عمرو اكرمه ولا في سألت زيدا واعطيته اياه -
واما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا بينهما التنازع بالفضل الاول او
يستحقه قبل التكلم بالتالي فلا يكون فيه محال تنازع الثاني كقولك زيدا ضربت واكرمت وضربت
زيدا واكرمت فان زيدا في كلا الثانيين معمول للاول بعد تنازع -
واعلم ان التنازع لا يختص باسم محال بل قد يقع في الاسماء المشبهة بالفعل ايضا كما في قولك
انا ضارب وكرم عمرا وزيد كريم وشريف ابوه وكما يكون في الفاعل يكون في الفاعل معناه نحو ضرب
واكرم زيد على صيغة المجهول وكذلك يكون في سائر متعلقات الفعل غير الفاعل والمفعول مثل ما جاءني الذي
كما سليت وسلمت وباركت وترحمت فترحمت على ابراهيم فان هذه الافعال اقتضت
تنازعت في متعلق الفعل وهو على ابراسيم - ثم التنازع بين اسمين قد يقع على انحاء كثيرة
كما ذكره المصنف بقوله فقد يكون اي النوع الاول من التنازع في الفاعلية بان يقتضي
كل واحد منهما فاعلية الاسم الظاهر الواقع بعده مثل ضربني واكرمني زيد فان ضربني و
اكرمني كل واحد منهما يقتضي ان يكون زيد فاعلا له وذا قال في الفاعلية ولم يقل في الفاعل ليشمل
معمول ما لم يسم فاعله كما ذكرنا وفي المفعولية اي النوع الثاني من التنازع ان يكون في المفعولية
بان يقتضي كل واحد من الفعلين ان يكون الاسم الواقع بعدهما مفعولا له فان ضربت واكرمت زيدا
مثل ضربني واكرمني زيد فان ضربت واكرمت يقتضيان ان يكون الواقع بعدهما مفعولا له واذا قال في المفعولية
ليشمل كان وانواعه وغيرها من متعلقات الفعل - وفي الفاعلية والمفعولية اي النوع
الثالث الذي هو الرابع من اقسام التنازع ما يكون من فاعلية الاسم ومفعوليته حالتي كونه الاسم المقتضيين
مختلفين بان يقتضي الفعل الاول ان يكون الاسم الواقع بعده فاعلا له نحو ضربني واكرمت زيدا
فهذا هو النوع الثالث والنوع الرابع عكسه اي يقتضي الفعل الاول المفعول والفعل الثاني الفاعل
نحو ضربت واكرمني زيد - واما قيد الفعلين بقوله مختلفين لانهما لو كانا متحدين لم يمكن من اقسام التنازع
بل من باب التوكيد نحو ضرب ضرب زيد وضرب ضرب عمرا - فعلى هذا الاولى ان يقال اقتضيا
يجوز ان يكون الفعل وفاعله الاسم معرفة او نكرة وتضمير الثاني ويجوز ذلك ان يكون الفعل الثاني وتضمير الاول
كذلك الضميرين واذا ضمن اختلفوا ايضا هذا التنازع عند عدم بعد ما لم تقفوا على جواز اعمال ايهما شئت فيبين المصنف

البصريّون اعمال الثانى والكوفيّون الاوّل فان
اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على
وفق الظاهر دون الحذف خلافا

ما هو المختار عندهم وقال فيخنا
البصريون اى نحاة البصرة اعمال الفعل الثانى مع تجويز اعمال الفعل الاول والذى يقال
يختار دونه يعملون ويجوز لان الفعل الثانى اقرب الى الاسم من الاول واحق بالقرب بالجوار
فهو على اخذه احق والكوفيون الاول اى يختار نحاة الكوفة اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثانى لانه اسبق وارسخ فهو باعطاء المطلوب اجدر وانسب - والادلة التفصيلية من كلام
الفصحاء واشعار العجائب مذكورة فى المطولات لا نطول الكلام بذكرها -
ولما بين ما هو المختار عند الفريقين شرع فى تفسيره وكيفية اعمال الفعلين وبدأ بمذهب البصريين
لانه المختار عنده فقال فاه اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين وهو المختار
انظاهر عرفا سواء كان الفعل الثانى مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل فى الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الاسم الظاهر المذكور بان يكون الضمير موافقا
للاسم الظاهر فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربنى وضربت زيدا
وضربانى وضربت الزيدين وضربونى وضربت الزيدين وضربتنى وضربت هندا للاتفاق
الظاهر والمضمر فى الجنس والضمير يلزم ان يكون موافقا للمرجع - والاضمار قبل الذكر متعلق بهما
لانه واقع فى كلامهم كثيرا كما فى قوله تعالى قل هو الله احد - وقوله
وقوله بدون زيد ما يجيء ونعم بلكه دون الحذف انظر ما معنى قوله اضمرت اى اذا اضمار
قبل الذكر جائز لك دون الحذف اى حذف الفاعل فان حذفه غير واقع فى كلامهم ولا يجوز
عندنا لان تقدم معاد مقام الا اذا قام شئ مقامه كما فى مفعول ما لم يسم فاعله
خلافا

للكسائي وجاز خلافاً للفراء وحذفت المفعول
ان استغنى عنه والا اظهرت الفاعل في الثاني
وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول

للكسائي من علماء الكوفة في هذه المسئلة مع غيره من البصريين فانه يقول بحذف
الفاعل دون اضماره تحرزاً من الاضمار قبل الذكر - وأثر الخلاف بينه وبين باقي البصريين
يظهر في مثل قولك ضربني وأكرمني الزيدان وضربوني وأكرمني الزيدون فان هذا
التركيب جائز عند البصريين فانهم اضمروا الضمير في الفعل مطابقاً للاسم الظاهر بعدها
ولا يجوز عند الكسائي الا اضمار قبل الذكر بل يحذف الفاعل في مثل هذا التركيب ضربني و
أكرمني الزيدان وضربني وأكرمني الزيدون بحذف الفاعل في الفعل دون الاضمار -
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل جائز خلافاً للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني اذا اقتضى الفعل الاول الفاعل للزوم احد محذورين في الصورة
المحظورين اما الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل على قولك ضربا اعمال الفعل الاول والاضمار
للثاني فلا يلزم الركاك المحظور من غير ضرورة - ونعم الرجل الحمامط هذا لولا تأخر المخصوص
بخلافه - وهذه حجة معتضدة بسماع مذهب الفراء فهو لا يوافق الجمهور في الصورتين الصورة
الثانية والرابعة حيث يقتضي الفعل الاول الفعل ويخالف الجمهور في الصورتين الاولى والثالثة حيث
يقتضي الفعل الاول الفاعل
هذا اذا اقتضى الفعل الاول الفاعل واما اذا اقتضى المفعول فكيفية الدخال
ما بينه بقوله وحذفت المفعول اي مفعول الفعل الاول اذا اعملت الفعل الثاني
واقتضى الفعل الاول المفعول فاحذف مفعوله الاول فضلة وحذف الفضلة سهل لا يحتاج
ان استغنى عنه اي يحذف المفعول سهل بشرط ان يستغنى عنه وجواز حذفه كما هو حكم
المفاعيل عموماً والا اي وان لم يستغن عنه وكان ذكره ضرورياً كما في افعال القلوب المقتضية للمفعولين
اظهرت المفعول الاول وذكرته لفظاً او تقديراً وذلك في افعال القلوب المقتضية للمفعولين
لان حذف احد مفعوليها مع ذكر الآخر في الكلام غير جائز وان كان حذف كليهما معاً جائزاً
فتقول حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً فحسبني وحسبت من افعال القلوب تنازعا في الاسم
بعدها فعمل عمار البصريين اعملنا الفعل الثاني واعطينا المفعولين زيداً ومنطلقاً كليهما له وبقي حسبني يقتضي
فاعلاً ومفعولاً ثانياً ولا يجوز حذف مفعوله الثاني فاضمر الفاعل فيه وهو ضمير هو راجعاً الى زيد المذكور بعده
وفي مفعوله الاول ولا يجوز حذف مفعوله الثاني فوجب ذكره ضمناً ومنطلقاً الاول في المثال الاول
وزيداً المذكور بعده لئلا يلزم الاقتضاء على احد مفعوليه -
هذا كله بيان مذهب البصريين ولا فرق بينه وبين مذهب الكوفيين يقال
واذا اعملت الفعل الاول وحذفت الاسم المذكور بعده لانه ضمير الشأن كما هو المختار عند البصريين فكيفية العمل
ان تعطي الاسم الظاهر للفعل الاول سواء اقتضاه للفاعلية او المفعولية واضمرت الفاعل في الفعل
الثاني ان اقتضى الفاعل عملاً وفق الظاهر ليوافق الضمير المرجع فتقول ضربني وضربت زيداً
فزيداً اسم وقع فيه الاشارة الى العمل الاول لاقتضاء ان يكون مفعولاً والفعل الثاني يقتضي ان يكون فاعلاً فوجب
اضمار احدهما لعدم الاول وجعلناه منصوباً للمفعولية للفعل الاول واضمرنا الفاعل في الفعل الثاني وهو ضمير
هو راجعاً الى زيد وان كان الاسم الظاهر مؤنثاً وجمعاً او مثنى واقتضا الضمير المرجع وعلى هذا القياس

على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر وقوله امرئ القيس ع كفاني

ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى

مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله

على المختار وهذا اذا اضمار المفعول الفعل الثاني هو الذي اختاره المختار واما عند بعضهم فلا يضمر المفعول بل يحذف لانه فضلة فتقول ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت الزيدان وضربني وضربت الزيدون الا ان يمنع مانع من الاضمار كما في افعال القلوب فتظهر المفعول الثاني فقط نحو خشيني وخشيتني وخشيتها مطلقين الزيدان مطلقا فخشيني وخشيتها فعلان من افعال القلوب تنازعا في منطلقا فعمل الكوفيون اعملنا الفعل الاول وهو خشيني وخشيتها الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعوله الثاني وخشيتها يقتضي المفعول الثاني فاظهرنا المفعول الثاني له وهو منطلقين ولا سبيل الى اضماره لوجود مانع يمنع من الاضمار وهو انا لو اضمرناه لخالف المفعول الاول في الافراد والتثنية وهذا غير جائز في افعال القلوب سلوه على المطابقة بينهما كما سيجيء ولو اضمرناه مثنى لخالف المرجع وهو منطلقا المذكور بعده فلما امتنع الاضمار بكلا الوجهين ولا سبيل الى الحذف لم يبق طريقة الا الاظهار كما ترى

ولا يستدل بهذا على ان الفعل الاول في مثل هذا التركيب هو المختار كما زعم بعضهم فتدبر وكان المختار عند المصنف مذهب البصريين اعني اضمار المفعول

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب القصيدة المعلقة فقاتلك من اكرى جليب ومنزل وهذا شطر البيت عندهم ولذا صرح باسمه مع ان الاختصار يقتضي ان يقول وقوله اشارة الى قوة الاستدلال والاستشهاد به كفاني ولم اطلب قليل من المال برفع قليل وجعله فاعلا لكفاني مع امكان النصب في الشعر وجعله مفعولا لم اطلب فاعملان كفاني ولم اطلب تنازعا في الاسم الظاهر وهو قليل واشار المصنف الى ان اعمال الاول فعلم ان المختار هو اعمال الفعل الاول لان الفصيح لا يختار غير الصورة الا ما تعذر

اوضح - وقال ان هذا الشعر ليس منه اي من باب التنازع كما زعمتم ايها الكوفيون لان التنازع انما يكون اذا اقتضى كل واحد من العاملين ان يكون ذلك الاسم الظاهر معمولا له اما اذا لم يقتض احدهما ذلك فلا دعوى للتنازع وههنا الفعل الثاني لا يقتضي ان يكون هذا الاسم معمولا له بل يأبى عنه

لفساد المعنى لوقوع التناقض في الكلام والاختلال في المرام - وذلك لان كفاني ولم اطلب جزاء ان لشرط المذكور في المفراح الدول وهو قوله ولو انا سعى لادنى معيشة ولو الشرطية تجعل الشرط والجزاء ما عطف عليهما منفيا في المعنى ان كان مثبتا ومثبتا في المعنى ان كان منفيا فاذا قلت مثلا لو جئتني اكرمتك كان المجيء والاكرام منفيين في الواقع واذا قلت لو ما اتيتني ما اعطيتك كان الاتيان والاعطاء مثبتين في الواقع وههنا الشرط والجزاء الاول مثبتان في اللفظ صارا منفيين في المعنى والجزاء الثاني المعطوف عليه على ما طلب منفي صار مثبتا فيكون المعنى انا ما سعيت للمعيشة الادنى ولم يحصل لي مال وانا طلبت قليلا من المال والسعي والطلب في المعنى متحدان فنفي السعي والكفاية اولا واثبت الطلب والمنافي لهما ثانيا في كلام واحد وهذا الاكلام قبيح وتناقض صريح يجب عنه كل عاقل فضلا عن الفصيح بل الوجه الصحيح ان مفعول لم اطلب محذوف تقديره وهو المجد المذكور بعد قوله فيا عليه ولكنا اسعى لمجد

معرد

وأقيم هو مقامه وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى

فُعِلَ أو يُفعَلُ ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت

والثالث من باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك

وأقيم هو أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل نحو ضُرِبَ زيدٌ والباعث على الحذف إما عدم علم المتكلم بالفاعل أو نسيانه أو إبهامه عمدًا حتى يتيسر له الإنكار عند الحاجة أو استحياء من ذكره صريحًا أو أدبًا أو إجلالًا له أو صون اللسان عن ذكره متحقرًا أو كراهة له أو للمحافظة على وزن الشعر أو سجع أو قافية وغير ذلك من الفوائد والأغراض بحسب المقام

وشرطه

أن تغير صيغة الفعل المبني للفاعل إلى فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين للماضي المجهول أو يُفعَلُ بضم الياء وفتح العين للمضارع المجهول وليس المراد من فعل ويفعل كما بين الصيغتين بخصوصهما بل كل فعل مجهول سواء كان من المجردات أو المزيدات كما في فُعِلَ واستُفعِلَ وغيرهما والتقييد بصيغتي المجهول لأنه أصل للمزيد والمزيدات تقاس عليها ولم يذكر الأمر المجهول والنهي المجهول لإيهامهما كما في قوله تعالى لِيُضرَبْ زيدٌ ولا يُضرَبْ

ولا يخفى أن تغيير الصيغة من فَعَلَ إلى فُعِلَ ويفعل شرط فيما إذا كان الفاعل فعلًا (أما إذا كان الفاعل فيه شبه الفعل كاسم المفعول نحو زيد مضروب غلامه فلا يشترط فيه تغيير الصيغة لأن تغيير الصيغة إنما كان لأجل التمييز بين المعلوم والمجهول وأما اسم المفعول فصيغته مختصة بالمجهول فلا حاجة إلى تمييزه من الفاعل لاختلاف صيغتهما

ولما توهم من تعريف بالأسهل قاعدة أن كل مفعول يصلح للإقامة مقام الفاعل دفع هذا التوهم وقال

قاعدة ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت أي أفعال القلوب مقام الفاعل لأن مفعوليها في الأصل مبتدأ وخبر المفعول الأول مسند إليه والثاني مسند نحو علمت زيدًا فاضلًا أصله زيد فاضل فلو أسند الفعل إلى المفعول الثاني وأقيم مقام الفاعل وقيل علم فاضل زيدًا لكان الاسم الواحد في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه وهو غير جائز ولو قيل علم زيد فاضلًا بإقامة المفعول الأول مقام الفاعل جاز ذلك ويكون مسندًا إليه كما كان في الأصل

والثالث من باب أعلمت أي وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب أعلمت مقام الفاعل فلا يقال في نحو أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا أعلم فاضلٌ زيدًا عمرًا والوجه فيه ما ذكرنا لأن المفعول الثاني والثالث في باب أعلمت بمنزلة المبتدأ والخبر والمفعول الثالث مسند إلى المفعول الثاني فلو أسند إليه الفعل كان الاسم الواحد مسندًا ومسندًا إليه وهو غير جائز أما إقامة مفعوله الأول مقام الفاعل فجائز لعدم المانع فتقول أُعلِمَ زيدٌ عمرًا فاضلًا والمفعول له والمفعول معه كذلك أي لا يقعان موقع الفاعل أما المفعول له نحو ضربت تأديبًا فلأن النصب به للتعليلية فلو أقيم هذا

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ - تَقُولُ ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْبًا شَدِيدًا فِي دَارِهِ فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءٌ - وَالْأَوَّلُ مِنْ بَابِ أُعْطِيتُ أَوْلَى

قاعدة وإذا وجد في الكلام المفعول به ووجد أيضا من متعلقات الفعل ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به أي تعين لإقامته مقام الفاعل وذلك لشبه مناسبة المفعول به بالفاعل لأن الفعل المتعدي يقتضي المفعول به كما يقتضي الفاعل بخلاف سائر المتعلقات ولأن المفعول به بمعنى الفاعل في باب الفاعلة نحو ضارب زيد عمرا بخلاف سائر المفاعيل فهو أحق بإقامته مقام الفاعل فتقول في ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره ضرب بصيغة المجهول زيد فمفعول ما لم يسم فاعله قام مقام الفاعل لأنه في الأصل مفعول به يوم الجمعة ظرف زمان أمام الأمير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق وإنما قيد الضرب بالشديد إشارة إلى أن المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل إلا بعد تقييده بصفة زائدة على مدلول الفعل في داره مفعول فيه بواسطة حرف الجر فتعين زيد في هذا المثال لقيامه مقام الفاعل دون سائر المتعلقات فيضم زيد ويجب ما سواه بالنصب فإن لم يكن أي لم يوجد المفعول به في الكلام فالجميع من المتعلقات المذكورة أعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامها مقام الفاعل فإنك في قولك ذهب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ذهابا شديدا في داره صحيح في إقامة أي واحد منها مقام الفاعل فترفعه وتجعل ما بعده منصوبا

والأول أي المفعول الأول من مفعولي باب أعطيت المراد من باب أعطيت كل فعل يتعدى إلى مفعولين يكون في المفعول الأول شبه من الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة أولى لإقامته مقام الفاعل

فلما لا يصح إقامة غير المفعول به مع وجوده لأنه يلتبس بغير المفعول به

فلا يقال ضرب أمام الأمير ضربا شديدا في داره يوم الجمعة زيد لأنه لا فائدة في إقامته حينئذ لالتباسه بالفاعل

مِنَ الثَّانِي وَمِنْهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ - فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ

الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ اَوِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ اَوْ اَلِفِ الْاِسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ

من الفصول الثاني لان مفعوله الاول فيه معنى الفاعلية فزمرة في الثالثين الذكرين
هو آخذ مكتسي وفي الفصول الثاني معنى المفعولية لانه ماخوذ ومكتسى فاعطيه معنى الفاعلية
انسب والبق باقامته مقام الفاعل فتقول من ابناء الفصول اعطى زيد درهما وكسي زيد
جبة ٠٠ ومن الادس من الجبس واما عند خوف اللبس فيصير اقامة الفصول الاول مقام الفاعل
لازما كما في اعطى زيد عمرا فان كل واحد منهما يصلح ان يكون معطيا وآخذا
بخلاف اعطي زيد درهما فان الدرهم لا يصلح ان يكون معطيا فيجوز اقامته مقام الفاعل

ومنها اي من المرفوعات المبتدأ الخبر جعلهما في فصل واحد ولم يفصل بينهما كما في سائر المرفوعات لاتلازمهما
معنى ولاشتراكهما في كثير من الاحكام والصفات كتذكير احدهما عند تذكير الفاعل وتانيثه عند تانيثه وتقديم كل منهما
فالمبتدأ اعلم من نوعين الاول اشار اليه بقوله هو الاسم اذ قال الاسم لان الاصل في المبتدأ ان يكون اسما
الاسم كما تسمع المسند اليه غير ان تراه تارة مبتدأ ويسمى ساعتئذ بالمسند وكذلك الجملة الواقعة
الابتداء مع الاسم كما في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي اانذارك وعدم انذارك وقولك في
المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عما هو مجرد عن العامل اللفظي كالاسم الذي يدخل عليه العامل المعنوي
والفصول الاول من الثلاثة المذكورة من باب الملحق فانها كالاسماء المسندة اليها كما مر في حد المبتدأ
الاضافة الى مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد اي حال كونه مضافا الى الاسم المجرد مسند اليه
وانما قيدنا بذلك احترازا عما اخر فانه اذا تجرد عن العوامل اللفظية لكنه مسند لا مسند اليه
والنوع الثاني من المبتدأ ما عرفه بقوله او الصفة المجردة عن الصفة بها الصفة
الصفة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما جرى مجراها مثل قولك ما قائم الزيدان
لان الصفة سبق النفي واما جعل المبتدأ على نوعين لان في فرض الاصل المبتدأ مسند اليه و
في فرض الثاني مسند لا مسند اليه الواقعة اي تكون تلك الصفة الصفة واقعة بعد حرف
النفي نحو ما قائم زيد او الف الاستفهام نحو اقائم زيدان قائم في هذين المثالين مبتدأ مع
انه مسند وانما اشترط كونه مسندا واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام ليتصل بها اسناده
اليه لو وقع مبتدأ والا والصفة لا تكون مبتدأ كما في قولك قائم زيد لعدم الاتصال
رافعة بالنصب حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة اي تكون تلك الصفة واقعة لظاهر رافع لها
نحو اقائم الزيدان قائم مبتدأ والزيدان خبره واحترز به عما تكون رافعة اي مسندة الى ضمير نحو اقائم
الزيدان فان قائما ان كان هنا لا يكون مبتدأ بل خبرا مقدما وذلك لان الصفة الصفتي اذا اسندت الى اسم ظاهر
لا يثنى ولا يجمع كما ان الفعل اذا كان مسندا الى اسم ظاهر لا يثنى ولا يجمع وان كان فاعله مثنى او مجموعا فاذا ثنيت او جمعت الصفة
وقيل اقائمان الزيدان او اقائمون الزيدون علم ان الاسم الظاهر مبتدأ والصفة الواقعة بعد حرف مقدم عليه والضمير يعود الى الاسم

والمراد من الظاهر في الفرق بالمعنى الاعم الشامل للظاهر الاصطلاحي والمقابل للضمير فيدخل فيه نحو اقائم انتما لان اسم الفاعل
هنا رافع للضمير مع انه مبتدأ وكذلك يدخل في الحد نحو هل قائم زيد لان هل وما ليس لهما صدر الكلام بل لكل
ان تقتضيانه ولذلك قالا لو قال حرف الاستفهام مقام الف الاستفهام لكان اشمل

مثل زيد قائم وماقائم الزيدان واقائم الزيدان

وان طابقت مفردا جاز الامران

والخبر هو المجرد المسند به المغائر للصفة المذكورة

مثل زيد قائم هذا مثال النوع الاول من المبتدا وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه و ماقائم الزيدان واقائم الزيدان هذان مثالان للنوع الثاني من المبتدا وهي الصفة الواقعة بعد حرف النفي في المثال الاول وبعد حرف الاستفهام في المثال الثاني الرافعة للاسم الظاهر بعدها ~~بشرط التركيب~~ وانما اتى في المثالين بتثنية الاسم الظاهر ليكون نصا في المقصود وهو كون قائم مبتدأ والزيدان خبره ولا يمتنع ان يكون الزيدان مبتدأ وقائم خبره المقدم عليه لانه يلزم حينئذ عدم مطابقة الضمير المستكن في قائم للمرجع وهو الزيدان ~ فان طابقت تلك الصفة الصفة الرافعة للاسم الظاهر مفردا نحو الزيدان طابقت اي طابقت ايجابا مرفوعا مفردا واقعا بعد ما بان يكون الصفة والاسم الظاهر كلاهما مفردين نحو اقائم زيد جاز الامران احدهما ان يكون الصفة اعني قائم مبتدأ وزيد فاعلها القائم مقام الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا ~ وانما قال مفردا لانها لو كانت مطابقة له مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان و اقائمون الزيدون كان الواجب ان يكون الاسم الظاهر مبتدأ والصفة خبرا مقدما لما يلزم من ان الفاعل اذا كان تثنية او جمعا لزم افراد الصيغة والحاصل ان ههنا صورتين لان الصفة اما ان تكون غير مطابقة للاسم الظاهر كما في اقائم الزيدان فتتعين كونها مبتدأ من الوجه الثاني واما ان تكون مطابقة له فان كانت مطابقة له نحو اقائم زيد جاز فيه الامران كونها مبتدأ من الوجه الثاني او خبرا مقدما وان كانت مطابقة له في التثنية والجمع نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون تعين كونها خبرا مقدما

والخبر هو المجرد اي عن العوامل اللفظية واحترز به عن خبر ان وكان واخواتهما ولم يقل هو المسند كما قال في المبتدا لان الخبر قد يكون جملة فعلية نحو زيد ضربته ~ واحترز به عن القسم الاول من المبتدا المغائر للصفة المذكورة في قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي الى آخره ~ والمغائرة للصفة المذكورة بان لا تكون الصفة واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام نحو قائم زيد فان قائم ههنا خبر مقدم لا غير او بان لا تكون رافعة للاسم ظاهرا بعدها بل تكون رافعة للضمير نحو قائمان الزيدان ~ فان قيل الفعل الصادر لا يصدق عليه انه المجرد المسند به المغائر للصفة المذكورة نحو يضرب زيد مع انه ليس بخبر للمبتدا وكذلك ينتقض الحد بمثل اقائم انتم لكونه مجردا مسندا اليه مغائرا للصفة المذكورة مع انه مبتدا لا غير قلنا المراد من المسند المسند الى المبتدا او الفعل

الضارب الزيدون ليس بخبر للمبتدا لانه ليس بمسند الى المبتدا او الفعل

وَاصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ - وَمِنْ ثَمَّ جَازَ فِي دَارِهِ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ - وَقَدْ يَكُونُ لِلْمُبْتَدَأِ نُكْرَةٍ إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَّا مِثْلُ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ

قاعدة وَاصْلُ الْمُبْتَدَأِ اى بمقتضاه الطبعى ورتبته الذاتية التقديم على الخبر لانه يدل على الذات والخبر على الصفة والذات تتقدم على الصفة كما ان الموصوف متقدم على الصفة بخلاف الفعل مع الفاعل فان الامر بالعكس لان الغرض من الجملة الفعلية التجدد والحدوث والفعل يدل على ذلك هو اولى بالتقديم فيها والغرض من الجملة الاسمية الدلالة على ثبات الخبر للمبتدأ والذات اولى بالثبات من ذلك ومن ثم اى لاجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز هذا التركيب فى دارهِ زيدٌ مع كون الضمير عائدًا الى زيد المتاخر لفظًا للتقدم رتبة لانه مبتدأ وفى داره خبره المتقدم عليه لفظًا وامتنع اى لم يجز هذا التركيب صاحبها فى الدار لانه يلزم الاضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة وهو غير جائز لان صاحبها مبتدأ وضمير يعود الى الدار وفى الدار ظرف خبر المبتدأ متاخر عنه لفظًا ورتبة فلا يجوز ارجاع الضمير اليها كما مر مثل هذا فى ضربَ غلامه زيدًا -

قاعدة وقد يكون المبتدأ نكرة اشار بكلمة قد الى التقليل يعنى ان المبتدأ ان يكون معرفة ليصح الاخبار عنه والاعلام بعد الكلام للمخاطب فائدة تامة اذا كان المخبر عنه مجهولا بخلاف الفاعل فانه يجوز تنكيره مع كونه محكومًا عليه بالتقدم حكم عليه بالتاخير فيختص بتقدم الفعل عليه كما ان المبتدأ المنكر اذا تقدم عليه الخبر تخصص وصح وقوعه مبتدأ لكن المبتدأ فى بعض المواقع يصح ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة وقل شيوعها واريد بها وصف فيها نوع تعيين بوجهٍ مّا اى من وجوه التخصيص وهى على ما ذكره ستة

احدها - تخصيصه بالوصف مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك اى الاسم المنكر اذا اضيف موصوفا بصفة صح ان يقع مبتدأ فان عبد كان مشتركا بين المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن قل اشتراكه وصار مخصوصًا بالمؤمن فوقع مبتدأ وخير خبره

وَ اَرَجُلٌ فِي الدَّارِ اَمِ امْرَأَةٌ وَمَا اَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ

وَشَرٌّ اَهَرَّ ذَا نَابٍ وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ

وَسَلَامٌ عَلَيْكَ -

فَاَمَّا تَخْصِيصُ الْمُبْتَدَاِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ بِثَبَوْتِ الْخَبَرِ لِاَحَدِ الْجِنْسَيْنِ مِثْلُ قَوْلِنَا اَرَجُلٌ فِي الدَّارِ اَمِ امْرَأَةٌ فَرَجُلٌ فِي هٰذَا الْمِثَالِ نَكِرَةٌ وَقَعَ فِي سِيَاقِ الْاِسْتِفْهَامِ فَصَارَ بِهِ نَوْعَ تَخْصِيصٍ لِاَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَعْلَمُ اَنَّ هٰذَا الْخَبَرَ وَاقِعٌ فِي اَحَدِ الْاَمْرَيْنِ لَا مَحَالَةَ لٰكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ اَيَّهُمَا هُوَ فَيَسْتَفْهِمُ عَنْهُ فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي تَعْيِينِ اَحَدِ الْجِنْسَيْنِ بِعَيْنِهِ اَنَّهُ رَجُلٌ اَوِ امْرَأَةٌ فَيَسْأَلُ عَنِ الْمُغَالَبِ التَّعْيِينِ فَصَارَ الْاِسْتِفْهَامُ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُخَصِّصَةِ لِلْمُبْتَدَاِ لِاَنَّهُ اِذَا سَأَلَ بِالْهَمْزَةِ وَاَمْ اَوْ اَعْرَفَ حَصَلَ اَحَدُهُمَا فِي الدَّارِ كَمَا لَوْ قَالَ اَحَدُهُمَا فِي الدَّارِ

وَثَانِيهَا تَخْصِيصُ الْمُبْتَدَاِ بِالْعُمُومِ مِثْلُ قَوْلِكَ مَا اَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فَاَحَدٌ مُبْتَدَاٌ وَنَكِرَةٌ وَخَيْرٌ مِنْكَ خَبَرُهُ وَالنَّكِرَةُ لَا تَقَعُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ اَفَادَتْ اَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْاِفْرَادِ قَطْعًا وَمِثْلُ هٰذَا الْعُمُومِ يَزِيلُ الْاِشْتِبَاهَ الْمَانِعَ مِنْ وُقُوعِ الْمُبْتَدَاِ نَكِرَةً لِاَنَّ الْاِشْتِبَاهَ اِنَّمَا يَكُونُ اِذَا اَرَدْتَ وَاحِدًا مِنَ الْجَمَاعَةِ لَا عَلَى التَّعْيِينِ وَاَرَدْتَ نَفْيَ ذٰلِكَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ اَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْكَ فَلَمْ يَبْقَ لِلسَّامِعِ اِشْتِبَاهٌ فِي الْكَلَامِ اِمَّا اِذَا لَمْ يُفِدِ الْعُمُومَ تَخْصِيصٌ لَمْ يَرْفَعِ الْاِشْتِبَاهَ عَلَى السَّامِعِ فَلَا يَجُوزُ اَنْ يَقَعَ مُبْتَدَاً كَمَا فِي قَوْلِكَ اَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ يَقَعُ السَّامِعُ فِي الْاِشْتِبَاهِ اَنَّهُ مَنْ هُوَ ؟ وَكَذٰلِكَ لَا يَصِحُّ اَنْ يَقَعَ النَّكِرَةُ مُبْتَدَاً فِي نَحْوِ ثَمَرَةٍ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ وَنَحْوِ مَنْ عِنْدَكَ وَمَا عِنْدَكَ لِاَنَّهُ لَا يَقَعُ الْاِشْتِبَاهُ لِلسَّامِعِ -

وَرَابِعُهَا تَخْصِيصُهُ بِكَوْنِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى اَوْ مَوْصُوفًا فِي الْمَعْنَى وَاِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا اَوْ مَوْصُوفًا فِي اللَّفْظِ نَحْوُ شَرٌّ اَهَرَّ ذَا نَابٍ فَشَرٌّ مُبْتَدَاٌ نَكِرَةٌ وَاَهَرَّ فِعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْاِهْرَارِ بِمَعْنَى تَاَهَّبَ لِلْعَضِّ وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ خَبَرُ الْمُبْتَدَاِ وَشَرٌّ فِي الْمَعْنَى فَاعِلُ اَهَرَّ وَتَقْدِيرُهُ اَهَرَّ شَرٌّ ذَا نَابٍ فَاَفَادَ الْفَاعِلُ التَّخْصِيصَ وَصَارَ بِمَنَاهُ مَا اَهَرَّ ذَا نَابٍ اِلَّا شَرٌّ لِاَنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّاْخِيرُ يُفِيدُ الْحَصْرَ وَالْاِخْتِصَاصَ وَقِيلَ فِي تَرْكِيبِ هٰذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهٌ اٰخَرُ اَنَّ شَرٌّ مُبْتَدَاٌ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَةِ الْمُقَدَّرَةِ تَقْدِيرُهُ شَرٌّ عَظِيمٌ اَهَرَّ ذَا نَابٍ وَذٰلِكَ لِاَنَّ التَّنْوِينَ فِيهِ يَقْتَضِي مَوْصُوفًا فَاَفَادَ التَّخْصِيصَ وَهٰذَا مِثْلُ يُضْرَبُ بِهِ عِنْدَ ظُهُورِ اَمَارَاتِ الشَّرِّ وَمَخَايِلِهِ لِاَنَّ الْخَيْرَ لَيْسَ بِنَاجِعٍ بَلِ النَّاجِعُ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْعَصَا اَوِ الْعَدُوِّ

وَخَامِسُهَا تَخْصِيصُ الْمُبْتَدَاِ بِكَوْنِ الْخَبَرِ ظَرْفًا مُقَدَّمًا عَلَى الْمُبْتَدَاِ كَقَوْلِكَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ فَرَجُلٌ مُبْتَدَاٌ نَكِرَةٌ وَفِي الدَّارِ خَبَرُهُ وَتَخْصِيصُ الْمُبْتَدَاِ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ الظَّرْفِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ

وَسَادِسُهَا تَخْصِيصُ الْمُبْتَدَاِ بِاَنْ يَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ تَقْدِيرٌ فِي قَوْلِكَ سَلَامٌ عَلَيْكَ فَسَلَامٌ مُبْتَدَاٌ نَكِرَةٌ تَخَصَّصَ بِكَوْنِهِ مَنْسُوبًا اِلَى الْمُتَكَلِّمِ تَقْدِيرُهُ اَسْلَمُ سَلَامًا عَلَيْكَ فَحُذِفَ فِعْلُهُ كَمَا يُحْذَفُ اَفْعَالُ الْمَصَادِرِ عَمْرًا وَصَارَ سَلَامًا عَلَيْكَ ثُمَّ عُدِلَ عَنِ الْفِعْلِ اِلَى الرَّفْعِ لِقَصْدِ الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ فِي الدُّعَاءِ فَكَانَ السَّلَامُ مَخْصُوصًا بِالْمُسْلِمِ صِيغَةَ اِسْمِ الْفَاعِلِ وَاعْلَمْ اَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ

فَلَابُدَّ مِنْ عَائِدٍ وَقَدْ يُحْذَفُ وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْأَكْثَرُ

عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُسْتَهَلًّا

قاعدة

وَلَمَّا فَرَغَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُبْتَدَأِ شَرَعَ فِي أَحْكَامِ الْخَبَرِ فَقَالَ وَالْخَبَرُ أَيْ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً سَوَاءٌ كَانَتْ خَبَرِيَّةً أَوْ إِنْشَائِيَّةً وَعِنْدَ بَعْضِهِمُ الْإِنْشَائِيَّةُ لَا تَقَعُ خَبَرًا لِأَنَّ تَأْوِيلَ نَحْوِ زَيْدٌ اضْرِبْهُ أَوْ لَا تَضْرِبْهُ تَأْدِيبًا مِثْلُ زَيْدٌ يُضْرَبُ أَوْ لَا يُضْرَبُ اضْرِبْهُ أَوْ لَا تَضْرِبْهُ وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ قَبُولَ الْإِنْشَائِيَّةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا لِكَوْنِهِ أَحَدَ جُزْأَيِ الْكَلَامِ لَكِنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ يَقْتَضِي كَوْنَ تِلْكَ الْحَالِ مُتَحَقِّقَةً فِي الْوَاقِعِ بِالْجُمْلَةِ أَيْضًا فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً وَالْجُمْلَةُ قَدْ تَكُونُ اسْمِيَّةً مِثْلُ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَأَبُوهُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ مَضْمُومٌ وَالْهَاءُ عَائِدٌ إِلَى زَيْدٍ قَائِمٌ خَبَرُهُ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الصُّغْرَى خَبَرُ زَيْدٍ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ جُمْلَةٌ كُبْرَى مِنْ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّتَيْنِ - وَقَدْ تَكُونُ فِعْلِيَّةً مِثْلُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَقَامَ فِعْلٌ مَاضٍ وَأَبُوهُ فَاعِلُهُ وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ الصُّغْرَى خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ جُمْلَةٌ كُبْرَى مِنْ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّتَيْنِ - فَلَابُدَّ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُفْتُوحَةِ وَلَا يَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِذِكْرِ الْعَائِدِ الْمَجْمُودِ الْمُطَابِقِ مِنْ عَائِدٍ أَيْ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فَلَابُدَّ فِيهَا مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُخْبَرِ بِهَا بِهِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا فَلَوْ لَا الْعَائِدُ لَمَا تَخَصَّصَتْ مِنْهَا كَانَ قُلْتَ زَيْدٌ عَمْرٌو قَائِمٌ - وَلَا يُعْتَبَرُ الِارْتِبَاطُ فِيهَا بِالضَّمِيرِ بَلْ قَدْ يَحْصُلُ بِغَيْرِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ عَلَى مَا سَيَجِيءُ زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَنَعَمَ الرَّجُلُ جُزْءٌ وَقَدْ يَحْصُلُ بِوَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَقَدْ يَحْصُلُ بِكَوْنِ الْخَبَرِ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فَلَابُدَّ مِنْ عَائِدٍ وَلَمْ يَقُلْ فَلَابُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ وَوَجْهُ عَدَمِ احْتِيَاجِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ إِلَى الْعَائِدِ لِأَنَّهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ أَعْنِي وَكَذَلِكَ حُكْمُ الصِّفَةِ إِذَا وَقَعَتْ جُمْلَةً أَوْ حَالٍ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً لَابُدَّ فِيهَا مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمَوْصُوفِ أَوْ ذِي الْحَالِ وَقَدْ يُحْذَفُ أَيْ قَدْ يُحْذَفُ الْعَائِدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِمُ الْبُرُّ الْكُرُّ بِدِينَارٍ فَالْبُرُّ مُبْتَدَأٌ وَالْكُرُّ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ وَبِدِينَارٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَالْجُمْلَةُ الصُّغْرَى خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَهِيَ لَا عَائِدَ فِيهَا إِلَى الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ فَحُذِفَ الْعَائِدُ مِنْهَا لِوُجُودِ الْقَرِينَةِ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يُكَالُ الْبُرُّ كُلُّهُ بِدِينَارٍ بَلْ بِبَعْضِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمُ السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ الْعَائِدُ مَحْذُوفٌ لِقَرِينَةِ السَّمْنُ مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ لِوُجُودِ الْقَرِينَةِ وَهِيَ أَنَّ بَائِعَ السَّمْنِ لَا يَبِيعُ عَيْنَ كُلِّ السَّمْنِ بِدِرْهَمٍ وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا أَيْ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي وَقَعَ ظَرْفًا كَزَيْدٍ فِي الدَّارِ وَعَمْرٍو مِنَ الْكَرَمِ وَلَابُدَّ لِلظَّرْفِ مِنْ عَامِلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَالْأَكْثَرُ أَيِ الْأَكْثَرُ الْمُتَعَارَفُ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ أَيْ فَعْلٍ مَعَ فَاعِلِهِ الْمُنَاسِبِ لِلظَّرْفِ فَتَقُولُ فِي زَيْدٍ فِي الدَّارِ تَقْدِيرُهُ زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ وَفِي عَمْرٍو مِنَ الْكَرَمِ عَمْرٌو ثَبَتَ مِنَ الْكَرَمِ وَالْأَفْعَالُ الْعَامَّةُ الَّتِي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ أَرْبَعَةٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ اسْتَقَرَّ وَثَبَتَ وَوَجَدَ وَحَصَلَ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْمُقَدَّرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُفْرَدٌ فَيُقَدَّرُ فِي الدَّارِ تَقْدِيرُهُ زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي الدَّارِ أَوْ كَائِنٌ فِيهَا وَهُوَ الْأَوْلَى لِلِاحْتِقَارِ فِي الْحَذْفِ وَلِأَنَّ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا لِأَجْلِهِ وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْأَئِمَّةِ الْيَوْمَ - وَلِمَا قَالَ أَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقَدُّمَ عَلَى مَا أَنَّ تَقْدِيمَ جَائِزِ التَّعْيِينِ وَاجِبٌ فَشَرَعَ فِي بَيَانِ أَسْبَابِ تَوَجُّبِ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ فَقَالَ وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُسْتَهَلًّا

على ما له صدر الكلام مثل من ابوك او كانا
معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني
او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه واذا انضم

على ما اى نحو قولك صدر الكلام كالاستفهام مثل من ابوك او الشرط
نحو من يكرمني اكرمه او التعجب نحو ما احسن زيدا او التعميم نحو لعمرك لافعلن كذا او النفي
نحو ما زيد الا قائم او لام الابتداء نحو لزيد قائم وجب تقديم المبتدأ على الخبر في جميع ذلك
ليعلم في اول الامر ان الكلام اتى نوع من انواع الكلام ولان هذه المعاني مغيرة للكلام والمغير قبل المغير
والثاني من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال او كانا اى المبتدأ والخبر
كلاهما معرفتين نحو زيد ابوك فهما معرفتان فيكون تقديم المبتدأ واجبا ويكون زيد مبتدأ
وابوك خبره ولا يجوز عكسه بان يكون ابوك مبتدأ وزيد خبره المتقدم عليه لانه يلزم العدول
عنه من الاصل والظاهر بلا دليل وقال في هداية النحو (فاجعل ايهما شئت مبتدأ
والاخر خبرا) وانما قال او كانا معرفتين لانه ان كان احدهما معرفة والاخر نكرة
فاجعل المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا كما في زيد قائم وقائم زيد

والثالث من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال او كانا اى المبتدأ والخبر
متساويين في درجة التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان افضل منك وافضل مني
متساويان في رتبة التخصيص فوجب لاجل تقديم المبتدأ او الالتباس ارتكاب خلاف الاصل بالاخبار
وهذا هو وجوب تقديم المبتدأ في المتساويين اذا كان خوف اللبس والا فلا يلزم كما في قولك
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ÷ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ÷ فان بنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا
مبتدأ مؤخر ويعلم قطعا ان ابناء الرجال منزلون منزلة الابناء لان جعل الابناء منزلين منزلة ابناء الابناء
وكذلك قولنا "ابو حنيفة ابو يوسف" يعلم قطعا ان ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف
منزل منزلة ابي حنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف - على قياس ما مر في تقديم الفاعل على المفعول
والرابع من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال او كان الخبر اى خبر المبتدأ
فعلا لم اى للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر
لئلا يلتبس الخبر بالفاعل ان اخر المبتدأ وقلنا قام زيد فلا يعلم ان زيدا فاعل او مبتدأ
وانما قال فعلا لانه لو كان خلافه لغيره لم يجب تقديمه على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل
حينئذ فيجوز ان يقال قام ابوه زيد
ثم لا فرق في موجبات تقديم المبتدأ على الخبر شرح في بيان كم اى موجبات تاخير المبتدأ
وتقديم الخبر لاسباب توجب ذلك مع كونه خلاف الاصل وذلك ايضا اربعة كما قال قاعدة واذا انضم

الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل أين زيد أو كان مصحح له
مثل في الدار رجل أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة
مثلها زبدا أو كان خبرا عن أن مثل عندي أنك قائم وجب تقديمه

الخبر المفرد المفرد هنا مقابل الجملة ما له صدر الكلام كالاستفهام ونحوه وقيل لا يكون مصدر الكلام في الخبر الا الاستفهام فقط مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين خبره المقدم عليه وجوبا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وانما قدر الخبر المفرد لان الخبر لو كان جملة مشتملة على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر نحو زيد من ابوه لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر جملة الكلام والجملة الصغرى التي فيها الاستفهام مصدرة بالاستفهام كما ترى

والثاني من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ما قال أو كان ان الخبر مصحح له ان يقع المبتدأ نكرة مثل في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر ولو لم يقدم عليه الخبر لما حصل التخصيص لرجل ولم يصح ان يكون مبتدأ لنكارته فكان تقديم الخبر واجبا لكونه مصححا للمبتدأ

والثالث من هذه المواضع ما قال أو لمتعلقه اي متعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ يعود الى متعلق الخبر فيجب تقديم الخبر ليصح ارجاع الضمير

مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله على التمرة الخبر والجار خبر مقدم متعلق بكائن المحذوف ومثلها مبتدأ مؤخر والضمير المضاف اليه فيه يعود الى متعلق الخبر وهو التمرة وزبدا التمييز عن مثلها والعرب تحب اهل التمرة مع الزبد وتقدير الكلام حصل على التمرة مثلها زبدا ففي هذا المثال يجب تقديم الخبر على المبتدأ لان المبتدأ اشتمل على ضمير يعود الى متعلق الخبر فوجب تقديم الخبر ليصح ارجاع الضمير والا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز كما وقفنا عليها على التمرة زبدا واعدنا الضمير الى التمرة المتأخرة لفظا ورتبة

والرابع من هذه المواضع ما قال أو كان الخبر خبرا عن أن المفتوحة مثل عندي انك قائم اعلم ان أن المشددة المفتوحة تأتي في صدر الكلام وما بعدها تكون جملة تامة وان المفتوحة لا تجيء الا في وسط وتكون مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فاذا وقعت المفتوحة مع اسمها وخبرها مبتدأ فلا بد ان يتقدم الخبر عليها ويتحقق انها وسط الكلام لفظا حقيقا عندي انك قائم ان تبادر الى ذهنك ولم يتقدم الخبر عليها لم تتبادر الى ذهنك ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ويجب تقديم الخبر من ان المفتوحة لافهم ووجب تقديمه ان تقديم الخبر في جميع هذه المواضع الذي ذكرنا

مسئلة المبتدأ اذا وقع بعد لفظ الا نحو ما قائم الا زيد او بعد معنى الا نحو انما قائم زيد وجب تأخيره عن الخبر لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يخل لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ وله يجز ذلك

وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل - وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الموصول بفعل او
ظرف او النكرة الموصوفة بها مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم

قاعدة وقد يتعدد الخبر اى خبر المبتدأ الواحد فيكون اثنين فصاعدا لان الخبر حكم
وقد يحكم على الشئ بأحكام متعددة كما في الصفات المتعددة وذلك التعدد قد يكون جائزا
اذا تم المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فاضل كامل بغير واو العطف واما بها
فجائز بالاتفاق كما تقول زيد عالم وعاقل وفاضل وكامل ولو اكتفيت بالخبر الواحد وقلت عالم فقط
صح المعنى بدون التعدد وقد يكون التعدد واجبا اذا لم يتم المعنى بدون التعدد كما تقول في المبتدأ
هذا حلو حامض وفي الابيق هذا اسود ابيض بالواو وبغير الواو والعاطف الا ان الاصح في تثنية المبتدأ وجمعه
قاعدة وقد يتضمن المبتدأ اى يشتمل على
معنى الشرط بان يصلح ان يكون المبتدأ سببا للخبر كما يكون الشرط سببا للجزاء فحينئذ
يصح دخول الفاء في الخبر كما يصح دخولها في جزاء الشرط اللفظي حقيقة فيكون المبتدأ
حينئذ شبيها بالشرط - وانما قال يصح ولم يقل يجب لان الاتيان بها وتركها كلاهما جائز
فلك ان تقول في الذي يأتيني فله درهم ان تأتي بالفاء تشبيها للخبر بالجزاء ولك ان تقول
فله درهم بغير الفاء لانه ليس جزاء الشرط حقيقة وتجب الفاء واجبة اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا
وذلك اى تضمن المبتدأ معنى الشرط في ثلث صور احدها اذا كان المبتدأ اسما
الموصول بفعل اى صلته تكون صلته فعلية وثانيها اذا كان المبتدأ اسما الموصول بظرف
اى صلته تكون ظرفا وثالثها ان تكون المبتدأ النكرة الموصوفة بها اى صفته تكون فعلا
او ظرفا مثل الذي يأتيني فهذا مثال المبتدأ الموصول الذي صلته فعل او في الدار
اى الذي في الدار فهذا مثال المبتدأ الموصول الذي صلته ظرف فله درهم فهذا مثال
خبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط واتى بالفاء لكون الخبر فعلا تماما مقام الجزاء

وكل رجل يأتيني اوفي الدار فله درهم وليت ولعل ما نعا
بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما وقد يحذف المبتدأ
لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر

وكل رجل يأتيني هذا مثال النكرة الموصوفة بالفعل اوفي الدار ان كل رجل في الدار
هذا مثال النكرة الموصوفة بالظرف فله درهم خبر المبتدأ واتى بالفاء في الخبر تشبيها له بالجزاء
وانما اشترط ان يكون صفة المبتدأ او صفته مقدرا او ظرفا ليتأكد مشابهته المبتدأ بالشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك الظرف متعلق بالفعل او شبهه فيحصل في الجملة الدلالة على وجوب دخول
الفاء في الخبر

وليت ولعل اذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فهما ما نعان من دخول الفاء
في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني اوفي الدار
فله درهم وذلك لان الشرط وجزاءه يحتمل الصدق والكذب بخلاف هذين الحرفين والكلام انما هو
ليت ولعل لا يحتمل الصدق والكذب فزال بدخولهما ليت ولعل مشابهتهما بالشرط والجزاء
وكذلك حكم جميع ادوات الابتداء كالواو كما وعلمت وانما دخلت على
المبتدأ امتنعت من دخول الفاء في الخبر لزوال مشابهته بالشرط لان الشرط يقتضي سببا للحكم
وبدخول ما ذكر انتفت الصدارة والحق بعضهم ان بعض النحاة لفظ ان المشددة
المفتوحة الهمزة بما اي ليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر فلا تقول انما الذي يأتيني
اوفي الدار فله درهم وقال اكثر النحاة بجوازه لانه ان لم يغير معنى الكلام على حقيقته فلا جائز دخول الفاء
لحصول دخولها ان فلذلك يجوز بعد دخول ان وهذا القول مؤيد بآيات القرآنية كقوله تعالى
قل ان الرسالة الذين تقولون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم
لم يتوبوا فلهم عذاب

قاعدة وقد يحذف المبتدأ
لقيام قرينة اي عند حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا
لقول المستهل اسم الفاعل من استهل الهلال بمعنى رفع الصوت عند رؤية الهلال قاعدة
الهلال والله اي هذا الهلال فهذا مبتدأ محذوف بقرينة الحال وهلال خبره
وانما قدنا تقدير المبتدأ دون الخبر بان يكون تقديره الهلال هذا لان المقصود الحكم بوجود الهلال
نفسه لا تسميته بالاشارة وانما جاء بالقسم جريا على عادة العرب فانهم يحلفون في مثل هذا الوقت
كثيرا

قاعدة والخبر اذا وقد يحذف الخبر

جوازا مثل خرجت فاذا السبع وجوبا فيما التزم في موضعه

موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ومثل ضربي زيدا قائما

وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا واجرآن هو المسند بعد

جوازا اى حذفا جائزا مثل خرجت فاذا السبع بفتح السين ويضم الباء كل حاد ناب يعدو به ويفترس كالذئب والنمر والثعلب ليس بسبع وان كان ذا ناب فلا يفترس به فالسبع في هذا المثال مبتدأ خبره محذوف اى خرجت فاذا السبع موجود او كائن والقرينة عليه اذا الفجائية فانه ظرف هو مدل على الوجود والحصول بنفسه او بواسطة الجار ويجوز ان يقال خرجت فاذا السبع واقف بابقاء الخبر لفظا

ووجوبا اى وقد يحذف الخبر حذفا واجبا لسبب ما وجد قرينة تدل على حذف الخبر والتفاتي قيام غير الخبر مقام الخبر المحذوف وسده مسده فحينئذ يجب حذف الخبر لما الشرط الاول المعلم من قولنا سابقا في حذف المبتدا قيام قرينة والشرط الثاني ما بينه بقوله في ما كلمة ما موصولة وصفته الجملة التي بعدها التزم صيغة المجهول من الالتزام بمعنى لازم كرفت في موضع اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر اى يجب حذف الخبر في تركيب التزم فيه الخبر جوازا فاقامة غير الخبر مقامه فيحذف الخبر بعد استفتاحه بـ وذلك الحذف جوازا ولتزوم اقامة غير الخبر مقام الخبر في مواضع منها ما اذا كان المبتدا اداة لا بعد لولا وكان الخبر لازما مثل لولا زيد لكان كذا اذ زيد مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وما دخلت الامتناع وجوابه ثم قيام الجزء وهو لولا لامتناع الشرط لوجود غيره وجواب لولا وهو لكان كذا قائم مقام الخبر لازما

ومن هذا القبيل قول سيدنا عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر - واما قفا وكان خبره عاما او لو كان خبره خاصا لم يجب حذفه كما في قول الامام الشافعي رضي الله عنه ولولا الشعر بالعلماء يزري كنت اكرم الشعر من لبيد - فقوله الشعر مبتدأ ويزري خبره فلم يحذف الخبر هنا كقوله من ادعى الاجتهاد الا فلان الا فاسق ويزري بالزاء من زرى يزري كرمى يرمي اى عاب وانكر عليه وضمنا ما اذا كان المبتدا مصدرا مضافا الى فاعله او المفعول وذكر بعده الحال فحينئذ يحذف خبر المبتدا ويجعل الحال قائما مقامه مثل ضربي زيدا قائما تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فضربي مبتدا مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وحاصل خبره المحذوف وقائما حال من الضمير المستكن في كان قائم مقام الخبر وكان بدونه تامة فجملة كان قائما في محل نصب على الحالية من ضمير المفعول في زيدا وهو الياء والعامل في الحال معنى الفعل الذي تاما تعلق به الظرف اعني اذا كان قائما تقديره حاصل حال كون زيد قائما فحذف حاصل وقام الحال مقامه وضمنا اذا كان المبتدا مطوفا عليه بالواو بعض مع وصحبه المقارنة بالمبتدا فحينئذ يحذف الخبر وقام الحال مقام الخبر مثل كل رجل وضيعته تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته اى حرفته وضيعته فكل مبتدا مضاف الى رجل ومقرون خبره المحذوف الدال عليه الواو بمعنى المقارنة وغير الخبر المعطوف هو لفظ ضيعته التزم موضع الخبر قام مقامه فحذف خبر المبتدا حذفا واجبا مثل لعمرك

وضمنا ما اذا كان المبتدا مقسما به وقام جواب القسم مقام الخبر فحينئذ يجب حذف الخبر مثل لعمرك لافعلن اذا العمر بفتح وضم بعض القبائل كما يتعين في القسم مفتوح دائما والام فيه للتاكيد مفتوحة تقديره لعمرك قسمي او يميني لافعلن كذا فعمرك مبتدا مضاف الى ضمير المخاطب وقسمي خبره المحذوف الدال عليه

دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم وامره كامر خبر
المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا ۔ خبر كا التي لنفي الجنس
هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها و

دخوله هذه الحروف خرج عنها خبر المبتدأ وسائر الاخبار ۔ واما ذكر خبر لا في عقيدة مع
انه في حقيقة خبر المبتدأ لانها تغاير خبر المبتدأ في بعض الاحكام من جواز تقديم الخبر على المبتدأ
وعدم جواز تقديم معمول الخبر على اسم ويغرونك ۔
مثل ان زيدا قائم فقائم مرفوع مسند بعد دخول ان وزيد منصوب على انه اسم ان
وامره اي حكم خبر ان واخواتها
كامر خبر المبتدأ اي مثل خبر المبتدأ في سائر احكامه من كونه مفردا او مثنى او مجموعا وفي جميع احكام
من كونه واحدا او متعددا مذكورا في اللفظ او محذوفا وفي شرطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد لا يخالف في شيء الا في تقدم به اي في حكم تقديم الخبر فانها يتغاير ان فيه
فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ ولا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على الاسم في جميع الاحوال الا اذا
كان خبر ان واخواتها ظرفا فيجوز تقديم خبرها على الاسم حينئذ نحو قولك ان لدينا انكالا وجحيما
ونحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ۔
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيره لانه التوسع في الظروف من شيم الكرام
وانما لا يجوز تقديم خبر ان على اسمها لان عمل ان واخواتها ضعيف فلا يحمل ما تقدم عليها ۔

خبر لا التي لنفي الجنس مبتدأ محذوف الخبر اي من الموجبات خبر لا التي لنفي الجنس اي
لنفي الحكم عن الجنس او لا رجل قائم مثلا لنفي القيام لا لنفي الرجل لان النفي ما يتوجه الى القيد
وبنى على ان المشبهة بالفعل تستحق ان تسمى فرعا لما شبهت بها بان لان ان للاثبات
ولا للنفي فحمل لا على ان حملا للنقيض على النقيض بمنزلة حمل النظير على النظير اولان
ان لتحقيق الاثبات كما ان لا لتحقيق النفي فهما نظيران من حيث التحقيق هو المسند هذا جنس
شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وقوله بعد دخولها خرج به الاسناء كلها
مثل لا غلام رجل ظريف فيها فظريف خبر لا التي لنفي الجنس وغلام رجل اسمها
وفيها خبر بعد خبر او الضمير فيها يرجع الى الدار وانما مثل بالمثال المشهور وهو قولهم لا رجل
ظريف فيها لئلا يتوهم ان الظرف صفة لرجل حملا على محله وهو الرفع وعلى قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محمولة على المحل

يُحذف كثيرًا أو بتميم لا يثبتونه اسم ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيدٌ قائمًا ولا رجلٌ أفضل
أفضل منك وهو في لا شاذ المنصوبات

و يحذف اى خبرا الا في النفي اذا كان الخبر عاما كما هو مردود اى اصل موجود
لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله ونحو لا فتى الا على لا سيف الا ذو الفقار

و بنو تميم لا يشترطونها اى لا يثبتون خبرها اصلا لا لفظا ولا تقديرا و يقولون معنى
لا اهل و لا مال انتفى الاهل و المال فلا يحتاج الى تقدير الخبر
او المعنى انهم لا يثبتون خبرها لفظا بل يحذفونها ابدا

اسم ما و لا مبتدأ محذوف الخبر اى من المرفوعات اسم ما و لا المشبهتين بليس
في المعنى لانهما للنفي كما ان ليس للنفي و في دخولها على المبتدأ و الخبر و لهذه المشابهة
تعملان عملها و تزيد مشابهة ما بليس بوجه اخر من حيث انها للنفي الحال و
دخولها على المعارف و النكرات بخلاف لا فانها مختصة بالنكرات و دخول الباء في خبرها
هو المسند اليه دخل فيه جميع ما اسند اليها كالمبتدأ و اسم ان و كان و غيرها
و قوله بعد دخولها اى دخول ما و لا خرج ما سواه
مثل ما زيد قائما حال مشبهة بليس و زيد اسم المرفوع لفظا و قائما خبره
هذا مثال لاسم ما المشبهة بليس
و لا رجل افضل منك فرجل مرفوع لفظا اسم لا المشبهة بليس و افضل منك
خبره و هذا مثال لاسم لا المشبهة بليس
و انما عدل من المعرفة الى النكرة في هذا المثال لان لا [illegible] و لا تعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانها تعمل في النكرة و المعرفة

و هو اى عمل ليس في لا شاذ لقصور شابهتها بليس كما ذكرنا لفظا
فلا تعمل عمل ليس قياسا مطردا بل يقتصر عليها على مورد السماع كما في قول الشاعر
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح - اى لا ابرح في موضع انا فيه
اى من صد و اعرض عن نيران الحرب فلست معرضا عنها انا فارس تميل الشجاع لا اعرض عنها
و لا فرق بين ما ذكر المرفوعات تشبيها في المنصوبات و قد يطلق المنصوبات على المجرورات
و لان عامل المنصوب و المرفوع واحد فاشتراكهما في اولى فقال
الكلام فيه مثل ما مر في المرفوعات

هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق

وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة

هو اي المنصوب ما اسم اشتمل على علم المفعولية وهي التقية في المفرد والاضافي الاسماء الستة المكبر والمثنى والجمع ويدخل فيها اللحقات كالمال والتمييز وغيرها ثم ذكر الفاعيل لانتهائها في النصب وتلقيها تابع لها فاخره وقدم من الفاعيل المفعول المطلق لانه بين فعل الفاعل وعن ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضرب زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا كان ما عدا ضربا هو المضروب فهو المفعول حقيقة ولانه لا فعل الا وله مفعول مطلق سواء ذكر او لم يذكر بخلاف غيره من الفاعيل فهو احق بالتقدم وسمي بذلك كما قال الشاعر وسمي مفعولا مطلقا لانه مطلق عن التقييد بالزمان والمكان والعدد والنوع

قوله خبر مقدم واضافة المفعول اليه من اضافة الصفة الى الموصوف اي من المنصوبات المفعول المطلق اي غير المقيد بحرف الجر كالمفعول به وله ومعه وبه وهي في اللغة مصدر مفعوله نحو ضربا في ضربا شديدا وفي الاصطلاح اسم ما ان ضرب فعله فاعل فعل مذكور

سواء كان مذكورا حقيقة كضربت ضربا او تقديرا كضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب والمراد من الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او شبه الفعل ليشمل نحو انا زيد ضربت ضربا بمعناه اي بشرط ان يكون المفعول المطلق بمعنى الفعل الذكور والا لم يكن مفعولا مطلقا - واحترز بقوله اسم عن الفعل في مثل قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس باسم -

واحترز بقوله فعله فاعل عما لم يفعله فاعل فانه ليس مفعولا مطلقا كقولك ضرب زيد اليوم الجمعة

واحترز بقوله فعل مذكور من المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا تقديرا نحو الضرب واقع -

واحترز بقوله بمعناه عما فعله فاعل فعل مذكور لكن لا يكون بمعناه نحو كرهت قيامي فان القيام ما فعله فاعل فعل مذكور لكن ليس بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة فلذلك لم يكن مفعولا مطلقا -

واورد على قوله ما فعله فاعل فعل مذكور نحو ما ضربت سوطا ضربة الا سوطا فانه مفعول مطلق مع ان الفاعل لم يفعل فعلا مذكورا بمعناه واجيب بان تسمية مفعولا مطلقا مجازي تشبيها له بالمفعول المطلق الحقيقي في ان كلا منهما فضلة وانما قال بمعناه ولم يقل لفظه ليشمل التعريف ما اذا كان المفعول المطلق من غير لفظ فعله نحو قعدت جلوسا

قاعدة وقد يكون اي المفعول المطلق معينا لحالة ما اما لكميته او لنوعيته او لعدده او لآلته فالاول نحو ضربته ضربا شديدا والثاني نحو ضربته ضرب الامير والثالث نحو ضربته ضربتين والرابع نحو ضربته بالسوط وانما قال وقد يكون ولم يقل يكون لان التعيين قد يكون بالقرائن الحالية او المقالية

وقد يكون اي المفعول المطلق معينا لحالة ما اما لكميته او لنوعيته او لعدده او لآلته فالاول نحو ضربته ضربا شديدا والثاني نحو ضربته ضرب الامير والثالث نحو ضربته ضربتين والرابع نحو ضربته بالسوط وانما قال وقد يكون ولم يقل يكون لان التعيين قد يكون بالقرائن الحالية او المقالية

وبعضهم عد اقسام المفعول المطلق حقيقة لاحظا و النوع اي وبعضهم لاحظ النوع اي بيان نوع الفعل او بيانه او الآلة نحو ضربته سوطا وبيان الآلة قد يكون بلفظ خاص نحو رميته رمية او بصفة قائمة نحو ضربته شديدا او بالمضافة نحو ضربته ضرب الامير او بعدم العهد نحو ضربته ضربا ولا يكون زيد مهموزا كذلك ودخل الكاف في والتعيد اي يعين للافادة معنى الحدث في نفس الفعل اي يكون المفعول المطلق دالا على مرات صدور الفعل - مثال الاول جلست جلوسا فجلوسا مفعول مطلق عين بالتاكيد وفائدته تحقق الجلوس حتى لا يظن ان اراد المجاز ولم يجلس فلو قلت جلوسا هذا الاحتمال كما اذا قلت جلست جلسة تحسن جلوسا فجلسة مفعول مطلق

فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه - وقد يكون بغير لفظه لقيام قرينة جواز نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم

قاعدة فالاول اى النوع الاول من المفعول المطلق الذى يجئ للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الحدث فقط وهى حقيقة مشتركة بين الافراد ولا تعدد فيها [illegible] والتثنية والجمع ليدلان التعدد فلا الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما هو مرادف لهما من المفعول المطلق بخلاف اخويه وهما النوعان للنوع والعدد فان كل واحد منهما يثنى ويجمع لامكان التعدد فيها بكثرة الافراد والانواع فيقال ضربته ضربتين او ضربات

قاعدة وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه اى لفظ الفعل نحو قعدت جلوسا فجلوسا مفعول مطلق من غير لفظ الفعل وهو قعدت لان الشرط فيه ان يكون بمعنى الفعل لا بلفظ الفعل ومعنى الفعل موجود فيه

قاعدة وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة اى دفت وجود قرينة حالية او مقالية جوازا اى حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض من القرينة كقولك لمن قدم من سفره

فان قيل صرح بالفعل الناصب للمفعول المطلق وظهر فما وجه حذف فعلم الفعل لا يحذف دلالة عليه قلت لكل ان يكون الفعل تارة يذكر وتارة يحذف وهى طريقة مسلوكة في كلام العرب وتنسب الى العرب فتارة تذكر الفعل فيما تارة تحذفه

خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة
وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا وقياسا في مواضع منها ما
وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون

خير مقدم فان خيرا اسم تفضيل وقع ههنا صفة للمصدر المحذوف وقام مقامه تقديره
قدمت قدوما خير مقدم فانت بالخيار ان شئت حذفت الفعل وقلت خير مقدم لدلالة
حال القدوم عليه دلالة عامية اولان المضاف اليه وهو مقدم يدل على الفعل دلالة تقابلية
وان شئت اظهرت الفعل وقلت قدمت خير مقدم

ووجوبا اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا وهو على نوعين النوع الاول
سماعا صفة نوعا اي واجبا سماعيا مقصورا على السماع لاضابطة يقاس عليها
مثل سقيا اي سقاك الله سقيا كلمة دعائية
ورعيا اي رعاك الله رعيا كلمة دعائية
وخيبة اي خابه خيبة اذا لم يظفر بمطلوبه وصار خائبا
وجدعا اي جدع جدعا واجدع قطع الانف او الاذن وهذا انما يستعمل الوب في الدعاء عليه بالذل والهوان
وحمدا اي حمدت حمدا } فانهما الكلمتان تستعملان
وشكرا اي شكرت شكرا } كلاهما لاداء الحمد والشكر
وعجبا اي تعجبت عجبا يقال في مقام التعجب

فان قيل كيف قال ان حذف الفعل في هذه الكلمات واجب مع انه قد جاء حمدت حمدا وعجبت عجبا وغير ذلك
قلنا المراد وجوب الحذف عند استعمال المصدر مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وبغير اللام لا يجب حذف الفعل
او نقول ان استعمال الفعل مع هذه الكلمات جاء من المولدين لا من العرب العرباء

والنوع الثاني ما يجب حذفه قياسا اي يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا
قياسيا - وانما سمي قياسيا لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود ما يجب حذف الفعل تخلاف النوع
الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند وجود ما يجب حذف الفعل غير انها استعملت سمعت كذلك

وهذا الحذف القياسي يكون في مواضع متعددة نشير طيه ذكره

منها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المفعول المطلق موصوفا بهذه الصفات
وهي ان يكون المفعول المطلق مثبتا لا منفيا - ويكون واقعا بعد نفي صريح كما دلا او معنى
نفي كما في انما فانها بمعنى ما دام داخل هذا النفي على اسم قيد ويكون ذلك الاسم منفيا
بدخول حرف النفي عليه ولا يكون النفي او معنى النفي داخلا على الفعل - وبهذا الاسم المنفي قيد
فلا يكون بحيث يكون ويصح ان يقع المطلق الواقع بعده

خبرًا عنه او وقع مكررًا نحو ما انت الا سيرًا وما انت
الا سير البريد وانما انت سيرًا او زيد سيرًا سير ومنها
ما وقع تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل

خبرًا عنه [illegible] اى خبرًا عن ذلك الاسم المنفي بان لا يجوز حمله عليه بالاولية والاطلاق المصدر خبرًا عنه
او وقع اى المفعول المطلق مكررًا في اللفظ بعد اسم لا يصلح ان يكون خبرًا عنه
نحو ما انت الا سيرًا - وما انت الا سير البريد هذان مثالان لما وقع مبتدأ بعد نفي فسيرًا في المثال
الاول وسير البريد في المثال الثاني مفعولان مطلقان حذف عاملهما وجوبًا تقديره ما انت الا تسير
سيرًا او تسير سير البريد وحذف عاملهما ههنا واجب لاجتماع الشرائط فسيرًا وسير البريد اسم منتصب
وقع بعد نفي داخل على اسم لا يصلح ان يكون السير خبرًا عنه لان السير صفة محضة وانت ذات فلا يحمل
عليه بالمواطاة كما لا يقال زيد سير - وانما اورد مثالين اشارة الى ان المصدر عن المفعول المطلق
قد يكون مضافًا كما في المثال الاول وقد يكون موصوفًا كما في المثال الثاني وقد يجتمعان كما في
وانما انت سيرًا هذا مثال المفعول المطلق الذي وقع بعد نفي داخل على اسم لا يصلح ان يكون المصدر خبرًا عنه لما ذكرنا في المثالين المذكورين وفي هذا المثال الاسم وقع بعد نفي
وزيد سيرًا سيرًا هذا مثال لما وقع المفعول المطلق مكررًا بعد اسم لا يصح وقوعه خبرًا عنه
تقديره زيد يسير سيرًا
فقوله ما وقع احترز عما اذا وقع منفيًا نحو ما زيد سيرًا فان سيرًا منفي في هذه العبارة فلا يحتاج
ذلك الى التقول ما زيد يسير سيرًا وقوله بعد نفي احترز عما اذا وقع مثبتًا بعد غير نفي وهو نفي نحو زيد يسير سيرًا
فانه يعين من هذا القبيل ويجوز اظهار الفعل - وقوله داخل على اسم احترز عما اذا وقع مثبتًا بعد نفي
وهو نفي لكن النفي دخل على الفعل لا على الاسم نحو ما سرت الا سيرًا وانما سرت سيرًا فانه لا يحتاج بعد نفي
هذا القبيل وقوله لا يكون خبرًا عنه احترز عما اذا وقع كونه خبرًا عنه نحو ما سيري الا سير شديد فانه اسم
مثبت وقع بعد النفي والنفي داخل على اسم ايضًا لكن هذا الاسم يصلح ان يكون المفعول المطلق خبرًا عنه فتقول
سيري سير شديد فحينئذ لا يجوز نصبه بتقدير فعله
ومنها هذه مشتركة بين الصاطبين الصاطة الاول ما ذكر وقوله ما وقع مبتدأ الى آخره والثانية ما ذكره بقوله او وقع مكررًا
وانما جمع في الصاطتين في سهما والصحيح لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه طلبًا للاختصار
ومنها اى من تلك المواضع التي يجب حذف العامل فيها ناصب المفعول المطلق حذفًا واجبًا سماعيًا
ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلًا اى لتفصيل الاجمال الذي يكون في الجملة
السابقة لكن بشرط ان يكون ذلك التفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة عليه لا لتفصيل
نفس الجملة المذكورة ولا لتفصيل اثر مضمون المفرد ولا لتفصيل اثر مضمون الجملة المتأخرة عنه
مثل قوله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا
اثخنتموهم اى اضعفتموهم بكثرة القتل والجرح وعجزوا عن القتال

فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ومنها

مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلَاجًا بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ

بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ

فشدوا الوثاق اي فأمسكوا عن القتال واسروهم واربطوهم بالوثيق به الاسرى من السلاسل والاغلال فاما منا بعد اي تمنون عليهم منا وتطلقونهم بلا شيء [illegible]

واما فداء اي تفادونهم بعوض من المال او مبادلة اسرى المسلمين والمقصود من التمثيل منا وفداء فانهما مفعولان مطلقان لفعلين محذوفين يعني تمنون منا او تفدون فداء وجب حذف فعلهما لانهما وقعا تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وهي قوله تعالى فشدوا الوثاق [illegible]

[illegible]

ومنها اي من تلك المواضع التي يجب فيها حذف العامل من المفعول المطلق

ما وقع اي موضع وقع فيه المفعول المطلق للتشبيه [illegible] فيكون العامل مشبها [illegible] علاجا [illegible] بعد جملة مشتملة تلك الجملة على اسم يكون ذلك الاسم [illegible] بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق ويكون ذلك الجملة مشتملة ايضا على صاحبه [illegible] ذلك المصدر وهو الذي صدر عنه الفعل [illegible] في هذا المثال

نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار [illegible] مفعول مطلق [illegible] وجب حذفه [illegible] لان صوت حمار [illegible] الصوت من افعال الجوارح وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق [illegible]

[illegible] وصراخ صراخ الثكلى [illegible] المرأة التي مات ولدها اي مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى [illegible] مفعول مطلق منصوب بفعل [illegible] الواجب حذفه لانه وقع [illegible] افعال الجوارح وقع بعد جملة مشتملة على لفظ الصراخ [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] واحد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حِمَارٍ وصِرَاخٌ صِرَاخَ الثَّكْلَى ومِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونُ
جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ
اعْتِرَافًا وَيُسَمَّى تَأْكِيدًا لِنَفْسِهِ ومِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونُ جُمْلَةٍ

لكنه ليس من افعال الجوارح فلا يكون من هذا الباب بخلاف قولك لزيد صوت صوت الملوك فانه يلزم فيه
التشبيه ويكون من هذا الباب وقوله بعد جملة احتراز عما يقع التشبيه بعد المفرد نحو صوت زيد صوت حمار
فليس من هذا القبيل وقوله بعناه احتراز عما يقع التشبيه بعد جملة غير مشتقة على اسم بعناه نحو
ضربت زيدا فاذا له صفة ضربت حمارا فان الصفة ليست بعين الضرب
وقوله وصاحبه احتراز عما كان مشتقا على صاحب ذلك الاسم نحو ضربت بالسيف فاذا في الدار
ضرب شديد حمار لانه وان وقع التشبيه بعد جملة مشتقة على اسم بعناه لكن لا يشتمل على صاحب
ذلك الاسم لان صاحب المصدر هو ان يصوت صوتا لا السيف فلا يكون من هذا القبيل
والله اعلم

ومنها اى من تلك المواضع التي يجب حذف العامل الناصب للمفعول المطلق فيها ما اى موضع
وقع فيه المفعول المطلق مضمون جملة اى حال كون ذلك المصدر مضمون جملة
لا محتمل لها اى لتلك الجملة غيره اى غير ذلك المفعول المطلق
نحو له علي الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق منصوب بفعل واجب
حذفه اى اعترفت بالالف اعترافا لانه وقع لمضمون جملة وهي له علي الف درهم
ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف بل هذه الجملة عين الاعتراف فهو اقرار فالتصريح بالعامل هنا
فقولنا مضمون جملة احتراز عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا
وقوله لا محتمل لها غيره احتراز عما كان له احتمال غير ذلك المفعول كما في اسقني الماء
وسمي هذا النوع تأكيد النفسه اى مقررا مثبتا لذاته لانه رافع لاحتمال المجاز او التوسع قبله
فكانه يؤكد نفسه كما في ضربت ضربا الا ترى انه لو قال له علي مال لاحتمل ان يكون المال
امرأة

ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع فيه المفعول المطلق مضمون جملة

× اى المحمول وهو المصدر بيانا للمفعول المطلق

لها أي تلك الجملة محتملة غيره أي غير ذلك المصدر نحو زيد قائما حقا فحقا مفعول مطلق من حق يحق اذا ثبت وجب منصوب بفعل وجب حذفه وهو الحق بصيغة المتكلم لانه وقع تأكيد مضمون جملة لها محتملة غيره لان قولك زيد قائم يمكن ان يكون حقا وصدقا ويمكن ان يكون كذبا وباطلا فقولك حقا أكد احد احتمالية

وقولنا مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقولنا لها محتملة غيره عن الفعل مدلوله ولو جمع بين النوعين في نوع واحد وقال وهنا ما وقع مضمون جملة لها محتملة غيره أولا كفاه اول

ويسمى تأكيد الغيره

فان قيل التأكيد لا يكون الا لشيء يطلب بهذا التأكيد لان تأكيد به فما معنى قولك التأكيد لغيره قلنا المعنى على حذف المضاف تقديره تأكيد نفس الجملة لدفع احتمال غيره - وتسمى هذا من المسامحات في العبارة نفع كثيرا والمسامحة فيه

وهنا اي من تلك المواضع التي يجب حذف فعله ما وقع اي موضع وقع فيه المفعول المطلق مثنى اي حال كونه بصيغة التثنية مرادا منه التكثير بشرط ان يكون مضافا ذلك التثنية الى الفاعل او المفعول مثال لبيك فانه مفعول مطلق بصيغة التثنية منصوب بفعل وجب حذفه وهو أنا اصلح الب لك اي اقيم بخدمتك واقتفي امرك مرة بعد اخرى متواترا متواليا فحذف الفعل واقيم المفعول المطلق وهو اليا مين مقامه ورد الى التكلم في حذف الحروف الزوائد ثم حذف الاسم اضافة الى الكاف واضيف المفعول المطلق الى كاف الخطاب وحذف نون التثنية وقت الاضافة فصار لبيك كل ذلك من الحذف والاضمار ليصير مجيبا بالتلبية ويفرغ لانتهاء الامر به حتى يمتثله - وقيل هذا ما خوذ من العمل العدم وهو لبث بالمكان معناه الب اي اقام به فحذف الزوائد منه حتى بقي لب ثم ثنى

وسعديك اي وكذا نحو سعديك مفعول مطلق بصيغة التثنية منصوب بفعل وجب حذفه وهو اسعدك تقديره اسعدك اسعادين اي اسعادا بعد اسعاد والعبد اعانة بعد اعانة لان الاسعاد بمعنى الاعانة فعول به ما هو مثل به لسعيك من حذف الفعل والزوائد واضافة المصدر الى فاعله وضاف سعديك الى الكاف ومعنى اسعدك اعانك على طاعته ولا يجوز ان يكون من السعادة لان سعادة العبد ليست في مقدور العبد ولا يجوز ان يكون من السعادة في الدنيا لان ذلك ليس في مقدور العبد ولا يجوز ان يكون من السعادة في الآخرة لان ذلك ليس في مقدور العبد ولا يجوز ان يكون من السعادة في الدنيا والآخرة لان ذلك ليس في مقدور العبد فلم يبق الا ان يكون من الاسعاد بمعنى الاعانة على الطاعة لانه في مقدور العبد وان كان الله هو المسعد حقيقة لانه هو الذي خلق فيه الطاعة وهو الذي اعانه عليها

واما قولنا مرادا منه التكثير لانه لم يرد منه التكثير على الحقيقة لانه لا يجوز ان يقال لبيك حتى يحج الحاج كل حجة الا مرة واحدة وقولنا بشرط ان لا يكون مضافا اشارة الى انه لم يجب حذف الفعل اذا قلت ضربت ضربا شديدا - وقولنا بشرط ان لا يكون مضافا اشارة الى انه لم يجب حذف الفعل اذا قلت ضربت ضربا كثيرا

ولا فرق في وجوب حذف الفعل المطلق الذي شرع في ترجمة الفصول واحكامه وقد نبه على سائر الفاعيل المتعدية بقوله المصدر المطلق نفعال المفعول به اي كل مصدر في آخره مفعول عالم يسم فاعله فهو المفعول اي الذي

فيما يقوم الفاعل

على الفعل نحو زيدًا ضربتُ - وقد يُحذف الفعل لقيام
قرينة جوازًا كقولك لمن قال من اضرب ووجوبًا
في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرًا لكم اهلًا

على الفعل العامل فيه لان الفعل عامل قوي يعمل في المتقدم والمتأخر - واشار بلفظ قد المفيدة لتوسيعة الحكم ان المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور او امتنع مانع من التقديم كتوهم في حيزان غير ولا يختص هذا الحكم بالفعل بل قد يتقدم المفعول به على عامله المعنوي ايضا كما في قولك هذا زيدًا ضاربٌ وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصالة او المراد من الفعل العامل مطلقًا نحو زيدًا ضربتُ فان زيدًا مفعول به تقدم على الفعل وبعمرو مررت فان عمرو مفعول به في المعنى تقدم على فعله

قاعدة وقد يحذف الفعل العامل الناصب للمفعول به لقيام قرينة دالة على الحذف وتعين المحذوف جوازًا اي حذفًا جائزًا كقولك لمن قال من اضرب زيدًا بالنصب على انه مفعول به لمن قال اي في جواب من قال مستفهمًا عنك من اضرب فتقول في جوابه زيدًا بحذف الفعل اي اضرب زيدًا وان شئت قلت في جوابه اضربْ زيدًا باثبات الفعل وهذا مثال القرينة المقالية وقد تكون القرينة حالية كقولك مكة لمن كان متوجهًا اليها ومتهيئًا للسفر اليها

ووجوبًا اي وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به على سبيل الوجوب في اربعة مواضع ولا ينحصر في هذه الاربعة المذكورة ههنا بل يتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء نحو شأنك والحج والصلوة الصلوة اي الزم او احافظ وفي المنصوب على المدح او الذم او الترحم تقديرا عن نحو احمد الله الحميدَ واثاني زيدٌ العاقلَ ومررت بزيدٍ المسكينَ وذكر الاربعة اتمامًا لبيانها وكثرة مباحثها - الاول من المواضع الاربعة سماعي يقتصر على السماع لا يتجاوز عن مادته معدودة مسموعة ولا يقاس عليها مثله الا حين نحو قول العرب امرأ ونفسه فامرأ بالنصب مفعول به لاترك المحذوف والواو في ونفسه بمعنى مع معطوف على امرأ اي اترك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى وانتهوا خيرًا لكم فخيرًا لكم مفعول لفعل يجب حذفه وهو اقصدوا ونقديره انتهوا يا معشر العصاة عن التثليث وقولوا ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيرًا لكم وهو التوحيد

واهلًا

وسهلا والمنادى هو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا ويبنى على ما يرفع
به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل و

وسهلا نصبا على المفعول لفعل محذوف تقديره اتيت اهلا ووطئت سهلا هذا كلام بعض
المرور والمصنف للزائرة والضيف لتطييب قلبه واظهار الانس والالفة من هاهنا يعني انا من اهلك
لا من اجانبك وانت انيسنا وملكنا ومنزلك لين لا مشقة عليك في منزل ناشزج ولا
ولا فرج عن المواد السماعية شرح في المواضع القياسية فقال والثاني اي الموضع الثاني
من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى
وانما وجب حذف الفعل في المنادى لان حرف النداء نائب مناب فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب
والمنوب وذلك لا يجوز ولانه لو ذكر الفعل لفظا لكان اخبارا او المنادى من قبيل الانشاء وهما
ضدان فلا يجتمعان وهو المطلوب اقباله ليتوجه اليك ويسمع كلامك بحرف
اي بواسطة حرف من حروف النداء نائب صفة لحرف مناب اسم فاعل
لكان منصوبا لفظا اي قائم مقام ادعو او انادي او مثل ذلك واحترز به عن
مثل اطلب اقبال زيد او انادي زيدا او ادعوك وحذفك فانه وان كان المطلوب اقباله لكن لا بتوسط
حرف نائب مناب ادعو فلا يكون من هذا الباب - واحاصل ان المنادى في الحقيقة مفعول به لفعل
واجب الحذف وهو ادعو ونحوه قام حرف النداء مقامه - وقال بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال
لانها بمعنى ادعو فتكون قائمة مقام الفعل - والمراد من المطلوب اقباله توجيه الله بوجهه او بقلبه بقبيل
قولنا يا زيد اذا كان مقبلا عليك بوجهه فان المراد هيئته توجه الله بوجهه والتوجه عام
سواء كان حقيقة كما في يا زيد ويا رجل او كان حكما نحو يا سماء ويا ارض ويا جبال تنزيلا
هذه الاشياء منزلة من له صلاحية التوجه فقصد نداءها وادخل عليها حرف النداء -
فان قيل يقتضي هذا ان يقال يا الله فانه منادى وقد اضيف اليه كونه مطلوب الاقبال قلنا انه
مطلوب الاقبال على الاطلاق بهذا الاعتبار - فانه قيل يقتضي ايضا ان يقال يا زيد
يا زيد لانه مطلوب اقباله على الاطلاق قلنا بل هو مطلوب اقباله على وجه مخصوص وهو ان يكون
مسبوقا عن الالتفات فلذلك لزم احضاره بالنداء - قوله لفظا او تقديرا تعميم للوجوه
اي ذلك الحرف القائم مقام ادعو قد يكون ملفوظا فانك تقول يا زيد وقد يكون مقدرا وهو ايا
كقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا - وللفرق بين حرف النداء في هذا الموضع وفي سائر المواضع
في القواعد الاعرابية قاعدة وبنيت اي صير المنادى مبنيا على ما يرفع به ان كان مما
قبل النداء فيبنى على الضم ان كان اعرابه بالضم نظرا الى قدير نحو يا زيد ويا قاضي ويا مسلمون ويا مسلمات
ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان ويا ابوان ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون ويا اخوان ان كان رفعه بالياء نحو
ولم يقل على الرفع لتمثيل هذه الاقسام - وذلك اي بناؤه على الرفع لان كان المنادى مفردا
اي ليس في اللفظ شبيها بالمضاف والشبيه بالمضاف لا يقابل المضاف والشبيه بالمضاف
بالاتم معناه مدلول ذكر متعلقه نحو ياطالعا جبلا ويا خيرا من زيد معرفة حرافر لكان
لازم التعدد اذ الحكم لا يتم الا بذكر امرين - وخبر احترز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين كما سيجيء
او كان موجودة قبل النداء وجوده كذلك اي موجودة قبل نداء المخبر وقال نحو يا زيد هذا او

يا زيدان ويا زيدون ويُخفض بلام الاستغاثة
نحو يا لزيدٍ ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه
نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله

ويا زيدان هذا مثال المفرد المعرفة المبني على الالف ويا زيدون هذا مثال المفرد المعرفة المبني على الواو قال (قبل العلم اذا ثنى او جمع عزم وبه العلم فسيصح يا زيدان ويا زيدون بغير العلم فمثال هذا الحكم في غير المنادى لا ويا في المنادى قائمة مقام العزم في افادتها التعريف لو سمي مع العلم بزم مما جميعا اي التعريف على رسم واحد - واما في هذا العلم من المنادى مع ان مقتضى حاله ان لا يكون سوى منصوبا لانه مفعول به - لانه وقع المنادى موقع كاف الخطاب كما في قولك لفظا كما في قولك ضربتك شبيها لها معنى من حيث الافراد والتعريف والخطاب فصار مبنيا على الضم دون اخويه والفتحة لانه لو بني على الكسرة والفتحة لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف وجعل ما قبله اي الكسرة نحو يا غلام بالكسرة ويا غلام بالفتحة في بعض اللغات - ويجوز تنوين المنادى عند ضرورة الشعر كما قوله

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

المطر اسم رجل قبيح الصورة واحمر اللون حسنة جميلة والضمير عليها يعود الى امرأته فالمطر الاول منون بها لضرورة الشعر كما يجوز تنوين غير المنصرف وقت الضرورة

قاعدة والقسم الثاني من اعراب المنادى ان يخفض المنادى بلام الاستغاثة اي وقت دخول اللام التي تدخل على المنادى وقت الاستغاثة

نحو يا لزيد - فزيد منادى مخفوض بها بدخول اللام الجارة وصار المنادى مجرورا بها لضعف مشابهته الحرف وقوة مشابهته بالاسم وقت دخول حرف الجر عليه وانما فتحت اللام الجارة بها مع انها مكسورة اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كاف الخطاب واللام اذا دخلت على الضمائر كانت مفتوحة نحو لك ولنا وكذا اذا خفض المنادى بلام الاستغاثة نحو يا للعجب ويا للماء ويا للاعاجيب ويا للتهديد ويا للكر لا لضربك - واما فتحت اللام للاستغاثة والفرق بين يا زيد ويا لزيد - لان المنادى المخصوص من بين اخواته بالدعاء وكذا المستغاث به مخصوص بالاستغاثة لغرابته واللام موضوعة للافادة معنى الاختصاص فناسبت بينهما - وهذه اللام تتعلق بالفعل المقدر

قاعدة والقسم الثالث من اعراب المنادى ان ينصب اي ينتهي في آخره لالحاق الفها اي عند لحوق الف الاستغاثة بالمنادى لان الالف تستلزم الفتحة - واللام فيه حينئذ اي اذا لحقت الف الاستغاثة بآخر المنادى لقد صار ادخال اللام في اول مجرور من التحويل المعنوي المعوض منه لان اللام عوض الالف ولان اللام تقتضي خفض الآخر والالف فتحة فلو جمع بينهما لزم اجتماع الضدين نحو يا زيداه اي ويجوز الحاق الهاء حينئذ للوقف فتقول وا زيداه وا ولداه -

قاعدة في القسم الرابع من اعراب المنادى ان ينصب المنادى ما سواهما اي في غير المفرد المعرفة والمستغاث واللام او الهاء -

وانما اخر المنادى المنصوب مع ان الاصل في المنادى ان يكون منصوبا لقد خفف في الاخر كما قال في الاخر والتقطي فيما بعد نحو يا عبد الله بانظير المضاف صيرا

حاشية جميع انواع المنادى المضاف يجب ان يدخل عليه حرف النداء الا المضاف الى ياء المتكلم فلا يقال يا غلامي لاستلزامه اجتماع المتضادين لان الياء مخاطب من حيث انها ياء وغير مخاطب من حيث اضافته الى المتكلم - لوجوب التغاير بين المضاف والمضاف اليه

وَيَا طَالِعًا الْعَاجَ أَوْ يَا رَجُلًا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ وَتَوَابِعِ الْمُنَادَى

الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدَةُ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالصِّفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ

وَالْمَعْطُوفِ بِحَرْفٍ الْمُمْتَنِعُ دُخُولُ يَا عَلَيْهِ تُرْفَعُ عَلَى

ويا طالعا العاج هذا نظير المشابه بالمضاف والمراد من شبه المضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء من تمام معناه بان يكون معمولا لمنادى نحو يا طالعا او كان معمولا عليه بحيث يكون المعطوف عليه كالشيء الواحد نحو يا ثلثة وثلثين عشر رجلا او يكون موصوفا بالصفة نحو يا حافظا القرآن او يكون ظرفا له نحو يا سائرا الليلة والا يا سائحة من ذا تعرفين ففي هذه الصور كلها نصب المنادى ونحو يا رجلا لغير معين كما اذا قال الاعمى يا رجلا ينادي رجلا غير معين واما اذا قال البصير يا رجل فهو مبني على الضم لانه صار معرفة بالنداء وهذا مثال النكرة المقصودة

ثم لا فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث توابع المنادى من الصفة والعطف والتاكيد وبدا بالصفة لزيدها المعرفة او ضاقت كالمنادى به فقال

قاعدة وتوابع المنادى اذا اجتمعت او خرج قوله ترفع على لفظ الاول المبني بالضم صفة نحو يا زيد العالم واحترز به عن توابع المنادى العرب المفردة بالرفع صفة نحو توابع المنادى واحترز بقيد المفردة عن التوابع المضافة او المشابهة بالمضاف فانها منصوبة لا محالة نحو يا زيد ذا المال ويا قتالا واما توابع المستغاث باللام فانها مبنية على الفتح لا ترفع نحو يا لزيد وعمرو من التاكيد سواء بيانية لبيان التوابع او المرادفة لها التاكيد نحو يا تميم اجمعون والصفة نحو يا زيد العاقل وعطف البيان نحو يا غلام بشر فان بشرا عطف بيان للغلام والمعطوف على المنادى بحرف الممتنع دخول يا عليه وهو المعرف باللام لان يا لا تدخل على المعرف باللام نحو يا زيد والحارث فان الحارث معطوف على زيد بحرف العطف الذي دخول النداء عليه ممتنع لوجود اللام فعلى هذه التوابع كلها يجوز في الوجهان من الاعراب أحدهما ان ترفع بصيغة المجهول خبر قوله توابع المنادى اذا ترفع هذه التوابع حملا لها على

لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب
وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو

لفظه اى لفظ المنادى المفرد تنصب هذه التوابع حملا له على محله اى محل المنادى لانه
محل النصب على الصفوية [illegible] تقول يا تميم اجمعون برفع اجمعون ويا تميم اجمعين
منصب اجمعين - وفي الصفة [illegible] مثل يا زيد العاقل
برفع العاقل ونصبه والعاقل نصب على المحل والصفة لانها اكثر وجوه
والما عطف البيان فيجوز ان تقول يا غلام بشر بضم بشر ويا غلام بشرا منصب بشرا
واما المعطوف الممتنع دخول يا عليه فيجوز ان تقول يا زيد والحارث برفع الحارث ويا زيد
والحارث بنصب الحارث وانما ذكر المصنف هذين القسمين مع قولي ترفع لفظا وتنصب
ولما بين المصنف جواز الوجهين في توابع المنادى شرع في بيان ما هو مختار
النحاة في صورة [illegible] المعطوف الممتنع دخول يا عليه فقال

والخليل بن احمد استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع في المعطوف تنبيها على انه منادى تاما مستقلا بنفسه
وابو عمرو ابن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل
النصبة اى يختار النصب في المعطوف لانه تابع للمبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله
وابو العباس المبرد يقول بالتفصيل والفرق بين الاسماء المعطوفة فيقول
ان كان الاسم المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه من الاسماء التي يجوز انتزاع الالف
واللام منه كالحسن اى كلفظ الحسن في جواز نزع اللام عنه لانه يستعمل باللام وبغيرها
فكالخليل يختار الرفع فيه لان اللام لعدم لزومه في معرض الزوال فوجوده وعدمه سواء فتعريفه
بالعلامة يدل على انه منادى مستقل اولى
والا اى وان لم يكن كالحسن في جواز نزع اللام عنه بل اللام لازمة فيه غير منفك عنه كالنجم
والصعق فاللام مع اللفظ واللام مع الثريا والصعق مع اللفظ واللام مع الرجل لا يستعملان بغير اللام
فكابي عمرو القارئ يختار النصب فيه لانه لما لم يكن نزع اللام عنه لم يكن تقدير دخول يا
فيه ولا يصير مستقلا بنفسه بل تابعا للمنادى فالاولى ان يكون تابعا لمحله ومحله النصب
بتقدير ادعو -
وبانا قل في ايجاز هذه العبارة يظهر لك صدق ما قلناه في المقدمة -

واذا وقع على التوابع المفردة كثيرا في التوابع المضافة نحو يا

وَالْمُضَافَةُ تُنْصَبُ وَالْمُبْدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ
الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا - وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِابْنٍ أَوِ ابْنَةٍ مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ
آخَرَ يَخْتَارُ فَتْحَهُ - وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ قِيلَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

قاعدة والمضافة عطف على قوله المفردة اى توابع المنادى المبنى اذا كانت مضافة وشابهته بالمضاف تنصب لامحالة ولا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا دخله مضافا لم يخرجه الا النصب فتوابعه اولى بان لا يجوز فيها الا النصب بعدا عن حرف النداء الذى هو حرف مبناء والتوابع لا تخرج عن المتبوع فتقول فى الصفة يا زيدا صاحب الفرس وفى التاكيد يا خالدة نفسها وفى عطف البيان يا غلام اخا عبد الله وفى المعطوف بحرف يا بكر وعمرا الا ترى ان التوابع معطوفات

ولما فرغ من حكم توابع الاسم شرع فى حكم البدل والمعطوف فقال والبدل مبتدأ خبره قوله حكمه حكم المستقل اى البدل من المنادى والمعطوف المضاف الى الاسم المعرف على المنادى بحرف من الحروف العاطفة غير ما ذكر من قبل وهو لا يجوز دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل لا فرق بينهما وسيجىء فى احكام المذكورة مطلقا اى فى كل الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضافين لمضاف او مختلفين ودخل البدل فى حكم تكرير العامل فتقول يا زيد عمرو واما المعطوف فلان حرف العطف قائم مقام حرف النداء ولان المعطوف يجوز اقامته مقام المعطوف عليه فحكمه حكمه

فان كان البدل والمعطوف معرفتين بنيا على الضم تقول يا زيد بشر فى البدل ويا زيد وعمرو فى المعطوف وان كانا مضافين لم يجز بناء الا النصب تقول يا زيد اخا عمرو فى البدل ويا زيد واخا عمرو فى المعطوف -

قاعدة والعلم اى المنادى المعين الذى يكون علما نحو يا زيد الموصوف بابن اى بلفظ ابن او ابنة للمؤنث مضافا الى علم آخر اى حال كونه ذلك الابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر يختار فتح المنادى الذى هو العلم الاول وان لا تكون كلمة ابن صفة لانه منادى معرفة ومعرفة فيكون مبناه على الضم فلا يكون اعرابا ولا يكون معربا عرفت فى القاعدة المتقدمة لكن اختار البناء فتح المنادى هنا لكثرة استعمال المنسوب مع المنسوب اليه لشدة اتصال الموصوف بالصفة لكثرة استعمالهما معا كما عند الله فتح المنادى مع ما يتصل به من الصفة والمضاف اليه لكثرة استعمالهما معا وهذا يسقط الذى فى الكتابة لانه اضاف حركات وهذا يسقط الذى فى الكتابة لانه اضاف حركات

واعلم ان الاقسام الاربعة فى هذه الصورة اربعة ان يكون المنادى والاسم المنسوب اليه علمين او يكونا كلمة غير علمين او يكون الاول علما والثانى غير علم او بالعكس ففى اختيار الفتح مختص بالصورة الاولى فقط مع تقدم ذكر الاسم فيه وباقى الاقسام يجرى حكم المنادى مع حذف الاول المقدر ولا يسقط الف ابن فى الكتابة الا فى الصورة الاولى

قاعدة واذا نودى المعرف باللام اى اذا قصد نداء الاسم المعرف علم تجرده قيل ايها الى آخر

وَيَاهٰذَا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهٰذَا الرَّجُلُ - وَالْتِزَامُ رَفْعِ الرَّجُلِ لِأَنَّهُ
الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ وَتَوَابِعُهُ لَا أَنَّهَا تَوَابِعُ مُنَادًى - وَقَالُوا يَا اللّٰهُ
خَاصَّةً وَلَكَ فِي مِثْلِ يَا تَيْمَ تَيْمِ عَدِيٍّ الضَّمُّ وَالنَّصْبُ وَالْمُضَافُ

فالرجل اسم معرف بلام التعريف وقصدنا نداءه بحرف النداء فقلنا (يا) الرجل بتوسط (أي و
هاء التنبيه) واي اسم مبهم يطلق على كل مذكر وتؤنث مفردا ومثنى او مجموع
ويا هذا الرجل اي ولكن نقول بعد ذلك اخرى يا ايها الرجل توسطنا بين حرف النداء والمنادى
وهذا اسم الاشارة موضوع لمبهم لا لغير معين ويا ايهذا الرجل توسطنا اي وهذا بينهما
بين حرف النداء والمنادى ولما احتجنا الى هذه المبهمات بين حرف النداء والمنادى
لان المنادى معرف بالاسم ويا ايضا حرف النداء فلم يجز اجتماع آلتي التعريف في اسم واحد
فتوصلوا بالمبهم واوخلوا حرف النداء وعلموا ذلك لان العرب لما لم يجدوا اختلافا في اللفظ
والتزموا الالتزام لانهم لم يروا اي جلوا لانه متحتما رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل
حال كونه نعتا للمنادى وجوازا مع انه يجوز في الصفة التابعة للمنادى الرفع والنصب كما مر
لانه المقصود بالنداء اي ان الرجل هو المقصود الاصلي من النداء ويسمى اي
وآلتي وسلمان لانه فقد الاشياء لانك لو حذفت الرجل بطل النداء بحذف
الصفة في قولك يا زيد الظريف لانك لو اسقطت الظريف بطل النداء
وتوابعه ما جر عطف على قوله الرجل اي التزم الموبين رفع توابع الرجل يا
مثل يا ايها الرجل مفردة كانت او مضافة كما ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل
صاحب فارس ويا ايها الرجل ذا المال رفع الموابع كلها الا المعاني توابع الرجل
توابع اسم معرب فتكون لمنسوخ معرفة فاحذف يا زيد الظريف
فانه يا لو صفته يجوز فيه الوجهان
وقالوا يا الله خاصة هذا جواب سؤال مقدر تقديره انكم قلتم ان المنادى لا بد ان
معرفا بالاسم ويجب توسط (اي) او هذا بين حرف النداء والمنادى مع ان لفظ الجلالة
معرف بالاسم ويقال في النداء يا الله بغير توسط اي وهذا فقال هذا ان اسم توسط
اي وهذا خاص باسم الجلالة لان اي وهذا يدلان على التعدد والاسم وهو سبحانه
منزه عن ذلك ولما كان اللام غير فيه للتعريف بل هو جزء الكلمة بالكلية
ومن خواص اسم الجلالة ان حرف النداء يبدل له بالميم المشددة في آخره فيقال اللهم
ولك اي في كل موضع في مثل يا تيم تيم عدي الضم في الاسم الاول
مبنيا على ما يرفع به وانتصب فيه لانه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني يا يجوز فيه
الضم والنصب ايضا لانه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني يا يجوز فيه
الفصل بين المضاف والمضاف اليه لانه عين الاول والفصل انما يجوز بالاجنبي وما تيم
فهو منصوب قطعا لان تيم الاول ان كان مضموما كان التيم الثاني تابعا له وان كان
وان كان تيم الاول مضموما كما في مثال الكتاب كان الثاني تابعا للمنادى
المضاف واعرابه النصب ايضا - وانشد لجرير ذكامة ـ يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر - وتيم عدي قبيلة من العرب - ولا ابا لكم جملة منفية
والتقدير لا كان ابا لكم وعمر اسم رجل

الى ياءِ المتكلّمِ يجوزُ فيهِ يا غلامي ويا غلامِ ويا غلامْ ويا غلامًا وبالهاءِ وقفًا وقالوا يا ابي ويا امّي ويا ابتِ ويا امتِ فتحًا وكسرًا وبالالف دون

قاعده والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان منادى اذا كان مضافا الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه الاول ان تقول يا غلامي باثبات ياء المتكلم وسكونها ظاهرا او مقدرا في الاسم المضاف الى ياء المتكلم ويا غلامِ بفتح الياء الاولى بعدها الف محذوفة في غلامك ويا غلامِ بحذف الياء والاكتفاء بكسر الميم ويا غلامًا بقلب ياء المتكلم الفا والكسرة فتحة للتخفيف وجاز في بعض الصفات يا غلامُ بحذف الالف والاكتفاء بالضمة وبالهاء وقفا اى يجوز الحاق الهاء في آخر المنادى مضافا الى ياء المتكلم في جميع الصور وقت الوقف للفرق بين الوصل والوقف فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه

وقالوا اى العرب في هذا الباب والام يا ابي وامي بالوجوه الاربعة المذكورة فيقولون يا ابي ويا ابي ويا امي اى اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم ويا ابا ويريدون فيه وجوها اخر ويقولون يا ابت ويا امت بابدال الياء تاء على غير قياس فتحا اى بفتح التاء وكسرا اى بكسر التاء واما الفتح فلان التاء بدلة من الف كما يجوز فيها الفتح يجوز فيها والكسر كما سبقها بالياء المبدلة منها التاء والوجه الثالث في التاء ضمها اجراء لها مجرى المنادى المفرد ولم يذكر المصنف هذا الوجه لقلة استعماله والوجه الرابع ما قال وبالالف اى بدل التاء فيقال يا ابا ويا امّا بتعويض الالف التاء عن الياء وقوله التاء اى لا يجوز ان تقول يا ابتي ويا امتي وذلك لان التاء بدل عن الياء فلو قالوا يا ابتي ويا امتي لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز

الياءِ ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصّة مثل يا ب يا
غلامي وقالوا يا ابن أمّ ويا ابن عمّ وترخيم المنادى
جائزٌ وفي غيره ضرورة وهو حذف واخر تخفيفا وشرطه ان لا يكون مضافا ولا شبيها

قاعدة ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ يعني اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى الام او العم

حاشية ابن حاجب — ان حال كون هذا الحكم خاصا بذين المضافين الى العلم لا يجري في غيرهما

كيا ابن اخي ويا ابن خالي لا يجوز [illegible] فيهما غير ذلك

مثل يا ب يا غلامي فتجوز فيهما ما يجوز في يا غلامي من الوجوه الاربعة فتقول يا ابن اخي ويا ابن عمّي
بكسرة الياء وحذفها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا
يا ابن عا بقلب الياء الفا مع جواز وجه خامس في يا ابن ام ويا ابن عم وهو ما قال وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح كثيرة استعمال هذه الالفاظ وكثرة
الاستعمال تقتضي الخفة والتيسير والتسهيل كثيرة الطرق وانما قال خاصة في يا ابن ام
ويا ابن عم لعدم جواز هذا الوجه [illegible] في غير هذين المضافين
سواء كان المضاف غير ابن نحو يا غلام اخي وعمي او كان المضاف اليه غير العلم نحو يا ابن آدم
ويا ابن خالي — او كان المضاف والمضاف اليه كلاهما غير هذين المضافين نحو يا غلام اخي ويا
غلام غلامي لان استعمال هذين المضافين كثير عند العرب فيقولونها بغير ابن مع ابن العم الحقيقيين
ايضا تعطفا وترحما ولان كذلك غير هذين المضافين وان كثرة تقتضي كثرة الطرق

ولما فرغ عن اعراب المنادى شرع في بيان ترخيمه فقال قاعده

وترخيم المنادى جائز — الترخيم في اللغة التسهيل قال الاخفش سألت سيبويه فقال يا حارث
وفي الاصطلاح يأتي ذكره المصنف وهو جائز اي في سعة الكلام من غير ضرورة بشرط [illegible]
الطرق الاول وفي غيره اي الترخيم في غير المنادى ضرورة بالنصب على المفعول المقدم
اي يجوز للضرورة الشعرية اما في غير الضرورة فترخيم الالفاظ لا يجوز اصلا ولا جواز ذلك ولا لاختل النظام ولم يبق اعتماد على اللغة والاعلام وهو اي الترخيم اصطلاحا حذف اي حذف حرف
واحد او زائد من آخر اسم مفرد في آخر المنادى كما تقول في يا حارث يا حار بحذف الثاء
تخفيفا اي جاز هذا الحذف للتخفيف لان المنادى يكثر استعماله في الاوقات كلها والمقصود من
النداء انما هو الاعلام الذي لا المنادى نفسه فينحصر في المنادى ليحصل بأمر المقصود سريعا
وشرطه اي شرط جواز الترخيم اربعة ليست منها عدمية واحد منها على التعيين وهو الذي
اما الثلاثة الاول فلانه لا يكون مضافا لانه حينئذ اما ان يكون الترخيم في آخر المضاف
وهو وسط الحد لان المضاف اليه من تتمة المنادى فلا يجوز واما ان يكون في آخر المضاف اليه
وهو غير المنادى لفظا فلا يكون الترخيم في آخر المنادى
وبيانها ان لا يكون المنادى مستغاثا لان المطلوب منه سرعة الصوت والترخيم يخل في ذلك

ولا بجملة ويكون أما علما زائدا على ثلاثة أحرف وأما بتاء
التانيث فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة
كاسماء وعمران او حرف صحيح قبل مدة وهو اكثر من اربعة

وثانيها ان لا يكون المنادى جملة نحو يا مطر شرا ويا برق نحره على ان الاعلام المنقولة
عن الجملة تبقى على حالها الحكاية ولا تغير ولا تبدل - والشرط الرابع الوصف اى ان لا يكون
يكون المنادى ايضا علما زائدا على ثلاثة احرف كحارث وحضر ولا يكون على هيئة حرف
او اقل من ذلك اما شرط كونه علما فلان شهرة الاعلام لا توجب التباس غيرها بشيء في اللفظ فهو في
غير العلم واما شرط كونه زائدا على هيئة احرف لانه لو كان العلم على ثلاثة احرف كزيد وبكر و
عمرو فاما منه حرف لزم انتقاض بناء الكلمة لوجود التضعيف وقد لا يجوز وهذا الشرط ليس متفق عليه
بل يجوز عند بعضهم ترخيم ما يكون على ثلاثة احرف فيقولون في مازيد ومابكر يازي ويابك
واما بناء فلثمانية اى ان لم يكن علما زائدا على ثلاثة احرف فشرط الترخيم ان يكون المنادى
كلمة واحدة كيا تبة ويا شاة علما او غير علم لان ما الثمانية زائدة ليست من اصل الكلمة
فاذا حذفت لم يلزم الاخلال ببنية الكلمة ولو كان كان من قبيل الواضح لا من قبيل الترخيم
فلا يشترط فيها الزيادة على ثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه فتقول في ترخيم يا تبة يا تب وفي ترخيم
يا شاة يا ش لكن شرط سيبويه في ذات التاء العلمية لانها صفة غير علم التبس المؤنث
بالمذكر اذا جعل المنادى وكما بر اسمه فلا يقال في ترخيم يا هيبة يا هيب

ولما فرغ من شرائط الترخيم شرع في كيفية الحذف فقال قاعدة

فان كان في آخره الف احرف الذي اريد ترخيمه زيادتان كانتا في حكم الواحد
بان زيدتا معا لمعنى واحد كاسماء بالف المدة وحمزة آن بالالف والنون الزائدتين
فان الالف الهمزة في اسماء وحمزان الالف والنون الزائدتان في مروان وسلمان زيدتا معا لمعنى واحد
(اى لمعنى واحد)
واحترز بقوله في حكم الواحد عما زيد لاكثر من واحد لمعنى كالحرف الذي لمعنى آخر كالف ارطاة
فان الالف فيه زيدت لالحاق الرباعي بالثلاثي وزيدت للتانيث وكالفي حمراوية فان الالف الاولى زيدت
للنون في حمرانة زيدتا معا ولكنهما لم تزيدتا لمعنى واحد بل الالف الاولى زيدت لالحاق الرباعي بالثلاثي
او عطف على قوله زيادتان اى كان في آخره الذي اريد ترخيمه حرف صحيح قبله اى
قبل ذلك الحرف الصحيح مدة المدة هي حرف العلة الساكن يكون حركة ما قبله من جنسه
الواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها والالف الساكن المفتوح ما قبلها والمراد
من المدة ههنا المدة الزائدة كالفي منصور وما المدة الاصلية كالفي ناب فلا يحذف منها وحرف
وهو اكثر من اربعة احرف اى وحال ان الاسم الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة يكون
اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار وادريس واحترز به عن
نحو سعيد وعماد وثمود فلا يحذف منه حرف لئلا يخل ببنية الكلمة بحذف الحرف الاصلي

احرف حذفا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان
غير ذلك فحرف واحد وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال
يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حاي ويا ثمي ويا كرا وقد

حذفنا اي الحرفان الاخيران عند الترخيم في هذا القسم واما في القسم الاول فلم نحذفهما في حكم الواحد
فكما زيدتا معا يحذفان معا - واما في القسم الثاني فلم نحذف الا حرفا لانه رسم صحته واصالته
فحذف الحرف الزائد بالطريق الاولى فيقال في ترخيم معضرو عمار وادريس ادريسي ويا عم ويا ادر
وان كان ذلك الاسم الذي اردت ترخيمه مركبا كمعديكرب وحضرموت لا تحذف الا الكلمة الاخيرة
الا ترى انك فانه لا يجوز فيها الترخيم كما صرح به بعضهم ولا يكون مضافا ولا مضافا اليه
حذف الاسم الاخير فتقول في ترخيم معديكرب يا معد وفي حضرموت يا حضر
لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في كونه كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة فكما تحذف
تاء التانيث في الترخيم يحذف الجزء الاخير من المركب

وان كان الاسم المرخم غير ذلك الذي ذكرنا ان الا فيه زيادتان في حكم الواحدة ولا فيه حرف صحيح
قبله حرف كثير المباينة للحرف وهو مركب من كلمتين فحرف واحد اي فيحذف
منه حرف واحد فقط فتقول في يا حارث يا حار وفي يا جعفر يا جعف
ولا فرق عند ذكر المحذوف في خروج في اعراب اللفظ الباقي بعد الحذف فيقال قاعدة

وهو اي الحرف المحذوف من آخر المنادى في حكم الثابت والموجود لفظا على الاكثر
اي على قول اكثر العلماء فيبقى اللفظ بعد الترخيم كما كان قبل الترخيم على الحركات والسكنات
فيقال يا حار بكسر الراء في ترخيم يا حارث ويا ثمو بواو ساكنة في ترخيم يا ثمود
ويا كرو بواو مفتوحة في ترخيم يا كروان تولوا عن المحذوف في حركات ما قبل
في يا حارث يا حار بضم الراء وفي يا ثمود يا ثمو بفتح الواو
وفي يا كروان يا كرا الحاقا بمضروب

وجه قول الاكثر ان المراد بقولنا في يا حار يا حارث بعينه لفظا ومعنى لا لفظا فقط فيكون
المحذوف كالملفوظ حقيقة وقد يجعل المرخم اسما مستقلا برأسه ويجعل المحذوف
منه شيئا فيقال يا حار بضم الراء في ترخيم يا حارث لانه منادى مفرد معرفة
ويقال يا ثمي في ترخيم يا ثمود لان الدال لما حذفت منه كان ثمود اسما متمكنا في آخره
واو مضموم ما قبلها فتقلب ياء وتكسر ما قبلها كما هو قاعدة التصريف في نحو الغزي والقاضي ويقال
يا كرا في ترخيم يا كروان لان الالف والنون لما حذفتا منه بقي الاسم كرو والواو
اذا كان ما قبلها مفتوحا تقلب الفا كما لا يخفى -

استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا
أو وا واختصوا بوا - وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
وذلك زيادة الالف في اخره فان خفت اللبس قلت في اغلامكيه

قاعدة وقد استعملوا اى العرب صيغة النداء وهو لفظا فقط دون غيره من حروف
النداء في المندوب مع انها موضوعة للنداء اذا قامت قرينة على الندبة اى الالف والهاء
وهو اى المندوب لغة اسم مفعول من الندب بمعنى البكاء على الميت وتعديد محاسنه كانه يسمعها
وفي الاصطلاح هو الاسم المتفجع عليه بيا او وا فيقال يازيداه ووازيداه
والتفجع هو التألم والتوجع اذا اصابته مصيبة
وبها كما مر دلت على المتفجع عليه بدلت على المتفجع منه فيقال وا ولده واحبيباه
واحزناه واحرقاه - واختصت المندوب بوا اى بلفظ وافيا عامة للنداء
والندبة ووا خاصة بالمندوب ليكون نصا على الندبة
وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فالمندوب ان كان
مفردا معرفة يبنى على الضم نحو وازيدُ
وان كان مضافا او شبيها بالمضاف ينصب نحو واعبدَ الله ان ان المندوب لا يقع مرة
وان كان مضافا او شبيها بالمضاف كما سيجئ وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم
توابع المنادى مفردا ومضافا لانه لما دخل عليه صيغة النداء اجرى مجراه في احكامه
ولذا جعل كثر النحاة المندوب والمنادى شيئا واحدا لفظا ومعنى بعد فرق بينهما لكن المصنف فرق بينهما
بعض الاحكام وذلك اى بجوز ذلك بزيادة الالف في آخره اى آخر المندوب لان المطلوب فيه
الصوت والالف تبين وتمد في ذلك ويجوز ذلك ان لا تزيد فيه الالف وقيل الزيادة واجبة
في يا زيد ليقبل المندوب بالمنادى ولا يلزم في وا الاختصاص بالمندوب
فان خفت بزيادة الالف اللبس اى التباس ذلك اللفظ بلفظ آخر غير ذلك
تركتها الالف وعدلت الى غيرها من حروف المد المناسب لحركة الآخر فقلت واغلاميه
بزيادة الياء وكسر الكاف خطابا للمؤنث لانك لو زدت الالف وقلت واغلاماه لزم التباس الذكر
بالمؤنث فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف

واعلاملكموه وذلك الهاء في الوقف ولا يندب الا المعرف

فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه - خلافا

ليونس - ويجوز حذف النداء الامع اسم الجنس والاشارة

و واعلاملكموه بالواو خطأ لجمع المذكر - لانك لو زدت الالف في آخره وقلت واعلاملكماه لزم التباس الجمع بالتثنية فزيدت الواو لمناسبة لحركة الميم

وذلك اي يجوز ذلك زيادة الهاء في آخر المندوب في الوقف اي في حالة الوقف لا في الدرج مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واعلاملكيه واعلاملكموه لان المقصود مد الصوت وتطويله والهاء تعتمد في ذلك وتعين في ايضاح هذه الحروف الثلثة

قال ولا يندب الا المعرف بالعلمية او غيرها لان التفجع والتحسر على المجهول غير معقول ولان المراد من الندبة اعلام الناس بوقوع مصيبة عظيمة ليعزوه في المصيبة ويشاركوه في الحسرة وهذا المراد لا يحصل بالنكرة فلا يقال وارجلاه لرجل غير معروف والا لزم السخرية واستهزاء والناس به لخذف النداء فانه يكون للمعروف دون المعرف - ولا يشترط في المندوب العلمية اللغوية بل المراد التعريف باي طريق كان فلذلك جاز وامن حضر بئير زمزماه فان حافر بئير زمزم مشهور معروف عند العرب وهو عبد المطلب جد سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكان بمنزلة واعبد المطلباه - وامتنع الحاق الف الندبة بصفة المندوب فلا يقال وازيد الطويلاه بل يلحق بالمندوب بعد صفته فيقال وازيداه الطويل خلافا ليونس

فانه اجاز الحاق علامة الندبة في آخر صفة المندوب للاتحاد بين الصفة والموصوف معنى كما يجوز الحاق الالف بالمضاف اليه بالاتفاق مع انه غير المضاف كما في "وا امير المؤمنياه" ففي الصفة اولى لان الاتحاد المعنوي اقوى من اللفظي وقد جاء ذلك في قولهم "واجمجمتي اشاميتياه" بالحاق الالف والهاء في آخر الصفة - وقال الجمهور ان الصفة ليست من تمام الكلمة بل هي آخر جيء به للتخصيص او التوضيح فلا يلحق بها علامة الندبة بخلاف المضاف اليه والصلة مع الموصول لان المضاف اليه مع المضاف والصلة مع الموصول كلمة واحدة ولهذا لم يجز السكوت على المضاف اليه وعلى الصلة فجاز الحاق علامة الندبة بالصلة والمضاف اليه لا بالصفة -

قال ويجوز حذف حرف النداء عند قيام القرينة في الاحوال كلها سواء كان مع العلم المفرد او المضاف او مع ال الداخلة على الموصول العام كما سيجيء امثلتها في المتن الا في اربعة مواضع اي مع اسم الجنس والمراد من اسم الجنس اسم يصح دخول اللام عليه وجعله صفة لاي نحو رجل فلا يقال يا رجل بحذف حرف النداء لان نداء اسم الجنس لابد ان يكون لتعالي كنداء الله فلو حذف منه حرف النداء لم يبق الا الذم لان انه مناد ولزم التباس المنادى بغير المنادى و مع اسم الاشارة فلا يقال ذا بحذف حرف النداء

بالندبة على المجهول فضلا عن المعرف فهو في الاستحباب

والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا واياها الرجل

وشذ اصبح ليل وافد مخنوق واطرق كرا - وقد يحذف

المنادى لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا والثالث

لان كلامنا الخبر في الابهام والالتباس غير المنادى - ومع المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التظلم وبعد الصوت وحذف حرف النداء منافٍ لهما - ومثال المنادى المفرد المعرفة المحذوف منه حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا فان يوسف اسم علم حذف منه حرف النداء بدليل انتصاب ومثال المنادى المضاف نحو قوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحو قولك عبد الله اقول لك كذا - ومثال المنادى الداخل عليه اي نحو ايها الرجل تقديره يا ايها الرجل لان كلمة ايها قرينة دالة على حذف حرف النداء -

فان قلت ما الفرق بين قولك يا بكر والقاعدة تقتضي ان يكون دالا على اللفظ يا بكر وبعض الواو

والجمل المحذوف حرف النداء

فان قلت لم قلتم ان حرف النداء لا يحذف مع اسم الجنس واحال ان العرب تحذف حرف النداء مع اسماء الاجناس كثيرا الحاتر في هذه الامثلة تقال وشذ قولهم اصبح ليل بحذف حرف النداء من ليل مع انه اسم الجنس واصبح امر من الاصباح اي صر صباحا ماسريا ايها الليل وهذا في الاصل قول امرأة امرئ القيس حين طال عليه الليل وضجرت من مصاحبته لكثرة همومه فقالت ذلك واخذته العرب مثلا يضرب به في شدة الطلب واختلفوا في الاسم سريا - وكذلك شذ قولهم افتد مخنوق بحذف حرف النداء من مخنوق مع انه اسم الجنس وافتد امر من الافتداء اي تصدق عليّ بفكاكك وتخلص من الكرب يا مخنوق والمخنوق من عصر حلقه الغم والكرب ومثل يقال لمن ابتلي بالمصائب والشدائد اي اعط الفداء وتصدق عليك وكذلك شذ قولهم اطرق كرا بحذف حرف النداء من كرا وهو اسم الجنس واطرق امر من الاطراق بمعنى سدوا بيت الثغر ونحوه وكرا منادى مرخم اصله كروان فحذف منه الالف والنون للترخيم وهو اسم طائر صغير طويل العنق يشبه الحبلا يدعنقه ويرفع رأسه ويخافه من النعامة فاذا رآه التقش بالارض كيلا تراه واذا اراد العرب اصطياده قالوا اطرق كرا اي اخفض عنقك يا كروان لتقنصا فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيدت وحملت من بلد الى بلد فصار مثلا يضرب به اذا امرت المضعف بالاختفاء اذا التقاه من هو اعلى واقوى منه وقالوا ان في اطرق كرا شذوذين بل شذوذات ثلثة واحد حذف حرف النداء من اسم الجنس والثاني الترخيم في غير العلم والثالث جعل المرخم اسما برأسه مع ان المنادى المرخم في نية الثبوت فيقال يا كرو

فائدة الشاذ في اصطلاح النحاة على اربعة اقسام شاذ في القياس دون الاستعمال وهذا قولهم بعض الشواذ وشاذ في الاستعمال دون القياس وهذا لا يحتج به في تمهيد الاصول لانه كالموضوع ويجوز شاذ عن الرسم في المصاحف كالابدال في الاجل - وشاذ في القياس والاستعمال معا وهذا لا يعول عليه لفقد اصليه نحو المنارع منزل وقسم رابع تقول النحاة شذ من القاعدة ويريدون خروجه عن عموم التقييد مع صحته قياسا واستعمالا - كذا في المصباح المنير - فائدة وقد يحذف المنادى مع قيام حرف النداء على حال لقيام قرينة دالة على حذفه وتبينه كما يحذف العامل عند قيام القرينة جوازا اي حذفا جائزا مثل قولك لمن رأى الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء وادعى حذف وهو لفظ قوم واسجدوا

ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه

مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيد ضربت غلامه وزيدا جئت عليه

اي من المواضع المذكورة التي يجب فيها حذف العامل فيما يجب للمفعول به ما اي اسم اضمر صيغة اما بالحذف من الاضمار اي حذف وقدر عامله اي عامل ذلك الاسم على شريطة التفسير اي على شرط ان يفسره العامل المذكور بلفظه كذكر ضربا او بمعناه او لازم معناه فحينئذ يجب حذف ذلك الفعل العامل استغناء بالمذكور بعده وقيام قرينة على المحذوف نحو زيدا ضربته فزيدا منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف تفسيره ضربته الذكور بعده ضربت زيدا وانما وجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر

ثم شرع في بيان تعريضه وقوله تعالى وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم الا الفعل والحرف لانه مفعول به فقد يكون الاسم اي بعده فعل مذكور بعده تفسيرا او شبهه اي شبه الفعل والمراد منه ما يعمل عمل الفعل المذكور لا المصدر والصفة المشبهة واسم الفعل مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن الاسم بان يكون ذلك الفعل او شبهه مشتغلا عن نصبه اي بسبب نصبه بضميره اي ضمير يعود الى ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم مبتدأ بعده فعل مشتغل عنه بنصب ضميره الذي هو الهاء العائد الى ذلك الاسم المذكور قبله او في متعلقه اي في متعلق ذلك الاسم اي يشتغل ذلك الفعل او شبهه عن نصب متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم مبتدأ بعده فعل مشتغل عن نصب متعلق ذلك الاسم وهو الغلام بحيث لو سلط بصيغة الامر على الفعل بان يحذف ضمير الفعل ويجعل الفعل للمخاطب بعينه او مناسبه اي مناسب ذلك الفعل في المعنى لفظا آخر يدل على ذلك الاسم هو اي الفعل المذكور بعينه لنصبه بالصورة اي لو سلطنا عليه الفعل بعينه او سلطنا عليه مناسب معنى ذلك الفعل لنصب ذلك الاسم المذكور بعده او سلطنا عليه ذلك الفعل بعينه او مناسبه على تقدير ان لم يكن ذلك الفعل الذكور بعينه سلطنا عليه ذلك الفعل بعينه وان لم يكن على تقدير ان لم يكن ذلك الفعل بعينه سلطنا عليه معنى ذلك الفعل وان لم يكن على تقدير ان لم يكن ولا معنى ذلك الفعل سلطنا عليه لازم معنى ذلك الفعل وقدرناه عاملا لنصب ذلك الاسم

مثل زيدا ضربته هذا امثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلطنا عليه ذلك الفعل بعينه ان ضربت لنصبه وزيدا ضربت غلامه هذا امثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضمير متعلقه وهو الغلام حيث لو سلطنا عليه لازم معناه وهو ان ضربت لنصبه لان ضرب الغلام يستلزم اكرام مولاه وزيدا مررت به هذا امثال الاسم الذي ذكره بعده فعل مشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلطنا عليه معناه وهو جاوزت لنصبه وزيدا جئت عليه اي انتظرت لاجله هذا امثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلطنا عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه - فزيدا في هذه الامثلة الاربعة

ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وهنت جاوزت
ولا بست ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند
وجود اقوى منها كما مامع غير الطلب واذا للمفاجاة ويختار النصب

ينصب لانه مفعول به لفعل مضمر اي مقدر متاخر عليه والفعل المذكور ما يدل
من فعل صريح او معنى وذلك الفعل او لازم معنى ذلك الفعل اي اي فعل مقدر
ضربت والفعل المقدر المحذوف في مثال الثاني هو اهنت لانه لازم معناه لان الاهانة
عدمه وان قدر ضربت كما قدرنا لانك ضربت لانه لازم ايضا - والفعل المقدر المحذوف في المثال
الثالث جاوزت لان معنى ضربت المتعدي بالباء جاوزت اي جاوزت زيدا لانك لو قدرت ضربت
لم ينصبه لانه لا يتعدى بمن - والفعل المقدر المحذوف في المثال الرابع لابست لانه لازم معناه
لان كونه ممسوسا لا بد يستلزم كونه ملابسا وملازما له -

واذا علقت معنى الذي نافع فوائد القيود - فقوله كل اسم احتراز عن الفعل والحرف فان الفعل
لا يكون الا اسما وقوله بعده احتراز عن مثل قولنا زيدا قائم لان ما بعد من هذا الباب وقوله او مشبهه
يدخل فيه مثل زيدا ممسوس انت به فانه منصوب بتقدير شبه الفعل المذكور بعده وهو اسم المفعول
وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل قولنا زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل لكنه غير
مشتغل عنه بضميره فهو منصوب بالفعل الذي بعده ومفعول مقدم له لا بالفعل المقدر وقوله متعلقه
لا دخال مثل زيدا ضربت غلامه فيه فان زيدا منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المشتغل عنه بضمير
متعلقه وقوله لو سلط عليه هو او مناسبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا
مناسبه عليه فانه لا تابع في اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف الاستفهام او ما
اشبهه مثل قولنا زيد هل ضربته او زيد ما ضربته لان ما بعد ادوات الاستفهام وادوات النفي لا يعمل
فيما قبله او لا تابع في المعنى مثل قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر كما
لانه لا يصح تسليط الفعل او مناسبه على الاسم من حيث المعنى كما سيجيء

واعلم انه يجوز في هذا الاسم المذكور بسبب النصب على الصورة التي ذكرنا ويجوز فيه الرفع على الابتداء لكن
يختار في ذلك الاسم المذكور بعده الفعل الى الرفع بالابتداء اي كونه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبره
عند عدم قرينة خلافه اي عند انتفاء قرينة خلاف الرفع كما في زيد ضربته فان الرفع و
النصب جائزان فيه وقرينة خلاف الرفع منتفية هنا بل قرينة الاشتغال تقتضي الرفع اولا لان
في النصب عدم حذف اصلا اذ النصب والاصل عدم الحذف وفي الرفع حذف الرابطة عن هذا او عند وجود
قرينة اقوى منها اي من قرينة النصب يعني اذا وجد قرينة تقتضي الرفع وقرينة تقتضي النصب
قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب - وذلك في مواضع الموضع الاول كما في المقارنة مع عدم الطلب
نحو جاءني زيد وعمرو اما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته فههنا وجد قرينتان قرينة النصب لتقدم جملة
الثاني على جملة وكون ما بعد حرف العطف على ما قبله وقرينة الرفع لان اما لا يقع بعد الفعل ابدا لكن قرينة
الرفع اقوى لتصدر جملة الثاني بمبتدا بعد حرف العطف فيختار عليه الرفع - واما قيدنا بعدم الطلب لانه اذا وجد
الطلب كما في قولك ضربت زيدا اما عمرا فاكرم مثلا يختار النصب لان الطلب يختار بالفعل لكونه
احق بالدخول عليه لكونه خبرا ووقوع الجملة الانشائية خبرا مستبعد جدا والعطف على الخبر شائع في كلامهم فيختار قرينة

النصب بالعطف على جملة للتناسب وبعد حرف النفي والاستفهام وإذا الشرطية وحيث وفي الأمر والنهي إذ هي مواقع الفعل وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل إنا كل شيء

يجوز الرفع بالعطف على جملة فعلية اي اذا كانت بعد جملة فعلية ~~وجب~~ للتناسب بين الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها نحو خرجت فإذا زيد قائم فزيد يجوز رفعه بالابتدائية لسلامته عن الحذف لكن تناسب العطف بين الجملتين يقتضي نصب هذه القرينة المقتضية للنصب أقوى من قرينة الرفع لان الحذف كثير شائع في كلامهم لا يبالون به والموافقة بين الجملتين امر مهم عندهم للدلالة على الاتفاق والاتفاق من الاسباب خير من الافتراق وكذلك يختار النصب بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وبعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو حيث زيدا اجتمعه وفي الأمر والنهي اي ويختار النصب في الاسم المذكور اذا وقع بعده امر او نهي نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه اذ هي مواقع الفعل عند الكل اي يختار النصب على الرفع في هذه المواضع لانها مواضع وقوع الفعل ويكون الاسم منصوبا بالمفعولية

عند خوف التباس الفعل المفسر بالصفة اذا رفعنا الاسم فلا تفيد المعنى المقصود وعلى تقدير النصب يلتبس لا يلتبس الفعل المفسر بالصفة ويفيد المعنى المقصود

وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف التباس الفعل المفسر بالصفة اذا رفعنا الاسم فلا تفيد المعنى المقصود وعلى تقدير النصب يلتبس لا يلتبس الفعل المفسر بالصفة ويفيد المعنى المقصود فيختار فيه النصب نحو انا كل شيء خلقناه بقدر

مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر كما فعل سيبويه رحمه الله حيث استدل به على ان كل شيء منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر لو رفع كل شيء ونصب فيه انتصب لان المفسر من الكرية اي جميع المخلوقات كائنة قضاء وقدرا والمقدر وهذا المعنى على تقدير النصب ~~بان~~ يكون كل شيء منصوبا بفعل مقدر تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر واضح ظاهر

واما رفع كل شيء فيتصور فيه وجهان من التركيب احدهما ان يكون كل شيء مرفوعا بالابتداء وجملة خلقناه بتقدير الفعل مع الفاعل والمفعول في محل الرفع خبره فكذا يفيد المعنى المقصود والوجه الثاني يمكن ان يكون كل شيء مرفوعا بالابتداء ويكون شيء موصوفا وجملة خلقناه الفعل مع الفاعل والمفعول صفة لشيء والخبر الجار والمجرور في محل الرفع خبر المبتدأ فهذا ايضا يفيد المعنى المقصود لانه يوهم ان بعض الاشياء غير مخلوقة لله سبحانه وتعالى كما هو مذهب المعتزلة قبحهم الله تعالى عن العباد الاختيارية فاختاروا النصب ~~فكذا~~ فكذلك يختار النصب الفعل المفسر بالصفة على تقدير الرفع

فان قيل ينبغي ان يجب النصب حينئذ اذ التجرد من الشر واجب قلنا هذا هو الشر لا الشر حقيقة

بالوجه الاول

المعنى يتم على تقدير الرفع ايضا

واعلم ان المصنف عند خوف اللبس

خلقته بقدر - ويستوى الامران فى مثل زيد قام و عمرو اكرمته - ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا اضربه ضربك والا زيدا اضربه - وليس ازيد ذهب

ويستوى الامران اى النصب والرفع فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته المراد من المثل الجملة التى تكون واقعة بين كزيد قام فانها نظرا الى الجملة الكبرى اى المبتدأ مع الخبر اسمية ونظرا الى الجملة الصغرى اى الفعل مع الفاعل فعلية فاذا عطفت عليها الجملة الثانية فالرفع والنصب فى اسم المذكور كما فى عمرو مستويان اما الرفع فبالابتداء ويكون عطف الجملة الاسمية على الاسمية والنصب بفعل مضمر بعد حرف العطف فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية والتقدير هكذا فى الاصل وعمرو اكرمت قد حذف الفعل وابقى معموله وهو الضمير فانفصل وصار منفصلا فاستوى فيه الامران فان قيل وجه الرفع غير ظاهر لعدم الحذف قلنا وجه النصب غير ظاهر ايضا لعدم الحذف عليه فالوجهان متساويان واذا تعارضا تساقطا -

ويجب النصب فى الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الشرط سواء كان صريحا فى الشرط كلفظ ان ولو او متضمنا لمعنى الشرط كمتى واينما وحيثما بحذف ما فان المختار فيه الرفع كما سيجىء وحرف التحضيض اى وكذلك يجب النصب فى الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف التحضيض وحروف التحضيض اربعة الا ولا ولولا ولوما كما سيجىء فى الحروف

مثال ان زيدا اضربه ضربك هذا مثال لما وقع الاسم بعد حرف الشرط

والا زيدا اضربه هذا مثال لما وقع الاسم بعد حروف التحضيض -

واما كان النصب واجبا فى هذين الموضعين لان حروف الشرط والتحضيض تختص بالفعل فاذا لم يكن الفعل لفظا وجب تقديره

وليس مثل ايزيد ذهب به هذا المراد من المثل ايزيد ذهب الفعل المجهول ذهب فعل ماض مجهول مستغن بضمير يعود الى زيد منه ان من باب اضمر عامله على شريطة التفسير لان الشرط ان يسلط عليه الفعل او شبهه لنصبه وههنا لو سلط عليه الفعل او شبهه اعنى اذهب بصيغة المجهول لم ينصبه لانه معمول ما لم يسم فاعله وهو من المرجوحات لامن المنصوبات

بهِ منهُ فالرفع وكذلك كلُّ شيءٍ فعلوهُ في الزهرِ ونحو الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدةٍ الفاءُ بمعنى الشرطِ عندَ المبردِ وجملتان عندَ سيبويهِ

فالرفع اى رفع الاسم المذكور واجب هنا على انه مبتدأ وجملة ذهب به خبره وكذلك اى مثل الزيد ذهب به كل شيء فعلوه في الزهر ما الاخير عامل على شريطة التفسير وهو مبتدأ وجملة فعلوه خبره والعائد محذوف تقديره فعلوه فيه والجملة صفة شيء لانه لا يتحقق فيه معنى التسليط اذ لو سلط عليه الفعل المذكور بعده فسد المعنى وذلك لان المقصود ان يكون فعلوا كل شيء في الزهر والزهر صالح لاعمال الصانع فيه فيصح الاخبار في الزهر بشيء واحد فضلا عن كل شيء بل المعنى ان كل شيء مفعول لهم ثابت في الزهر وكتب فيها فرجع رفع كل شيء على انه مبتدأ والجملة الفعلية بعده لشيء وفي الزهر خبر والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ

والاحد على المصنف انكم تقدم الاداة والاسم في جملة بعده امر اوجب تجاوزه هذا ويعترض بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية والزاني وان وقع بعدها صيغة الامر فقد اجاز المبرد والاخفش نصبهما على ما اقترن بالسين وقرئ بهما في السبعة فقرأ نافع وابن عامر وابو بكر وحمزة والكسائي برفعهما وقرأ الباقون بنصبهما وان كان الرفع هو المختار عند اكثر النحاة والنصب هو المختار عند سيبويه والاخفش فرفع هذا الاحتمال بقوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط عند المبرد اى ان الاكرمته فاكرم زيدا ليست من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير حتى يكون المختار فيه النصب بل هو عند المبرد من باب ان تكرمني فاكرم زيدا فالفاء في الجملة الثانية عند المبرد لما اشارة الى ما ذكرنا من ان الفاء في جواب الشرط وما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يكون من تسليط الفعل على ضمير الاسم والمعنى ان الزانية مرفوع على الابتداء والزاني عطف عليها والاسم فيهما موصول بمعنى التي زنت والذي زنى وفاجلدوا اخبره وقد تقترن المبتدأ اذا كان موصولا متضمنا لمعنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وجملة الامر في محل رفع خبر المبتدأ وقد تجرد عن الفاء لانها تاويل متصل في حكمه

والوجه الثاني ما اشار اليه سيبويه فقال وجملتان عند سيبويه فلا يكون من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان الشرط فيه ان يكون الفعل المذكور مفسرا للمقدر والمفسر هو المضمر يكون معنى واحدا لا محالة وهنا ليس كذلك بل الزانية مرفوع بمبتدأ محذوف لفظا والزاني معطوف عليه وخبره محذوف تقديره حكم الزانية والزاني ما سيتلى عليكم او الزانية خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا بيان حكم الزانية والزاني كما يقول المصنفون الباب او الفصل اى هذا باب فلان وفصل فلان وقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما بيان لحكمها وهو ابتداء الكلام والفاء زائدة للتقدير الذي هو معنى الشرط

وعلى هذا التقدير الجملتان متغايرتان في المعنى فلا يكون الكلام من هذا القبيل

والا فالمختار النصب الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق وتقول

والا اى ان لم يكن الشريف كما قال المبرد وسيبويه فالمختار في الزاينة الزان النصب كما جاء في القراءة الشاذة ووجه النصب انها زيدان على شرط التفسير وقع بعدها صيغة الامر فالمختار فيه النصب كما مر - وليس المراد انه المختار عند المصنف حتى يرد القراءة الشاذة بل هو على الفرض والتقدير اى لو كان كذا لكان كذا -

الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب لدى التحذير وسماه في اللمع التخويف وفي الاصطلاح ما ذكر بقوله وهو معمول اى مفعول به بتقدير اتق من الاتقاء بمعنى پرهيز كردن او نحوه كفوز احذر وباعد وجانب واجتنب والطريق نحو بتقدير اتق احترازا عن المعمول الذي لا يكون بتقدير اتق ونحوه كزيدا في جواب من قال من اضرب فقلت زيدا لانه معمول اضرب فليس هو من هذا الباب ويجوز ذكر فعله صريحا تحذيرا مما بعده معمول له لقوله بتقدير اتق - واحترز بهذا القيد عن نحو معمول فعل اتق المحذوف لكن لا للتحذير بل لجواب السؤال كقولك زيدا في جواب من قال من اتقى فانه ليس من هذا الباب ويجوز ذكر فعله صريحا -

وانما وجب حذف الفعل الناصب في باب التحذير لان التحذير في الاصل انما يكون في حال يكون الوقت ضيقا والفرصة قليلة ويخاف القائل ان يشتغل بذكر الفعل وقوع المحذر له في المهلك فحينئذ يكتفي بذكر المحذر منه ويقول في الخطر الطريق اذا كان الطريق مخوفا والرجل يقع في المهلكة ثم استعمل التحذير في الاهلاك والاضمار العظيم تشبيها لها بالمهلكات الصورية وتنبيها على وجوب الاجتناب عنها فورا كما قال الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالبه والمراء كجدال ونزاع ومعنى -

او ذكر المحذر منه مكررا اى النوع الثاني من التحذير اى ذكر المحذر منه مكررا بتقدير اتق - ولا يكون تحذيرا مما بعده كما في النوع الاول - وانما ذكر مكررا ليتيقظ السامع ويسرع في الاجتناب والاحتراز من المهلكة -

مثل اياك والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك

واياك وان تحذف اى اتق نفسك ان تتعرض لحذف الجزء الذي للاجنبي بالعطا

والطريق الطريق اى اتق نفسك ان تتعرض للطريق وهذا مثال النوع الثاني من التحذير اى ما ذكر المحذر منه مكررا

وتقول ان لك ان تقول في مثل اياك والاسد اذا كان المحذر منه ضميرا

إياك من الأسد ومن أن تحذف وإياك أن تحذف
بتقدير من ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير
من المفعول فصل هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان

إياك من الأسد أي بعد نفسك من الأسد باشتغال من مقام الواو وقد يجوز ذلك في مثل إياك وإن تحذف
وإن أن تحذف بتقدير احذر الأسد وإن تحذف باشتغال من مقام الواو إذا كان المحذر منه فعلاً
ويجوز في هذا القسم وجه ثالث وهو حذف الواو ومن بعدها فتقول إياك أن تفعل
وإياك أن تحذف بتقدير من الحجارة لأن حذف من وسائر حروف الجارة عن أن بالتشديد وأن بالتخفيف كثير شائع في كلامهم فيجوز في هذا وجهان نشبه باشتغال بالواو ومن بعدها
ولا تقول أي ولا يجوز لك أن تقول إياك الأسد بحذف لفظ من من الأسد لامتناع تقدير من وحذفها من الاسم إذا صار فضلة فيجوز فيه الوجهان فقط باشتغال بالواو ومن بعدها
فإن قيل لفظ الأسد في إياك والأسد معطوف على إياك
فهو جار من المجاز المذكورين في التحذير لأنه ليس مكرراً ولا مذكوراً بعد شيء هي يكون تحذيراً مجازاً
قلت مع أنه محذر منه بالاتفاق فهنا هو تابع للتحذير فجعل تابع التحذير تحذيراً مجازاً

المفعول فيه أي ومن المنصوبات المفعول فيه وفيه ظرف للفعول والضمير فيه عائد إلى الاسم الذي هو المفعول
هو ما فعل بصيغة المجهول فيه
فعل والمراد من الفعل الفعل الذي أحدث لا الفعل اصطلاحي ليتناول ما هو الفاعل والمفعول وغيرهما
وإن أريد الفعل الاصطلاحي فالمراد شبهه مقدر هنا كما عرفت فيما سبق
مذكور لفظاً كقولك صمت يوم الجمعة — أو تقديراً كقولك يوم الجمعة في جواب متى صمت
واحترز به عن يوم الجمعة طيبه لأنه وإن فعل فيه فعل لا يحال كقولك صمت يوم الجمعة فإن يوم الجمعة لم يذكر لفظاً ولا تقديراً
من زمان أو مكان إشارة إلى أقسام المفعول فيه
والزمان هو اليوم والليلة وأجزاؤهما وما يتركب منهما ويقال في جواب متى — والمكان ما شغله الجسم من الحيز وهو يقال في جواب أين

ما ذكر الفاعل الفعل لا الفعل ولا تقيد به فليكون من هذا الباب

وشرطه نصبه تقديرا وظروف الزمان كلها تقبل ذلك و
ظروف المكان إن كان مبهما قبل ذلك والا فلا - و
فسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدي

والمراد بالتعريف شرح في بيان شرط نصبه فقال وشرطه نصبه تقديرا على انه
يكون الاسم منصوبا اذا كان لفظ في الدلالة على ظرف المكان وازمان مقتضية معنى لا بنا ولو كان ملفوظا
امتنع نصبه وكان الاسم مجرورا لفظا فقد يكون من المنصوبات وان لم يكن في مقتضة كان ساقطا
ولم يكن معمولا فيه - واعلم ان في نسخ ظرفت في يوم الجمعة اذا كانت في ملفوظة مع الزمان والمكان
فقولان فعند المصنف هو معمول فيه لصدق الحد عليه لكن ليس بمفيد - لان شرط النصب تقديرا
وهنا في ملفوظة وعند الجمهور هو معمول به بواسطة حرف جر لا معمول فيه اذ المعمول فيه عندهم
هو المقدر في من زمان او مكان فلا يصدق الحد عليه

قاعدة وظروف الزمان كلها اعم ظرف الزمان على نوعين مبهمة وهي ما لا يكون له حد معين
كدهر وحين ومعينة وهي ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة تقول وظروف الزمان
كلها اي سواء كانت مبهمة او معينة تقبل ذلك اي النصب تقديرا في تقول صمت شهرا
وسافرت دهرا اي في شهر وفي دهر لدلالة الفعل على الزمان كدلالته على المصدر فكما ينصب
المصدر معرفة كانت او نكرة فكذلك ينصب ظروف الزمان مبهما كان او معينا
وظروف المكان ايضا على نوعين مبهمة كفوق وتحت وغيرها مما لا حد له ومعينة
كالمدرسة والبيت والمسجد نحو ان كان مبهما قبل ذلك النصب تقديرا نحو
جلست خلفك وامامك والا اي وان لم يكن ظرف المكان مبهما بل معينا كالبيت والمسجد
فلا يقبل النصب تقديرا في بل لا بد من ذكر في فيه فلا يقال جلست المسجد وجلست البيت بل
يقال جلست في المسجد وجلست في البيت وذلك لان الفعل لا يضرب مشتركا على
المكان المبهم لان الضرب مستلزم للمكان من الامكنة ولا يدل الفعل على المكان المعين كالمسجد والبيت
فيصح تقدير في في النوع الاول ولا يصح في النوع الثاني لعدم دلالته على ذلك فيحتاج الى ذكر
في صريحا في هذا النوع
لدلالة الفعل على ذلك الزمن

ولما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب تقديرا في المعين غير قابل له اذا كان بين المكان
المبهم والمعين فقال وفسر المبهم اي المكان المبهم بالجهات الست وهي
خلف وقدام وفوق وتحت ويمين وشمال فان قولك جلست خلف زيد
مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى الافق والارض فيجوز حذف في فيها
وحمل عليه اي على المكان المبهم في جواز حذف في لفظ عند ولدي

وشبههما لابهامهما ولفظ مكان للكثرة وما بعد دخلت على الاصح وينصب بعامل مضمر وشريطة التفسير

المفعول له هو ما فعل لاجل فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت

وشبههما لفظ دون وسوى فيقال جلست عند زيد ودار زيد وجلست زيدا ودون عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد لابهامهما اى لاجل ابهام عند ودار كالابهام في الجهات الست محل هذه الالفاظ على الجهات الست في جواز حذف في فان قولك جلست عندك لا يدل على مكان معين بل يتناول جميع الامكنة التي حاذتك ـ

و محل لفظ مكان وكذلك ما هو بمعناه كالمجلس والمقام والموضع على الجهات الست في جواز حذف في للكثرة لان ابهامه اى كثرة استعمال الموجب للتخفيف فيتسع بحذف في فيقال جلست مكانك وقمت مقامك ـ

وما بعد دخلت اى وكذلك حل على المكان المبهم في جواز حذف في لان المبهم الذي يجر بلفظ دخلت فيقال دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت العراق بحذف في ـ

على الاصح اى على القول الراجح ففيه قولان احدهما انه ما بعد دخلت وغيره مفعول به لا مفعول فيه والثاني انه مفعول فيه وهو الاصح المختار عند المصنف لان دخلت من افعال اللازمة لا يتعدى الى المفعول به كالقعود والنزول فيكون ابدا بعده مفعولا فيه لا مفعولا به

وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر اى يقدر اذا قامت قرينة على ذلك نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم يوم الجمعة ـ اى صم يوم الجمعة ـ وعلى شريطة التفسير اى وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كالمفعول به في جميع الاحكام ـ وهذا بقية كلام المصنف محل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه بواسطة نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدائه او يوم الجمعة نويت في الصوم في الليلة فيجوز النصب تشبيها بالمفعول به في نحو يوم الجمعة صمته وجواز الرفع وتشبيها بالنصب في نحو يوم الجمعة صمته واليوم الجمعة صمته ويوم الجمعة فيه اولا اثني وقعت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا اليوم الجمعة سافرت فيه قصر وصلى الامراء في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صام فيه زيد صمته وهلا يوم الجمعة صمته

المفعول له اى من المنصوبات المفعول له او هذا بيان المفعول له هو ما اى كل فعل بصيغة المجهول ذكر اى لقصد تخصيص او تعميم وفي هذا احتراز عن الاسم الذي لا يشتمل على الفعل نحو جئتك طمعا في برك فطمعا مفعول له لكن المراد من فعل المذكور الفعل الذي يشتمل على الفعل ولو تقديرا نحو جئتك ابتغاء لمعروفك فان ابتغاء مصدر ابتغى وهو لا يشتمل على الفعل لكن يقدر له فعل اى ابتغيت ابتغاء وفي هذا احتراز عن نحو جئتك لاكرمك فان لاكرمك لا يقدر له فعل من لفظه بل من لفظ اكرم ثبتني لكن لم يذكر ذلك الفعل اذ من فعل ما يطرب لا يقدر له فعل من لفظه بل من لفظ اطرب

فعل المفعول له ما ذكر فعله

فعل المفعول له ما ذكر فعله